وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

سلسلة محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

السنة الثانية ماستر
تخصص:
قانـــون طبـــي

محاضرات في مقياس

منهجيـــة إعـــداد مذكـــرة

من إعداد الأستاذة : سالمي نضال
Google Scholar :
ORCID :

مخبر الانتماء أو الكلية : الحقوق
2023/2022

مقدمة:

لقد عكف الفقه منذ العصور الأولى في المعرفة على محاولة وضع اتجاهات موحدة للدارسين والباحثين على اختلاف تخصصاتهم للوصول إلى النتيجة التي يبحثون عنها من خلال تجاربهم وبحوثهم العلمية والمعرفية بحيث تقوم تلك الاتجاهات أو الطرق بتسهيل عملية البحث وتجنب الباحث إهدار الكثير من الوقت والجهد الذي قد يستفيد منهما في بلوغ مقاصد أخرى قد تفوق مقاصده الأولى، ومن بين تلك الطرق المنهجية التي تمكن الباحث من الوصول إلى مقصده العلمي أو البحثي بطريقة سلسة ومنطقية، ونتيجة لأهمية هذه الأخيرة في البحوث العلمية، فقد عكف الفقهاء والعلماء على اختلاف تخصصاتهم على محاولة وضع تعريفات متعددة لها نذكرها فيما يلي:

أولا: تعريف المنهجية.

وسنتطرق هنا لمختلف التعريفات اللّغوية والإصلاحية والشرعية التي أسندت للمنهجية من قبل الفقهاء والعارفين.

1) التعريف اللغوي:

لقد جاء تعريف كلمة منهج في "لسان العرب" بمعنى الطريق فيقال نهج بين وواضح، أي يقصد بالمنهج الطريق الواضح، والمنهاج كالمنهج، فالمنهاج يقصد به الطريق الواضح، والنهج: هو الطريق المستقيم[1]، أمّا المنهج فهو الطريق الواضح، المستقيم، البين والمستمر للوصول إلى الغرض المطلوب أو تحقيق الهدف المنشود كما

[1]: عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، سوريا، 2010، ص11.

يعني كيفية أو طريقة فعل أو تعليم شيء معين وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة[2].

2) التعريف الشرعي:

لقد ورد في قول الله تعالى ﴿لِكُلٍ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[3]، والمقصود هنا بالمنهاج الطريق المحدد الواضح لمعرفة أحكام الشريعة الإسلامية، ودين الله تعالى، وفهم القواعد التي قامت عليها أحكامه لكي يعبد الناس ربهم، ويطيعوا أوامره، ويجتنبوا نواهيه وذلك بأن يكونوا على معرفة وبينة بالحكم الشرعي من تلك الأوامر والنّواهي.

3) التعريف الفقهـــي:

لقد عرف الفيلسوف أفلاطون المنهجية بأنها تهتم بمعاني البحث والنظر والمعرفة، أمّا ديكارت رينيه فيقول: "إنّ المنهج السليم يزيد تدريجيا مع معرفة المرء ويرفعها إلى أعلى مستوى يمكن أن تصل إليه خلال بداية الذهن البشري، وقصر العمر الإنساني"[4].

– وفي هذا الشأن أيضا يقول كوندياك: "إنّ المنهج هو منظار فلكي يبرز ما كان يفلت من العين المجردة".

4) التعريف الاصطلاحي:

يتفق الكثير على أن المنهج بمعناه الاصطلاحي الدقيق يقصد به الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود، كما عرف بأنّه فن التّنظيم الصحيح لسلسلة من

---

[2]: أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، دار المطبوعات الجامعية، المغرب، 2015 ص11.

[3]: الآية 48 من سورة المائدة .

[4]: فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص8.

الأفكار العديدة إمّا من أجل الكشف عن الحقيقة حين نكون جاهلين بها، وإمّا من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون عارفين بها.

ولقد عرف ابن خلدون وابن تيمية المنهج بأنه عبارة عن "مجموعة من القواعد المصاغة التي يعتمدها الباحث بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة والتحليل"، أمّا عبد الرحمن بدوي فقد عرفه بأنّه: "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة ".

إذن تبعا لما سبق، يتضح أن المنهجية هي الطريقة التي يتبعها العقل في معالجة أو دراسة أي موضوع بحث من أجل التوصل إلى نتائج معينة سواءً كانت علمية (الكشف عن الحقيقة) أو مقصودة (البرهنة عليها لإقناع الغير).

كما يقصد بها تدريس الباحث أو الطالب كيفية استخدام ملكاته الفكرية والعقلية أحسن استخدام للوصول إلى نتيجة معينة بأقل جهد وفي وقت قصير.

ثانيا: أهمية المنهجية

تعتبر المنهجية أداة هامة في زيادة المعرفة واستمرار التقدم لمساعدة الفرد على التكيف مع بيئته وحل مشكلاته وبلوغ أهدافه، وبالتالي فهي أداة فكر وتنظيم.

كما أنّ المنهجية تعتبر أداة عمل وتطبيق فهي تزود الطالب بالخبرات التي تمكنه من القراءة التحليلية النافذة للأعمال الشخصية أو الصادرة من الغير التي يتفحصها ويقيم نتائجها للاستفادة منها في مجالات التطبيق والعمل لاسيما وأن التقدم في أي مجال علمي حاليا لا يعتمد سوى على نتائج البحوث والدراسات المقدمة في هذا المجال.

كما تعتبر المنهجية أداة تخطيط وتسيير فهي تزود المنتجين في المجال الفكري بأدوات وتقنيات تساعدهم في معالجة الأمور، واتخاذ القرارات الملائمة في مواجهة

الصعوبات التي تواجههم في مجالات عملهم، وتجنبهم الهفوات والعثرات التي تسرق منهم الكثير من الوقت والجهد.

ثالثا: المبادئ العامة للتفكير المنهجي السّليم.

نتيجة لما سبق بيانه واستخلاصه من نتائج، فإنّه يمكننا أن نجزم بأن المبادئ العامة لأي تفكير منهجي سليم كما جاء بها المفكر رينيه ديكارات 1550-1560 لا زالت مؤكدة إلى يومنا هذا، وهي تتلخص في المبادئ التالية:

القاعدة الأولى:

- عدم أخذ أي أمر على أنّه حقيقة إلا إذا تجلت حقيقته بصورة واضحة.

القاعدة الثانية:

- تجزئة الصعوبات موضوع البحث مهما كان نوعها إلى أكبر قدر من الجزئيات ليسهل حلها.

القاعدة الثالثة:

- توجيه الفكر بشكل منظم بدءا بالمواضيع والمفردات الأبسط والأسهل للفهم، ثم الارتقاء درجة- درجة إلى الأشياء والمعارف الأكثر تعقيدا.

القاعدة الرابعة:

- إحصاء كل الأمور بشكل كامل، ثم إجراء مراجعة شاملة وعامة حتى لا يتم إهمال بعض المعلومات المغفلة.

رابعا: الهدف من تدريس مادة المنهجية في العلوم القانونية.

تبعا لما سبق بيانه، فإنّ المنهجية تهدف إلى إكساب طالب القانون الطريقة أو الأسلوب العلمي والمنطقي في تحليل مختلف مواضيع البحث المسندة له، كما أنّها

تزوده بأدوات تمكنه من كيفية استعمال المعلومات المحصلة من المحاضرات والمراجع المختلفة أثناء دراسته الجامعية للقيام بالبحوث العلمية والأكاديمية.

وفيما بعد، أي أثناء مضيه في حياته المهنية، فإنّ المنهجية تمنحه الضوابط التي تمكنه من معالجة أي موضوع أو مسألة أو قضية مطروحة أمامه للبحث.

فالمنهجية بهذا الطرح تعلم الطالب كيف يفكر؟ وكيف يبحث؟ وكيف يكتب؟ وكيف يعرض؟ وكيف يناقش؟ بأسلوب علمي متحضر وتكسبه ما يسمى بالملكة القانونية لأنّ دور كلية الحقوق هو دور أكاديمي تثقيفي فقط للطلبة الذين سيمارسون وظائف أو مهنا قانونية في المستقبل، أمّا الملكة القانونية فهي التي تكسبه منهجا منطقيا للتفكير في المعطيات القانونية وكيفية التعامل معها مما يساعده على أداء مهامه التي تدخل في الإطار القانوني كما تساعده في إدراك الظواهر القانونية المستحدثة التي لم تكن موضوعا مباشرا في دراساته الأكاديمية الجامعية[5].

[5]: حسين السيد بسيوني، منهجية العمل القضائي، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة، 2000، ص27 وما بعدها.

الفصل الأول: ماهية البحث العلمي.

يعتبر البحث العلمي المحرك الأساسي لتقدم الشعوب في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والثقافية الاجتماعية، السياسية والقانونية ،ولما تفطنت الدول المتقدمة لهذه الأهمية عملت على تشجيعه وتطويره برصد ميزانية خاصة وكبيرة له، وهذا على عكس الدول المتخلفة التي لا تولي أهمية كبيرة لميزانية البحث العلمي.

إذا كان البحث العلمي من أهم المعايير الأساسية والرئيسية للحكم على مدى تقدم الدول أو تخلفها من خلال اعتباره المحرك الأساسي للتنمية، فإنّ المنهجية تعتبر العمود الفقري للبحث العلمي ذاته، إذ ليس هناك بحث علمي دون منهج دقيق يتناول دراسة المشكلة ويحدد أبعادها وجوانبها وأسبابها، ولذلك كان لازما على الباحث أن يتبع طريقة أو إجراءا عقلانيا لتقصي الحقائق، وإدراك المعارف، وترتيب الأفكار للتوصل إلى نتائج معرفية جديدة ومقبولة، وبالتالي فإنّ هناك علاقة وطيدة بين الفكر والمنهج حيث يؤثر هذا الأخير على تفكير الباحث أثناء إعداد البحوث العلمية بمختلف أنواعها.

هذا ويجمع الباحثون على أنّ المنهجية أو التفكير المنظم ليس مقتصرا على الطلاب والباحثين، بل هو أسلوب يستطيع الإنسان إتباعه في حياته اليومية أو في المهنة أو الوظيفة التي يزاولها لأنّ المنهجية كمقياس ليست كسائر المقاييس التي لها مضمون نظامي محدد، فهي مادة علمية عامة وشاملة لكل مجالات المعرفة العلمية، فهي القاسم المشترك بين النظم العلمية مع ضرورة مراعاة طبيعة كل مجال علمي وخصوصياته، ومن ثمة فإنّ المنهجية ترتبط بالعلوم القانونية بمختلف فروعها وأقسامها، فهي تهدف إلى منح الطالب الطريقة والأسلوب العلمي المنطقي في التعامل مع المواضيع المختلفة محل البحث، كما تزوده بأدوات وأساليب تساعده على كيفية الحصول على المعلومات اللازمة لإنجاز البحث العلمي، وكيفية استعمال تلك المعلومات المحصلة.

إنّ المنهجية كعلم تعلم الطالب كيف يفكر، وكيف يبحث، ويكتب ويعرض، كما أنّها ترشده إلى طرق المناقشة الجدية والعلمية، وتساعده على استخدام قدراته الفكرية والعقلية استخداما صائبا في استخراج الغرض من بعض المسائل القانونية من خلال تمحصه الوقائع المعروضة أمامه، ثم استخراجه للحلول القانونية الصائبة لها بطريقة علمية وأسلوب مقنع.

إنّ مقياس منهجية إعداد مذكرة التّخرج يتضمن جانبين أساسيين أحدهما هو الجانب المادي أو الموضوعي الذي يتمحور حول دراسة الصفات الشّخصية والموضوعية الواجب توافرها في الباحث الجيد، وبيان مختلف المراحل العلمية والمنهجية التي يجب أن يتخطاها الباحث لإنجاز مذكرته في شكلها النّهائي، وهذا بدءا من مرحلة اختيار موضوع مذكرة التخرج، مرورا بمرحلة جمع الوثائق، ومرحلة القراءة والتفكير، لينتهي بمرحلة تقسيم وتبويب المعلومات التي عليه فيها أن يلتزم بمجموعة من القواعد والسّلوكيات المنهجية، ومرحلة الصياغة النّهائية لشكل وموضوع المذكرة.

وسنتعرض قبل ذلك بالتفصيل لمفهوم البحث العلمي على اعتبار أن مذكرة التخرج في الماستر (شعبة الحقوق) هي بحث علمي دقيق ومفصل قد تتجاوز صفحاته 60 صفحة، ثم نتناول خصائصه وأنواعه، ثم ننتقل لمراحل إعداده وفقا للتقسيم الموالي:

المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي

– لتحديد مفهوم البحث العلمي، لابد من التطرق أولا إلى تعريفه وفقا لما يلي:

– إنّ البحث العلمي هو مصطلح مركب من كلمتين هما: البحث والعلمي، وقد وضع الفقهاء تعريفا دقيقا لكلا المصطلحين كالتالي.

فالمقصود بكلمة "بحث" هي مصدر للفعل الماضي طلب، فتش، سأل، اكتشف، تحرى تقصى، تتبع وبذلك يعني البحث الطلب والتفتيش والتقصي لحقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور[6].

كما يقصد بكلمة بحث بدل مجهود في موضوع من المواضيع بغرض الوصول إلى نتيجة أو ذلك الجهد الذهني المبذول للوصول إلى المعرفة أو القوانين أو القواعد الجديدة، ويمكن أن يكون البحث المبذول في المسائل القانونية لغرض البحث عن القواعد القانونية التي تحقق العدالة والأمن والاستقرار للعلا قات التي تنشأ بين أفراد المجتمع.

أمّا المقصود بكلمة "**علمي**" فهي صفة منسوبة إلى العلم، الأمر الذي يستوجب تعريف العلم وتحديد معناه، والقيام بعملية تمييزه عما يقاربه ويشابهه من مصطلحات، أمّا كلمة "**علم**" فإنّها تعني لغة: إدراك الشيء بحقيقته، وهو اليقين والمعرفة، والعلم اصطلاحا هو جملة الحقائق والوقائع والنّظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية[7].

كما تستخدم كلمة علم في عصرنا هذا للدلالة على مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية، وجملة القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة تعليلا مؤسسا على تلك القوانين الثابتة، وتدور جل محاولات تحديد مفهوم وتعريفه حول حقيقة أنّ العلم هو جزء من المعرفة وهو يتضمن الحقائق والمبادئ والقوانين والنّظريات، والمعلومات الثابتة والمنسقة والمصنفة والطرق والمناهج العلمية الموثوق بها لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة ويقينية، ولتوضيح معنى العلم يجب أيضا تمييزه عن باقي المصطلحات والمفاهيم المشابهة له واللّصيقة به في غالب الأحيان والتي سنوضحها فيما يلي:

---

[6]: آيت منصور كمال، طاهير رابح، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص07.

[7]: عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص5.

يتميز العلم عن المعرفة في أنّ هذه الأخيرة في أبسط معانيها هي تصور عقلي لإدراك معنى الشيء بعد أن كان غائبا وبعبارة أخرى، فإنّ المعرفة هي كل ذلك الرصيد الواسع والضخم من المعلومات والمعارف التي استطاع الإنسان أن يجمعها عبر التاريخ بحواسه وفكره.

وتعتبر المعرفة ضرورية للإنسان لأنّ معرفة الحقائق هي التي تساعده على فهم المسائل التي يواجهها يوميا، إذ بفضل المعلومات التي يحصل عليها يستطيع أن يتعلم كيف يجتاز العقبات التي تحول دون بلوغه الأهداف المنشودة ويعرف كيف يضع الإستراتيجيات التي تسمح له بتدارك الأخطاء[8].

وتنقسم المعرفة إلى ثلاثة أقسام هي كالتالي:

المعرفة الحسية:

إنّ الطفل الرضيع يبدأ معرفته بهذا النوع من المعرفة، وهي تلك المعرفة التي يكتسبها الإنسان عن طريق حواسه كاللمس، والاستماع والمشاهدة، كما أنّ هذا النوع من المعرفة بسيط ويسير لأنّ الحجج متوفرة وثابتة في ذهن الإنسان كمعرفة الإنسان لتعاقب الليل والنهار، الحرارة والبرودة...إلخ.

المعرفة الفلسفية:

هذا النوع من المعرفة يتطلب النضج الفكري والتعمق في دراسة الظواهر الموجودة وهذا الأمر يتطلب الإلمام بقوانين وقواعد علمية لاستنباط الحقائق وذلك عن طريق البحث، وإقامة الدليل على النتائج التي تحصل عليها الباحث، والتي تعبر عن الحقيقة والمعرفة الصحيحة للموضوع.

---

[8]: بوحوش عمار/ لذنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001، ص07.

المعرفة التجريبية:

وهي المعرفة التي تقوم على أساس الملاحظة المنظمة المقصودة للظواهر، وعلى أساس وضع مجموعة من الفرضيات، والتحقق منها بالتجربة، ثم تجميع البيانات وتحليلها وبالتالي يتطلب الأمر من الباحث أن يصل إلى القوانين والنّظريات العامة التي تمكنه من التعميم والتنبؤ بما يحدث لبعض الظواهر في ظروف معينة.

وفي الأخير يمكن أن نجزم أنّ المعرفة تعتبر أشمل وأوسع من العلم لأنّ هذا الأخير هو جزء وفرع فقط منها حيث ينطبق تعريف العلم على المعرفة العلمية التجريبية فقط، ولا يستغرق كل المعرفة الحسية والفلسفية[9].

تمييز العلم عن الثقافة:

إنّ الثقافة هي كل القيم المادية والروحية التي يخلقها المجتمع من خلال تاريخ صيرورته فالثقافة ظاهرة تاريخية يتحدد تطورها بتتابع النّظم الاقتصادية والاجتماعية، كما أنّها تعتبر ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة، الفن، الأخلاق، القانون والعبادات وسائر القدرات التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع بالإضافة إلى أنماط الحياة والسلوكيات التي يتبعها المجتمع.

إذن طبقا لهذا التعريف يتضح أن العلم هو فرع صغير من فروع الثقافة، ولكنه في نفس الوقت مؤثر وفعال فيها حيث يعتبر من أبرز فروع وعوامل الثقافة فاعلية وتأثيرا في حياة المجتمع وفي الثقافة ذاتها.

أمّا الفن فهو تلك المهارة والقدرة الخاصة الاستثنائية في تطبيق المبادئ والنّظريات والقوانين العلمية في الواقع والميدان ومثال ذلك: الفنون الرياضية، وفنون الموسيقى والفنون الأدبية كالتقليد والتمثيل ...إلخ.

---

[9]: عوابدي عمار، مرجع سابق، ص21.

كما يعرفه البعض الآخر على أنّه المهارة الإنسانية والقدرة على الابتكار والإبداع بحيث أنّ هذه المقدرة تعتمد على عدة عوامل وصفات مختلفة ومتغيرة مثل درجة الذكاء، وقوة الصبر، وصواب الحكم والإستعدادات القيادية عند الأشخاص.

إذن من خلال ما سبق، يبدو أن هناك فرقا شاسعا بين العلم والفن لأنّ العلم يسعى إلى فهم الظواهر وتفسيرها باستعمال أساليب علمية للتوصل إلى نتائج حقيقة، بينما يعتمد الفن على المهارة، والملكات الذاتية، والمواهب الفردية والاستعدادات الشّخصية، وهو يستند إلى الاعتبارات النّظرية أكثر من استناده على الاعتبارات العلميةِ[10].

هذا ولابد من التنويه إلى أنّه يمكن أن تجتمع صفتي العلم والفن في الشخص الواحد ولا إشكال يطرح في ذلك، بل أن ذلك قد يؤدي إلى بروز العبقرية والنبوغ في ذلك الشخص وبعبارة أخرى فإن العالم الحقيقي يجب أن تتوفر فيه خصال وأخلاقيات الفنان لأنّه كلما زاد عطاؤه، كلما قوى وصقل مواهبه ومهاراته الفنية بالعلم[11].

إذن خلاصة لكل ما سبق التنويه عنه في المقارنات السابقة، فإنّه يمكن لنا أن نعطي تعريفا شاملا للبحث العلمي وهو كالتالي "إن البحث العلمي هو التقصي المنظم الذي يتبع فيه الباحث أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها، وتعديلها أو إضافة الجديد لها، وهو ذلك النشاط العلمي المنظم الذي يسعى لكشف الحقائق العلمية معتمدا على مناهج علمية، موضوعية، هادفة، منظمة ودقيقة وباستخدام أدوات ووسائل بحثية من أجل معرفة الارتباط بينها، ثم استخلاص القوانين التفسيرية لها، والمبادئ العامة فيها[12]".

---

[10]: عوابدي عمار، المرجع السابق، ص13.

[11]: فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص161.

[12]: بحوش عمار/ الذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص12.

المطلب الأول: أهمية البحث العلمي وخصائصه.

لقد توصلنا في المحاضرات السابقة إلى أنّ البحث العلمي يعتبر أداة لتحليل المعارف والمعلومات بهدف الوصول إلى حقائق معينة، كما أنّه يعني الدراسة الدقيقة والمنظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي للوصول إلى حقائق علمية للاستفادة منها والتحقق من صحتها، وفيما يلي سنتعرض إلى أهميته.

الفرع الأول: أهمية البحث العلمي.

– يتفق الجميع أن للبحث العلمي أهمية واضحة في تقدم الأمم والشعوب، ولذلك تسعى المجتمعات إلى ترقيته وتطويره، وتتلخص أهميته فيما يلي:

– صقل الشهية العلمية للباحث.

– الكشف عن الحقائق بغية تطوير الواقع الإجتماعي، الإقتصادي والثقافي المعاش.

– توسيع إطلاع الباحث وتطلعاته.

– تطوير روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث.

– تشجيع الباحث على الدراسة والبحث والتأليف والإبداع والإبتكار لاسيما إذا كانت الإمكانيات متوفرة.

– إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يتلقاها في المحاضرات وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف الأسئلة المطروحة في الإمتحان.

– تعويد الطالب على استخدام الوثائق، المراجع والمصادر والبحوث العلمية السابقة في بحثه العلمي للوصول إلى نتائج جديدة.

– تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره، وطرحها بشكل منسق ووفقا لتسلسل منطقي وعلمي واضح ودقيق.

– تدريب الطالب على أسلوب قانوني منهجي في الكتابة والقائم على الدقة والاختصار والوضوح مع تفادي التكرار، والابتعاد عن السّطحية والأسلوب السردي للمعلومات دون تلخيص أوفهم.

الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي

– إنّ للبحث العلمي جملة من الخصائص والمميزات تستخلص من التعريفات السابقة له، وتتمثل أهمها فيما يلي:

أولا: البحث العلمي بحث نظري وتفسيري.

إنّ البحث العلمي ينطلق في معظم الأحيان من فرضيات، تخضع بعد ذلك للتجريب والإختبار[13]، ولأنّه يستخدم المعرفة العلمية في تفسير الظواهر غير المفهومة بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة والتي تعرف بالنظريات فإنه يعتبر بحثا تفسيريا بالدرجة الأولى[14].

ثانيا: البحث العلمي موضوعي.

إنّ المقصود بالموضوعية هو أن تكون كل خطوات البحث العلمي قد تم تنفيذها بشكل موضوعي وليس شخصي متحيز، ويحتم هذا الأمر على الباحثين أن لا يتركوا مشاعرهم وآرائهم ومعتقداتهم الشّخصية تؤثر على النتائج التي توصلوا إليها[15].

---

[13]: عوابدي عمار، المرجع السابق ،ص 21.

[14]: ايت منصور كمال اطاهير رابح ، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص12.

[15]: محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعاقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص08.

ثالثا: البحث العلمي حركي وتجديدي.

إنّ الحقائق العلمية ليست مطلقة أو أبدية بل هي قابلة للتغير والتفسير على نحو مغاير عن التفسير الذي قدم لها سابقا ومثال ذلك شكل الأرض الذي كان يعتبره العلماء من قبل مسطحا، ثم أثبت العلماء أن الأرض بيضوية الشكل إلى أن أثبت العلم الحديث أن الأرض كروية الشكل عن طريق منظرها من خلال الأقمار الصناعية.

إذن من خلال ما سبق يتضح أن الحقائق العلمية ليست بمسلمات مقدسة أو معصومة من الخطأ فهي صحيحة في حدود ما يتوفر لها من أدلة وبراهين علمية تدعم صحتها وتثبت بعض التفسيرات للظروف المحيطة بها، فإذا حدث وأن ظهرت أدلة أو ظروف جديدة أو مستجدات تبين عدم صحتها، فإنّ الحقيقة العلمية تتغير وفقا للتفسيرات والبراهين العلمية المستجدة[16]، ولذلك فإن من سيمات البحث العلمي التجديد الذي يظهر بسبب المعرفة المتجددة لدى الباحث الذي يستبدل معارفه القديمة بمعارف أكثر حداثة وتجديدا.

رابعا: البحث العلمي بحث يتسم بالدقة والتجريد.

تتسم العبارات والألفاظ في المجال العلمي بالدقة والوضوح ،ولا مجال للغموض أو الالتباس في أي قضية، بل في الحالات التي لا يستطيع فيها العلم أن يجزم بشيء ما على نحو قاطع، يظل هذا الشيء احتماليا في ضوء أحدث معرفة وصل إليها العلم، فيعبر العلم والحالة هذه على هذا الاحتمال بدقة أو بنسب رياضية محددة، وهذا على عكس العبارات المستعملة في الحياة المعتادة، فإنّها تتسم بالغموض وتبتعد عن الدقة[17].

---

[16]: فاطمة عوض صابر / ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2002، ص20.

[17]: فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص 22.

خامسا: البحث العلمي تجريبي.

إنّ المشكلات والظواهر هي التي تعتبر البيئة البحثية القابلة للاختبار والتجربة والفحص لأن هناك بعض الظواهر يصعب إخضاعها للبحث نظرا لصعوبة إخضاعها للاختبار أو سرية المعلومات المتعلقة بها.

سادسا: البحث العلمي تنبئي.

من المتفق عليه أنّ البحث العلمي لا يقف عند حد التوصل إلى تعميمات أو تصورات نظرية معينة لتفسير الأحداث والظواهر، وإنّما يهدف أيضا إلى التنبؤ بما يمكن أن يحدث مستقبلا إذا طبقنا النّظريات التي يعتمدها في مجال التخصص في مواقف جديدة غير تلك التي نشأت عنها أساسا، ولكي تكون تلك التنبؤات مقبولة، ينبغي أولا التحقق من صحتها من عدمه مع إرفاق محصلاتها ببراهين وأدلة علمية دقيقة[18].

سابعا: البحث العلمي عام ومجرد.

إنّ المعلومات والمعارف لا تكتسب الصفة العلمية إلا إذا كانت بحوثا معممة، وفي متناول أي شخص، ولا تقتصر على أشخاص معينين بصفاتهم أو ذواتهم.

ثامنا: البحث العلمي منظم وبسيط.

لابد على البحوث العلمية التي تكون نتيجة نشاط عقلي منظم ودقيق يتبع خطة عقلانية في التفكير والتحليل أن تكون مضبوطة لأنّ الفرضيات والملاحظات والتجارب والقوانين قد تحققت واكتشفت نتيجة لجهود عقلية منظمة، ولم تكن وليدة الصدفة أو أعمال ارتجالية وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائجه إلى حد ما[19].

---

[18]: فاطمة عوض صابر / ميرفت علي خفاجة، مرجع سابق، ص19.

[19]: عوابدي عمار، مرجع سابق، ص 21.

كما تتسم البحوث العلمية في مجملها وأيا كان نوعها مهما كلفت الباحث من جهد وتكلفة، ووقت، بالبساطة لأنّ الباحث ملزم فيها بتبسيط المعلومات إلى أقصى حد مع الاختصار في سرد المراحل والإجراءات لاسيما تلك التي لا تعد مهمة في تفسير النتائج بشكل لا يؤثر على دقة البحث والنتائج المتوصل إليها[20].

ولأن البحث العلمي منظم، فإنّه لابد أن يتم إعداده وفقا للمنهجية العلمية المعتمدة في إعداد البحوث العلمية وهو ما يتطلب من الباحث الإلمام بقواعد وأصول منهجية البحث العلمي[21].

المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي.

تنقسم البحوث العلمية وتتنوع وفقا للمعيار المعتمد أو الزاوية التي ينظر إليها منها، حيث يمكن تصنيفها إلى أنواع عديدة وأشكال مختلفة، ومن هذا المنطلق اتفق الفقه على أنّ البحوث العلمية تنقسم إمّا بحسب الغرض النطاق أو التّخصص، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

الفرع الأول: تقسيم البحوث العلمية حسب النطاق.

يمكن تقسيم البحوث العلمية وفقا لهذا المعيار إلى قسمين هما:

أولا: البحث العلمي الأساسي.

يستهدف هذا النوع من البحوث الوصول إلى المعرفة العامة، أي إلى الحلول العامة لقضية عامة ضمن محيط معين بدراستها الميدان العلمي الذي تنتمي إليه القضية، ويكون نطاق البحث الأساسي أحد ميادين المعرفة المحددة كالمجال التربوي أو التاريخي، وضمن

---

[20]: محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص10.

[21]: بوسعدية رؤوف، مرجع سابق، ص 07.

ظروف معينة للباحث الحرية في إنشائها، بحيث تساعده في إعداد البحث والقيام بالدراسة كما تكون له الحرية في استخدام النتائج المستنبطة التي توصل إليها على نطاق واسع.

وتتم البحوث الأساسية دون الأخذ بعين الاعتبار كيفية تطبيق الاستنتاجات والتوصيات التي يصل إليها الباحث، فهي دراسة تجري بصفة أساسية من أجل الحصول على المعرفة بحد ذاتها [22].

ثانيا: البحث العلمي العملي.

يهدف هذا النوع من البحوث إلى الوصول إلى معرفة معينة، وضمن نطاق خاص يتعلق بمشكلة خاصة في زمان ومكان محددين، ولا تسمح خصوصية البحث بإنشاء ظروف جديدة، وإنّما يلتزم الباحث في بحثه بالظروف القائمة والمحيطة به، كما أنّه غير ملزم باستخدام النتائج المتوصل إليها إلا على مجتمع البحث فقط[23].

– هذا ويمكن للبحوث العلمية التطبيقية أن تتماشى مع النتائج المأخوذة من البحوث الأساسية النظرية لتواجه موقفا محددا أو مشكلة قائمة بالفعل.

الفرع الثاني: تقسيم البحوث العلمية بحسب الغرض.

– تنقسم البحوث العلمية وفقا لهذا المعيار إلى بحث علمي نظري وبحث علمي تجريبي وهو ما سنوضحه فيما يلي:

أولا: البحث العلمي النظري.

للوصول إلى الإحاطة بالحقيقة العلمية ،وتحصيلها وفهمها بشكل أعمق وأشمل يقوم الباحث الذي تكون له رغبة في الإطلاع والطموح العلمي بالاستعانة بالموضوعات

---

[22]: قنديلجي عامر، البحث العلمي وإستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية، عمان، 1999، ص 47.

[23]: ايت منصور كمال /رابح طاهير، مرجع سابق، ص 46.

النظرية في الموضوع، بالإضافة إلى إطلاعه على الأفكار العلمية والأدبية والاجتماعية التي وردت في الموضوع محل الدراسة بغض النظر عن التطبيقات العلمية لها.

وعادة ما تشتق البحوث النظرية من المشاكل الفكرية أو المشاكل المبدئية، فهي إذن ذات طبيعة نظرية بالدرجة الأولى، إلا أنّ ذلك لا يمنع من تطبيق نتائجها فيما بعد على مشاكل قائمة بالفعل.

ثانيا: البحث العلمي التجريبي (التطبيقي).

إنّ غرض البحث العلمي التطبيقي ليس الوصول إلى الحقيقة النظرية، وإنّما يتجاوز هذا الحد ليصل إلى تكريس الجانب النظري في الابتكارات لتلبية حاجيات الإنسان في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والإجتماعية ...إلخ، وذلك من خلال التطبيق العلمي لنتائج البحوث العلمية النظرية، وبهذا نشأت التكنولوجيا التي عرفت تطورا مذهلا في وقتنا الحالي.

هذا، وتعتمد البحوث العلمية التطبيقية عادة على المنهج التجريبي الذي هو أحد مناهج البحث العلمي والذي يقوم على الملاحظة، ووضع الفرضيات والتحقق منها بالتجربة وإذا كان البحث العلمي التطبيقي يجد مجاله أكثر في العلوم الطبيعية، غير أنه يمكن أن يجد مجال تطبيقه في العلوم الاجتماعية كما هو الشأن في العلوم القانونية، وعلم الاجتماع وعلم النفس...إلخ.

ورغم هذا التمييز بين النوعين السابقين من البحوث العلمية إلا أنّه يوجد بينهما تلاحم وترابط، فالبحث العلمي التطبيقي لا يحقق فوائده المرجوة إلا إذا استند إلى البحث النظري كما أنّ البحث النظري يعتمد على معدات وأجهزة تكنولوجية للوصول إلى نتائج علمية جديدة[24].

[24]: ايت منصور كمال / طاهير رابح، مرجع سابق، ص09.

الفرع الثالث: تصنيف البحوث العلمية حسب التخصص

– تنقسم البحوث العلمية حسب درجة التخصص إلى ما يلي:

أولا: البحث التدريبي أو البحث الوصفي.

يقوم بهذا النوع من البحوث الطلبة في الجامعات والمعاهد (خلال مرحلة التدرج) لغرض تدريبهم على كيفية إعداد البحوث العلمية من الناحية الشكلية والموضوعية حيث يتعود الطالب على كيفية اختيار موضوع من ضمن المواضيع المقترحة من طرف الأستاذ، وكيفية جمع الوثائق العلمية والإطلاع عليها،وبعد ذلك وضع خطة وفقا لمعايير علمية، كما يكتسب الطالب خلال هذه المرحلة أسلوبا علميا يساعده في التحرير، وفي عرض هذه البحوث أمام الطلبة والأستاذة بغرض اكتساب جرأة أدبية تساعده في تكوين نفسه استعدادا لبناء مستقبله العلمي[25].

ثانيا: بحث التخرج (مذكرة التخرج).

يتم إعداد هذه البحوث في نهاية أخر سنة جامعية (الليسانس) بالنّسبة لبعض التخصصات بهدف توسيع معارف الطالب، وتنظيم أفكاره وإبراز مواهبه، ولا يشترط في هذه البحوث المثالية، فالقيمة العلمية لمثل هذه البحوث تتمثل في إتباع الطالب لقواعد وإجراءات وخطوات إعداد البحث، ومن ثمة تطبيق التعليمات المقدمة له في هذا الشأن[26].

ثالثا: بحث الماستر.

هو بحث تخصصي أعلى درجة من بحث التخرج، غرضه إضافة الجديد من المعارف وتمكين الباحث من توسيع معارفه، ومداركه بصورة أكثر دقة، فهو اختبار

---

[25]: عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1996، ص23.

[26]: آيت منصور كمال / طاهير رابح، مرجع سابق، ص10.

لذكاء الباحث وموهبته واستعداداته لمواصلة البحث والتأليف تحضيرا لإعداد بحث الدكتوراه.

رابعا: بحث الماجيستير.

تتعلق رسالة الماجيستير بطلبة النظام الكلاسيكي وهو البحث الذي يعده طالب الدراسات العليا (ما بعد التدرج) من أجل الحصول على درجة ماجيستير، وهي مرحلة دراسية عالية تلي مرحلة الليسانس، وهذه المرحلة تعد الطالب بعد ذلك للحصول على درجة الدكتوراه[27].

وما يميز بحث الماجستير عن بحوث التخرج في الليسانس أنّه يعتبر بحثا طويلا نسبيا ويعتبر جزءا من المواد التي يستوفيها الطالب لنجاحه في الدراسات العليا، والحصول على هذه الشهادة حيث تناقش هذه الرّسالة أمام لجنة المناقشة المكونة من مجموعة من الأساتذة من داخل كلية التخصص أو خارجها بشرط أن يكون البحث عبارة عن دراسة جديدة وجدية لم يتطرق إليها باحث آخر من قبله، ولهذا فهو يختلف عن البحث القصير الذي يعد بقصد تنمية المعلومات، ومعالجة مشكلة معينة بطريقة تقليدية[28].

خامسا: بحث لإعداد أطروحة الدكتوراه.

يتمثل البحث الذي يعده الباحث لنيل درجة الدكتوراه في إعداد أطروحة ذات قيمة علمية عليا، فهو أعلى بحث تخصصي ويمثل قمة البحوث العلمية لأنّه يعتبر مرجعا علميا يساهم في النهضة العلمية في المجتمع ككل ضمن تخصصه، ويصح أن يكون بحث

---

[27]:عبد الله محمد الشريف، مرجع سابق، ص25.

[28]: بحوش عمار / الذنيبات محمد محمود، مرجع سابق، ص21.

الدكتوراه في موضوع جديد مبتكر أو موضوع سبق معالجته وذلك بالتعمق فيه أكثر وإضافة تعديلات مستجدة فيه[29].

سادسا: المقالة.

هي بحث قصير يتناول عرضا وجيزا لبعض المعلومات التي تخص موضوعا معينا يحاول فيها صاحب المقال كتابة شيء جديد عن المقالات التي سبق نشرها في ذات الموضوع.

المبحث الثاني: الشروط الواجب توافرها في الباحث.

إنّ البحث العلمي الجيد والمحقق للغرض الذي يتوخاه الباحث سواءً كان بحثا بسيطا أو أطروحة أو مقالا ينبغي أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط والمستلزمات البحثية الأساسية، غير أنّ ذلك لا يعتبر كافيا، بل لا بد أيضا أن تتوفر في الباحث شروط تؤهله إلى إنجاز هذا البحث العلمي ،وقد أحصت بعض الدراسات الفقهية مجموعة من القيم التي ينبغي أن يتحلى بها كل باحث، ومنها ما هو مشترك بين كل العلوم، ومنها ما يتناسب مع تخصصات معينة وهو ما سنوضحه في المطالب الموالية.

المطلب الأول: الشروط الشخصية للباحث.

تظهر دائما شخصية الباحث في العمل البحثي[30] لأنّ ذلك البحث هو نتاج القدرة والتمكن المعرفي لدى الباحث، وقدرته على الملاحظة العلمية والتمعن المعرفي والتأمل والتفكير المتزن، وهو ما يعكس اهتمامات الباحث العلمية وذكائه وشخصيته العلمية، لذلك كان من الواجب على الباحث أن يتحلى بمجموعة من الصفات والمهارات التي تعكس مهاراته العلمية والمعرفية والتي نوجزها في الفروع الموالية.

---

[29]: ساعاتي أمين، تبسيط كتابة البحث العلمي، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية، مصر الجديدة، 1991، ص131.

[30]: محسن علي عطية، البحث العلمي، دار المناهج للنشر، الأردن، 2009، ص20.

الفرع الأول: حب الاستطلاع والرغبة في البحث.

يعتبر حب الاستطلاع ورغبة الشخص في البحث عن الحقيقة العلمية، وميله نحو التعلم والتميز في مجال تخصصه عوامل مهمة في إنجاز البحوث العلمية، حيث أنّ الرغبة الشخصية في الخوض في موضوع أو عمل ما بشكل متميز تعتبر عاملا مساعدا للنّجاح والتفوق في حياة الباحث، وعلى هذا الأساس فإنّ أكثر الجامعات والمؤسسات الأكاديمية تترك للطلبة سواءً كان في مرحلة نهاية الليسانس أو في مرحلة التدرج الحرية في اختيار مواضيع بحثهم أو شعب تخصصاتهم، ليتم اختيار الأكثر تناسبا مع رغبة واتجاه الباحث حتى لا يتورط الباحث في تخصص أو موضوع لا يمكن له أن يخوضه أو يحقق فيه رغباته وطموحاته العلمية والإبداعية[31].

فالباحث دائما يبحث عن إجابات للتساؤلات التي تفرضها بعض الظواهر العلمية، كما يبحث في بعض الأحيان عن تفسيرات منطقية لتلك الظواهر مغايرة عن التفسيرات المعطاة لها سابقا، فإذا لم يكن متحليا بصفة حب الاستطلاع والرغبة في البحث لن يصبو إلى كل ما هو جديد لزيادة معلوماته، وخبراته وبالتالي لن تنطبق عليه صفة الباحث.

الفرع الثاني: التواضع.

إنّ تواضع الباحث وابتعاده عن التكبر، أي عدم ترفعه على الباحثين الآخرين الذين سبقوه في مجال بحثه الذي يتناوله بالدراسة هو أمر في غاية الأهمية، فعلى الباحث تقع مسؤولية التعرف، وبشكل وافي على ما كتبه الباحثون الآخرون من بحوث ودراسات، كما أنّ التواضع لما وصلوا إليه من نتائج علمية وهذا بغض النظر عن قربهم منه أو بعدهم عنه، وعن ما يكنه لهم من اعتزاز شخصي أولا.

---

[31]: محي الدين إسماعيل، إعداد الرسائل والأبحاث القانونية، الطبعة الثانية، مطابع مانع العالمية، مصر، 2004، ص 31.

وهنا لا بد من التنويه إلى أنّه حتى ولو وصل الباحث إلى مرتبة متقدمة في عمله وبحثه ومعرفته في مجال تخصصه، فإنّه يبقى دائما بحاجة إلى الاستزادة من العلم والمعرفة ولهذا فهو ملزم بالتواضع أمام نتائج البحوث السابقة عليه في موضوع بحثه، لأنّه ستكون هي ربما الأرضية التي انطلق منها موضوع بحثه[32]، ولا يجوز له التهكم على الآخرين والإساءة إلى آرائهم أو امتهان المدح في حقهم في غير مكانه[33].

كما يجب على الباحث أن يكون نقده متواضعا وأن يكون بدوره متقبلا لما يوجه له من انتقادات، لأنّ الهدف من النقد والدراسات العلمية ليس هو الانتقاص من عمله أو من أعمال الآخرين وإثبات خطئها، بقدر ما هو تثمين وتكملة لما سبق من دراسات في نفس موضوع البحث.

الفرع الثالث: الصدق والأمانة العلمية.

تعتبر الأمانة العلمية في الاقتباس والاستفادة من المعلومات ونقلها كاملة دون تحريف[34] أمرا في غاية الأهمية في كتابة البحوث، وإن لم يكن الأمر مهما في بداية الأمر، فإنّه بعد كثرتها، فقد تم تجريم السرقات العلمية وطنيا ودوليا حيث حررت الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تدافع عن الملكية الفكرية[35].

ومفاد الأمانة العلمية نسبة الآراء إلى قائليها الحقيقيين، وتمحيص الآراء المنقولة من مصادر متعددة وذلك لغرض التحقق من صحة النّسب لأنّه إذا أخطأ الناقل الأول سيستتبع شيوعه لدى الناقلين بعده بدون تبصر[36]، ممّا سيعطيهم معلومات مغلوطة، وبالتالي يتعين

---

[32]: مراح علي، مرجع سابق، ص 58.

[33]: أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي، كما بوشرق، دار القصبة للنشر الجزائر، 2006، ص39.

[34]: الشليخي عبد القادر، مرجع سابق، ص 159.

[35]: إبراهيم محمد تركي، البحث العلمي –أسسه ومناهجه، دون طبعة، دار الكتب القانونية، مصر، 2010، ص75.

[36]: الشنوفي علي، المنهجية وأساليب البحث، منشورات كلية الآداب، مصر، 1990، ص51.

هنا الرجوع للبحث الأصلي أو المصدر المرجعي دون النقل من الآخرين إن توفرت تلك الإمكانية.

هذا، ويرتكز مفهوم الأمانة العلمية على جانبين أساسيين هما:

أ)- الإشارة إلى المصدر الذي استقى منه الباحث معلوماته وأفكاره منها مع ذكر البيانات الأساسية والكاملة للمصادر وأصحابها، ومكان وزمان نشرها، والصفحات التي وردت فيها ...إلخ متى كانت هذه المصادر وثائقية ،وكذلك ذكر الشخص أو الأشخاص الذين أخذ عنهم المعلومات متى كان مصدر معلوماته من أشخاص بالمقابلة، وما شابه ذلك من الإشارات الضرورية التي تكفل النقل الأمين لمختلف أنواع المعلومات.

فالصدق والأمانة العلمية صفتان لا بد أن تتوفرا في كل باحث يريد رد الفضل لأهله أي أنّه لابد على الباحث في المجال العلمي أن يكون نزيها وملتزما بالأمانة العلمية في أداء مهامه لأن ذلك سيرسخ مصداقيته، ويعكس تميزه في تخصصه، وبالتالي فعلى كل باحث أن يذكر المرجع الذي استوحى منه أفكاره في موضوع بحثه في هامش المتن، حتى وأن صاغ الفكرة بأسلوبه الخاص، وذلك حتى يتفادى نسبها إليه لأنّ ذلك يعتبر من قبيل السرقة العلمية المعاقب عليها قانونا.

الفرع الرابع: القدرة على التحمل والصبر.

إنّ أي باحث علمي مهما كان تخصصه سيتعرض لا محالة أثناء إعداد بحثه العلمي إلى مجموعة من الصعاب والعراقيل التي قد تحول دون إتمام بحثه أو إنجازه بالشكل المنهجي المطلوب علميا، وقد ترجع تلك الصعوبات إمّا لنقص الإمكانيات أو لصعوبة موضوع البحث في حد ذاته لاسيما إذا كان حديثا بحيث يعاني الباحث من نقص المادة العلمية في موضوع بحثه، وقد تكون هذه العقبات متصلة بظروف الباحث الاجتماعية والاقتصادية ممّا يؤثر على مدة إنجاز العمل، وبالتالي ما لم يكن الباحث صبورا وذو

شخصية هادئة وغير منفعلة مع الأحداث أو العقبات التي تعترض طريقه، فإنّه لن يستطيع إنجاز بحث علمي بالمستوى المطلوب لأنّ الغضب والانفعال يسحب من الباحث إمكانية التفكير بشكل جيد ومن ثمة حسن تسيير وتنسيق أفكاره.

كما أنّ البعض من البحوث العلمية كرسائل الماجيستير وأطروحات الدكتوراه تحتاج من الباحث البحث المستمر والطويل في الكثير من الأحيان عن مصادر المعلومات المطلوبة والمناسبة، والكثير من هذه البحوث قد يحتاج إلى مراجعات طويلة ومتعبة للمؤسسات المعنية بالبحوث أو لإجراء المقابلات أو توزيع الإستبيانات على العاملين فيها كأفراد أو كأقسام إدارية فيها، وهنا قد لا يجد الباحث التسهيلات والتجاوب الإيجابي لأسباب قد تكون وظيفية، ومنها ما قد تكون شخصية، لذا فإنّ الباحث الذي يكون صبورا ومتعودا على تحمل مثل هذه المشقات التي ولدت معه منذ بداية بحثه ،ويتجاوب معها بكل ذكاء وصبر وتأني هو الذي يعتبر باحثا ناجحا[37].

كما يضيف الباحثون شروطا أخرى كالتنظيم وحسن إدارة الوقت[38]، وإجادة أكثر من لغة واحدة لاسيما اللغات العالمية كالإنجليزية، والطموح العالي ...إلخ من الصفات التي لا يمكن حصرها في هذا الشأن.

المطلب الثاني: الشروط الموضوعية.

إضافة إلى الشروط الشخصية السابق شرحها،وجب على الباحث أن يتمتع بشروط موضوعية تساعده في إنجاز بحثه بأسلوب منهجي وسلس من حيث المفاهيم والمصطلحات

---

[37]: البستاني سعيد يوسف، المنهجية والفضائل العلمية في الدراسات العليا والأبحاث الجامعية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ،2014، ص258.

[38]: عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل الجامعية، منشورات العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص62.

التي يجب أن ينتقيها الباحث بكل دقة، بالإضافة إلى ضرورة حرصه على تسلسل الأفكار وارتباطها وهو ما سنوضحه فيما يلي:

الفرع الأول: الموضوعية والتجرد العلمي.

على الباحث أن يكون حياديا وألا يكون متعصبا لآرائه، مسفها لأحكام من سبقوه في البحث في موضوع دراسته تعصبا منه لآرائه وبحوثه أو مؤلفاته أو ينتقصهم أو يعيب عليهم، بل لا بد أن تكون أهدافه نبيلة، ويكون منصفا في تعامله مع موضوع بحثه بأن يبتعد عن الهوى والعصبية وإصدار الأحكام المسبقة.

الفرع الثاني: الاجتهاد والبعد عن التقليد.

إنّ التقليد هو العمل بقول الآخرين من غير حجة ،وهو يدل على قلة الفهم أو عدم المعرفة، وعلى الباحث أن يبذل في هذا الشأن كل ما في وسعه وجهده للوصول ببحثه إلى نتيجة علمية واضحة وأن لا يلجأ إلى تقليد غيره في بحوثه واتجاهاته وأن يظهر أسلوبه الموضوعي في طريقة عرضه وتحليله في النتيجة العلمية التي توصل إليها بأسلوبه الخاص الشّخصي.

الفرع الثالث: الشك، التركيز وقوة الملاحظة.

على الباحث ألا يقبل بالمسلمات لأنّ الشك العلمي يجب أن يكون من صفاته وإلا تحول إلى مجرد قارئ وحافظ للمعلومات وناقل لها بدون دون حراك[39]، ومن هنا كان لابد للباحث من التّحري والتحقيق للوصول إلى الحقيقة، والشك المقصود هنا لا يقصد به سوء الظن بالباحثين الذين سبقوه في دراسة موضوع بحثه، بل هو الشك الإيجابي الذي يجعل من الباحث حسن الفطنة، وواسع الأفق قادرا على استخدام عقله وإعمال فكره لتحليل ما سبقه من دراسات للوصول بموهبته وذكائه وحنكته إلى الإبداع والابتكار.

[39]: حامد خالد، كيف تكتب بحثا جامعيا، الطبعة الأولى، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 76.

إنّ الباحث الجيد هو الذي يكون يقظا ومنتبها في جميع معلوماته وعملية تحليلها وتفسيرها،وأن يتجنب الاجتهادات الخاطئة في شرح مدلول المعلومات التي يستخدمها ومعانيها، لذا فإنّه يحتاج إلى التركيز وصفاء الذهن عند تحليل المعلومات، وعند كتابة البحث العلمي، وأن يهيئ لنفسه مثل هذه المواصفات مهما كانت مشاغله الاجتماعية الوظيفية أو اليومية.

الفرع الرابع: الاعتماد على الأسلوب العلمي والأكاديمي.

لا يمكن لأي شخص خوض غمار البحث العلمي دون أن تكون له مؤهلات علمية كافية أو ما يسمى ب" أهلية البحث العلمي " والتي تشمل التخصص في مجال البحث عن طريق الحصول على شهادات عليا أو دراسات سابقة في مجال البحث، والخبرة الكافية التي تمكنه من الابتعاد عن الممارسات اللا أخلاقية في الدراسات العلمية كالغش والتزوير في النتائج العلمية، وإفشاء المعلومات السرية لأنّ بعض البحوث العلمية تتطلب إجراء تحقيقات ميدانية يتم من خلالها جمع معلومات ومعطيات تتعلق بأشخاص أو بمجالات معينة تقتضي من الباحث عدم كشفها والحفاظ على سريتها حماية لحقوق الغير، ولذلك على الباحث مثلا أن يجعل من وثيقة الاستبيان الخاصة بجمع المعلومات عن عينات الدراسة مجهولة الهوية أي أن يلتزم بعدم وضع أسماء الأشخاص الذين تم استجوابهم، ويكتفي بوضع بيانات عامة تحدد نوع الفئة التي ينتمي إليها الأشخاص المستجوبين.

كما ينبغي على الباحث أن يبتغي الدقة في التحري والتفكير وفي جمع الأدلة والملاحظات[40]، وأن لا يتسرع في إصدار القرارات والنتائج العلمية من دون أدلة داعمة وموثوقة، بل هو ملزم بإتباع الأسلوب المنهجي في الدراسة بعد انطلاقه من إشكالية واضحة، تليها تجربة أو تحليل علمي للوصول إلى نتيجة علمية منطقية تتصف بالدقة

[40]: عزت محمود فارس/خالد الصرايرة، البحث العلمي وفنية الكتابة العلمية الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون الأردن، 2011، ص 31.

والموضوعية، ودليل ذلك أن الباحث القانوني مثلا مجبر في أي بحث على أن ينطلق من إشكالية، ويجيب عليها في بحث يبدأ بالمقدمة، ثم يوزع المادة العلمية في خطة تتضمن الأبواب والفصول أو المباحث والمطالب والفروع معتمدا على الصياغة البسيطة للأفكار الدالة على المراد، وينتهي بخاتمة تتضمن نتائج الدراسة، وإن تمكن التوصيات التي خلص إليها من خلال موضوع بحثه.

الفصل الثاني: مراحل إعداد مذكرة التخرج.

بالرغم من اختلاف المدارس المنهجية إلا أنّ الشكل العام أو القالب العام لمذكرة التخرج هو واحد بحيث تمر هذه الأخيرة بعدة مراحل إلى غاية الإخراج النهائي للمذكرة، ومناقشتها شكلا وموضوعا، والجدير بالذكر أن كل الأساتذة بغض النظر عن تخصصاتهم يولون أهمية كبيرة للشكل الخارجي للمذكرة أثناء التقييم بدءا من ورقة الواجهة، مرورا إلى احترام مكونات المذكرة الأساسية والثانوية، كما يحرصون على ضرورة احترام ضوابط إعداد المذكرة كاحترام قواعد الاقتباس، والتهميش والتوثيق إلى آخر جزئية في المذكرة وهي الملخص.

المبحث الأول: المراحل الأولية في إعداد مذكرة التخرج.

تعتبر مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي، ومرحلة القراءة من أولى المراحل التي يجب على الباحث أو الطالب القيام بها في عملية إعداد مذكرة التخرج، وهو ما سنتناوله في المطالب الموالية.

المطلب الأول: مرحلة اختيار الموضوع.

إنّ عملية اختيار موضوع المذكرة هي مرحلة جد مهمة، ويقصد بها عملية تحديد المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا وذلك بوضع عدة فرضيات علمية بواسطة الدراسة والبحث والتحليل لاكتشاف الحقيقة العلمية.

كما تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل، وأكثرها صعوبة ودقة، وهذا نظرا لاختلاف عوامل ومقاييس الاختيار حيث توجد عدة عوامل ومقاييس ذاتية، ونفسية، عقلية واجتماعية واقتصادية ومهنية وموضوعية وعلمية، وقانونية وإدارية تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث العلمي بصفة عامة ،وموضوع مذكرة التخرج في مجال العلوم القانونية والإدارية بصفة خاصة.

ومن أجل ترشيد اختيار موضوع المذكرة وتوجيه الطالب المبتدئ نحو الإختيار الصحيح لموضوع المذكرة، يجب التطرق لبيان العوامل الذاتية والموضوعية التي تتحكم في عملية إختيار موضوع المذكرة بصفة خاصة[41].

وعليه فعلى الباحث أو الطالب أن يدرك منذ البداية بأنّه المسؤول الأول والأخير عن موضوع المذكرة، كما يمكن للطالب استشارة الأستاذ المشرف عليه والذي يكون في العادة متخصصا في الموضوع الذي إختاره الطالب، وبالتالي يكون له دور كبير في مدى تقدم الطالب في المذكرة لما له من خبرة وثقافة واسعة في مجال تخصصه، حيث يستطيع أن يفيد الطالب بآرائه القيمة، ويزيل من ذهنه المخاوف والغموض والذي يمكن أن يكتنف موضوع المذكرة بحكم تجاربته العلمية الطويلة، وخبرته الدقيقة في الموضوع وتفهمه لأبعاد المشكلة البحثية.

كما يمكن للمشرف أن يوجه الطالب إلى الطريق الصحيح ويزوده بالمعلومات الأساسية التي يحتاجها، كما يمكن له أن يرشده إلى أساليب بحثية ربما تكون مجهولة عند الطالب كالإستعانة ببعض المقالات المستحدثة في موضوع البحث التي قد يجهلها الطالب أو الإستعانة ببعض المواقع أو المنصات القانونية الرسمية التي تناولت الموضوع بكل دقة وجدية، أمّا إذا كان موضوع المذكرة خارجا عن تخصص المشرف، ففي هذه الحالة يمكن للطالب أن يستعين بمشرف آخر مساعد[42] أو أي أستاذ في التّخصص حتى يتسنى له الإستفادة الحقيقية من عملية الإشراف والتوجيه.

---

[30]: عصام الدين متولي، كيفية إعداد البحوث القانونية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2016، ص 49.

[31]: بوداوود عبد اليمين، مناهج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص120.

إنّ دور المشرف متى كان متخصصا في موضوع المذكرة هو أساسي للغاية في الحياة الأكاديمية، بحيث يلعب دور المساعد الرئيسي للطالب الذي يحضر المذكرة وعليه بالمقابل ألا يجد حرجا في طلب عونه ومساعدته.

وعموما، يمكن للطالب الاسترشاد بالنقاط التالية عند اختيار المشرف وهي كالتالي:

– إعتبار الأداء أو الخبرة السابقة للمشرف مع الطلبة السابقين، حيث توضح هذه الخبرة مدى تعاون المشرف مع الطالب في المستقبل، وعلى ضوء هذه الأخيرة يختار الطالب المشرف الذي يقدم له العون الذي يحتاجه.

– إختيار الاستاذ الذي يكون له إهتمام بموضوع البحث أو بمنهجه حتى يتمكن الطالب من الإستفادة من خبرته في المجال وحتى يمكن للأستاذ المشرف تقديم النصح والتوجيه المناسب له.

وبالمقابل إذا كان لابد من توافر هذه السمات في المشرف، فمن الأولى أن يكون الطالب مثاليا أيضا وقادرا على إعداد بحثه بشكل جيد وفي فترة زمنية معقولة، كما عليه أن يظهر قدرا من المبادرة في قبول النصح والتوجيه وإتباع الإرشادات المقدمة له من قبل المشرف.

كما يجب أن يكون هذا الأخير منظما وقادرا على استغلال الوقت المتاح له ومتمتعا بصفة الفضول العلمي، وملما بأصول ومنهجية البحث العلمي بصفة عامة وأن يتمتع بالأخلاق الحسنة والاحترام المتبادل بينه وبين المشرف عليه، كما أنّ هناك مجموعة من القواعد المنهجية والضوابط العلمية[43] التي ينبغي على الطالب مراعاتها قبل إختيار موضوع بحثه والمتمثلة فيما يلي:

---

[32]: عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص35.

– أن يكون موضوع البحث مستجدا وغير مستهلك من قبل حتى يحقق الطالب المساهمة العلمية المنشودة من خلال مذكرة التخرج، أي أن موضوع البحث يجب أن يواكب التطورات القانونية التي تحدث في المجتمع، فالمطلوب هو طرح موضوعات قانونية جديدة، وتجنب الموضوعات التقليدية التي قدمت بشأنها الكثير من الدراسات حتى أنّه لم يعد فيها ما يمكن أن يمحص من الناحية العلمية القانونية.

– يجب أن يترجم العنوان جميع جوانب الموضوع وعناصره لأن أي اختلاف بينهما يستدعي تغيير أحدهما، أي يجب أن يعكس محتوى المذكرة عنوانها ويكون مضمونها متطابقا مع عنوانها الرئيسي ،فموضوع المذكرة لابد أن يختزل عنوانه.

– أن لا يكون موضوع المذكرة مجرد موضوع نظري جامد لا أساس له في التطبيق على مستوى الواقع، بل لابد أن تخدم المشكلة البحثية الإشكال الواقع في النّظام القانوني النافذ وتكون له علاقة مباشرة بالمستجدات القانونية العملية في البحوث القانونية مثلا، وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى وجود عدة مصادر قد تساعد الطالب، وتسهل عليه مهمة إختيار موضوع البحث، ومن ذلك:

– المقابلات الشخصية مع الأساتذة المتواجدين في الكلية التي ينتمي إليها الطالب ومناقشتهم حول آخر المواضيع القانونية المستجدة في مجال تخصصه[44]، والتي تحتاج إلى المزيد من الأبحاث العلمية فيها لأنّ ذلك من شأنه أن يثري مجال المواضيع التي يبحث عنها الطالب لإقتراحها على اللّجنة العلمية كموضوع لمناقشة مذكرة التخرج.

– المستجدات القانونية المحيطة بالمجتمع والتي تتناولها بشكل يومي وسائل الإعلام أو الإتصال سواءً الوطنية أو الدولية أو مواقع التواصل الإلكتروني أو تدخلات الهيئات المركزية في الدولة أو أية سلطة عليا في البلاد كمسألة المثلية الجنسية، ومدى تعارضها

[44]: عدنان عوض، مناهج البحث الشركة العربية المتحدة للنشر، مصر، 2008، ص55.

مع حقوق الإنسان التي يشيد بها الغرب حاليا بمناسبة كأس العالم في قطر أو مسألة إباحة تبني أطفال المسلمين المسلوبة حضانتهم قانونيا من أسرها وتسليمهم للأزواج المثليين لتبنيهم، أو موضوع المضاربة في بعض المواد الإستهلاكية الأساسية الذي شهدته الجزائر مؤخرا أو المنافسة الغير مشروعة أو التهريب الغير مشروع للكثير من المواد الإستهلاكية واسعة الإستعمال أو المخالفات المرتكبة من قبل المصنعين أو التجار...إلخ.

كما أنّ التعديلات في النصوص القانونية التي تفرضها بعض الظروف الإستثنائية التي تعيشها الدولة سواءا في المجال الإقتصادي، الإجتماعي أو الثقافي تعتبر كلها مصادر جديرة بالإهتمام لأنّ الطالب يستطيع أن يستوحي منها عدة مواضيع قانونية تستحق الدراسة والتّمعن وأن تكون موضوع دراسة بحثية قانونية في شكل مذكرة تخرج.

الفرع الأول: كيفية إختيار عنوان مذكرة التخرج.

يعتبر إختيار عنوان مذكرة التخرج من الخطوات الأساسية والجوهرية في إعداد مذكرة التخرج بحيث يحكم هذا الإختيار عوامل شخصية وموضوعية، ويتم هذا الاختيار كما سبق وأن نوهنا عليه إمّا بإقتراح من الأستاذ المشرف أو من الطالب نفسه أو بتوافق من كلاهما هذا، وتتحكم في عملية إختيار موضوع مذكرة التخرج عدة معايير وعوامل، وهذه الأخيرة إمّا أن تتصل بشخصية الطالب الباحث وهي ما يسمى ب"العوامل الذاتية"، وإما عوامل متصلة بالموضوع وهي ما يعرف ب" العوامل الموضوعية"، وهو ما سنعرضه في الأجزاء الموالية:

أولا: العوامل الشخصية.

ويطلق عليها أيضا بالعوامل الذاتية، وقد سميت كذلك لأنّها متصلة بشخص الباحث ونفسيته ومدى استعداداته وقدراته العلمية التي تمكنه من معالجة الموضوع بطريقة

تتماشى مع خصائص البحث العلمي ونوعية تخصصه العلمي بالإضافة إلى الظروف الإجتماعية والإقتصادية المحيطة به[45]، حيث يمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

1)- عامل الرغبة النفسية:

يولد مثل هذا العامل إرادة قوية مليئة بالحيوية والنشاط تدفع بالباحث إلى تسخير وقته في العمل بإعتبار أن هناك نوعا من الإنسجام العاطفي بين الطالب الباحث، وموضوع البحث، وهذا ما يجعله لا يستسلم لمختلف الصعوبات التي يمكن أن تصاحب عمله مستقبلا كونه يتحدى الأمور بطريقة عملية لكي يصل إلى هدفه الأساسي المتمثل في إعداد بحث علمي جيد.

2)- عامل مدى توفر الاستعدادات والقدرات الذاتية [46]:

يجب أن تكون لدى الباحث إستعدادات وقدرات ذاتية تمكنه من إعداد بحث علمي جيد في مجال تخصصه حتى يكون قادرا على الفهم، التعمق، التحليل والربط والمقارنة بين مختلف الآراء والدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من قبله.

ومن بين هذه القدرات تحكم الطالب في اللغة سواءا كانت لغة وطنية أو لغات أجنبية بإعتبار أنّ هناك وثائق ومصادر علمية مكتوبة باللّغات الأجنبية والإطلاع عليها وفهم محتواها لتوظيفه في البحث لا يتمكن منه الطالب إلا كان يستوعب تلك اللغات، ويمكن إجمالا إختصار هذه القدرات والمهارات في الصور الثلاث الموالية:

أ)- القدرات النفسية:

وتأخذ هذه الأخيرة عدة صور نوجزها في الموالي:

---

[45]: عوابدي عمار، مرجع سابق، ص65.

[35]: محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة إبن سناء للطبع والنشر والتوزيع القاهرة، 1990، ص6.

- الصبر والمثابرة، وهي صفة متطلبة في أي بحث علمي.

- قبول التوجيه والنقد الذاتي لأنه لا يخلو أي بحث من الإنتقادات.

- هدوء الأعصاب وقوة الملاحظة.

ب)- القدرات العقلية:

ويمكن إيجازها في الصفات التالية:

- القدرة على الفهم والتحليل والربط والمقارنة والإستنتاج في معالجة ودراسة الموضوع.

- القدرة على دراسة المعلومات والحقائق دراسة صحيحة.

- إتساع الأفق، وسعة الإطلاع في العلوم المتصلة بالتخصص.

- القدرة على الإنتقال من الإتجاه الأفقي في البحث والمتمثل في المنهج الوصفي إلى المنهج المقارن والتحليلي.

- التمكن من بعض اللغات الأجنبية الأكثر تداولا في البحوث العلمية كالفرنسية والإنجليزية مثلا، حيث تتطلب بعض الدراسات المقارنة وحتى التحليلية أن يكون الباحث ملما بهذه اللغات.

ج)- المهارات الإدارية:

وتتمثل هذه الأخيرة في:

- تخطيط الموارد الزمنية وتنظيمها وفق المدة المخصصة للبحث القانوني، فيجب أن يختار الطالب الباحث موضوعا يتناسب والوقت الممنوح.

- تقويم القدرات الذاتية عقليا وماليا وزمنيا في كل فصل.

د)- عامل التخصص:

من المعايير المتفق عليها أنّ البحث العلمي لا يكون ناجحا إلا إذا كان الطالب قد إختار موضوعا يدخل في تخصصه، وهذا لأن المعلومات والمبادئ الأساسية التي إكتسبها هذا الأخير خلال فترة دراسته وتكوين تخصصه قد منحته إستعدادات ذاتية تساعده في إعداد بحثه في أحسن صورة للوصول إلى أفضل النتائج.

وهنا، يجب مراعاة التخصص من قبل الطالب والأستاذ المشرف ومؤسسات البحث العلمي، بحيث كلما كان الطالب متخصصا في موضوع المذكرة، كلما كانت نتائج البحث دقيقة وتسير بوتيرة سريعة، وهذا على عكس الطالب الذي يختار موضوع خارج تخصصه والذي قد يتوصل فيه إلى نتائج في أصلها هي مسلمات وبديهيات بالنسبة للطالب المتخصص.

إنّ هذه العوامل هي غير كافية لوحدها، بل لابد أن يكون الطالب ملما بقواعد المنهجية المبدئية كأن يختار موضوعا محددا وغير غامض أو عام، فيختار موضوعا يندرج ضمن تخصصه الخاص، ثم يضيق دائرة التخصص فيختار موضوعا في قانون الأسرة، القانون التجاري، البحري ...إلخ، وهذا حتى لا يصعب عليه الخوض في جوانبه المختلفة فيما بعد لأنه قد يبدو الموضوع سهلا للباحث للوهلة الأولى، ولكنه عندما يتعمق فيه تظهر له صعوبات كثيرة قد لا يستطيع تجاوزها أو قد يكتشف أن هناك من سبقه في دراسة المشكلة ذاتها أو أن المعلومات التي قام بجمعها مشتتة وضعيفة الصلة بالمشكلة، وهذا كله نتيجة عدم وضوح الموضوع في ذهن الباحث وتصوره منذ البداية، كما قد يختلط الموضوع على الباحث مع موضوع شبيه الصلة به ما لم يتمكن من تحديد مفهوم المصطلحات الواردة في عنوان المذكرة بدقة ولم يتمكن من تحديد مفهومها.

ثانيا: العوامل الموضوعية.

بالإضافة إلى العوامل الذاتية التي سبق التفصيل فيها، هناك مجموعة من العوامل والمعايير الموضوعية التي تتوقف عليها عملية إختيار موضوع المذكرة، وقد سميت هذه الأخيرة بالموضوعية لأنّها لا تتعلق بشخصية الطالب الباحث، وإنّما بالموضوع المختار في حد ذاته، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

1)- عامل توفر الوثائق العلمية المرتبطة بموضوع المذكرة:

يجب على الطالب الباحث اختيار الموضوع الذي يتوفر على قدر معين من المراجع لأنّ القيمة العلمية للبحث تقدر بكثرة المراجع فيه وتنوعها، فالموضوعات المطروحة للبحث تختلف بدرجات متفاوتة من حيث كمية الوثائق والمصادر العلمية المختلفة والمتعلقة بها، لأنّ هناك موضوعات بحثية شيقة ولكنها تعاني من شح وندرة في المصادر والوثائق العلمية التي تكشف عن الحقيقة العلمية المتصلة بها لاسيما المواضيع البحثية المستجدة التي لم تسبقها دراسات كثيرة قبلها، وهذا ما يسبب للباحث متاعب وصعوبات كثيرة، قد تضعف هزيمته وتدفعه إلى التنازل عن موضوع البحث حتى ولو كان هو الذي إختاره عن طيب خاطر، ولكن سيكون في تلك المرحلة قد ضيع فيه جهدا كبيرا ووقتا طويلا.

وفي المقابل هناك مواضيع بحثية غنية بالوثائق والمصادر العلمية التي تدفع بالطالب لإختيارها ودراستها، وبناء بحث علمي متكامل من خلال الاستغلال والفحص الدقيق والنقد التحليلي الكامل لمجموع المعلومات البحثية الموجودة فيها، ممّا يجعله يربح الكثير من الوقت ويوفر على نفسه الكثير من الجهد.

لذلك فإنّ أول النصائح التي يسديها الأستاذ المشرف للطالب عندما يقترح عليه موضوع مذكرة التخرج وهو أن يتفادى المواضيع التي لا تتوافر فيها المادة العلمية

الأولية التي ينطلق منها الباحث في موضوع بحثه حتى ولو كان هذا الأخير من المواضيع المستجدة التي تفتح شهية الطالب للبحث والتعمق فيها.

2)- عامل القيمة العلمية لموضوع البحث:

يجب أن يكون موضوع مذكرة التخرج ذا قيمة علمية تجعل التعمق في مشكلته البحثية أمرا يستحق الجهد كأن يسعى فيه الطالب للتأكيد على حقيقة علمية لا تزال نسبية نوعا ما أو ينفي تلك الحقيقة العلمية أو يقدم معلومات جديدة بشأنها.

إنّ الهدف من وراء كل البحوث العلمية هو تطوير قدرة الباحث على التنبؤ العلمي لبعض الأحداث العلمية المستقبلية أو مساعدة الإنسان على المزيد من الضبط والتحكم للظواهر العلمية والقانونية التي قد تصيب المجتمع، وبالتالي قد تكون هذه المواضيع البحثية المختارة من قبل الطلبة المتخرجين إحدى السبل المتاحة لحل مشكلة من المشكلات التي يعاني منها الفرد[47] أو المجتمع أو هما على حد السواء.

لذلك من الأفضل أن يحرص الطالب الباحث على أن يكون موضوع بحثه منطويا على أهمية نظرية وعملية في نفس الوقت.

3)- مكانة البحث العلمي بين أنواع البحوث العلمية الأخرى:

إنّ نوعية البحث المنجز تتحكم في تحديد موضوع البحث بحسب ما إذا كان إعداد مذكرة تخرج أو رسالة ماجيستير أو اطروحة دكتوراه، لذلك فعلى الطالب الباحث أن يختار موضوعا يمثل أهمية في دراسته من حيث درجة حاجة المجتمع له، لأنّ هناك من المواضيع ما يمثل محور إهتمام في البيئة التي يعيش فيها الباحث، وهي المواضيع التي تفرزها المتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في تلك البيئة، وهذه الموضوعات يكون من المناسب تناولها في شكل أبحاث ودراسات لأنها تربط الجامعة بالبيئة، ولأنها

[47]: صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص157.

تعد جديدة في تناولها بما يضفي على البحث أهمية خاصة تتيح للباحث إمكانية إيجاد الدعم المادي والمعنوي في سبيل إنجاز دراسته لها ممثلا في تحمس المسؤولين لتوفير البيانات والدعم المادي فيها ،مما قد يسهل مهمة الباحث في إجراء دراسة معمقة حولها[48].

وفي نطاق العلوم القانونية والإدارية توجد العديد من المواضيع المستجدة ذات القيمة العلمية النظرية والعلمية الحية والمفيدة في كافة مجالات الحياة المجتمعية السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية، والثقافية والتي يجب على الباحثين في القانون ترصدها بإستمرار لمعالجتها في صورة أبحاث علمية، فإرتباط العلوم القانونية بالتفاعلات المجتمعية يجعلها أرضا خصبة للكثير من المشكلات الدولية والوطنية التي تستوجب حلولا علمية قانونية يقدمها الباحثون والطلبة المتخرجين من كليات الحقوق.

أمّا المواضيع المجردة والفقهية النظرية، فهي ليست لها أية قيمة علمية وعملية، لذلك وجب على الطلبة المتخرجين الإبتعاد عنها، وعدم إختيارها لأنّ إتساع الموضوع قد يكون في بعض الأحيان سببا في الإنتقاص من قيمته العلمية، كما أنّ الباحث قد لا يستطيع التحكم في موضوعها، وقد تفلت منه العديد من المسائل المتعلقة بها، والتي تحتاج إلى الكثير من التحليل والنقد فيها، وبالتالي ستكون دراسته سطحية، ولذلك يجب أن يكون عنوان المذكرة متعلقا بموضوع قانوني ديناميكي حتى يستطيع الطالب أن يوفيه حقه من الدراسة القانونية المفصلة، التي قد تكون في الكثير من الأحيان مدعمة بتطبيقات قضائية وقانونية[49].

---

[48]: كامل المغربي، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص155.

[49]: المرجع السابق، ص 160.

4)- عامل الجدة والإبتكار:

يجب أن يكون الموضوع الذي إختاره الطالب للبحث فيه جديدا، ومبتكرا ولم يناقش من قبل، أي ليس من المواضيع المستهلكة، وذلك لغرض تقييم القدرات العلمية للطالب من جهة وتشجيع عملية الإبتكار التي تساهم في تطوير العلوم بمختلف أنواعها.

والمقصود بالجدة هنا هو أن يكون الموضوع إما جديدا، أي يتناول المشكلة البحثية لأول مرة، وبالتالي سيكون جهد الباحث فيه شاقا ومتعبا، وإمّا أنّ الطالب الباحث يكون قد إستخدم منهجا جديدا في دراسته مما يسمح له بأن يقدم نظرية أو نظريات علمية جديدة في الموضوع تمكنه من الكشف عن حقائق جديدة.

إنّ معيار جدة البحث هو معيار أساسي لتحديد القيمة العلمية للبحث، وإن كان عنصر الجدة لا يعيق تناول بحوث سبق دراستها لأن البحث العلمي لا يعتبر دوما بحثا جديدا لأنّ الباحث بكل بساطة يستطيع فيه إعادة النظر في الاعمال البحثية التي سبقته في هذا الموضوع، ولكن عليه أن يظهر في بحثه الصفة المستقلة للبحث عن البحوث السابقة له ويظهر ذلك من خلال الأسلوب، والمنهجية والنتائج المختلفة التي حصدها في موضوع بحثه.

ولهذه الإعتبارات نجد أن الكليات والتخصصات المتاحة فيها عادة ما تلجأ إلى إختيار مواضيع مذكرات التخرج بطريقة مباشرة، وتفرض على الطلبة المتخرجين ضرورة إختيار موضوع معين ضمن القائمة المعدة لذلك، وإمّا بطريقة غير مباشرة وذلك بتحديد محتوى المقررات التي تدرس في قسم الماستر والدكتوراه، والطالب عادة ما يختار أحد المواضيع المتعلقة بتلك المقررات التي درسها في المرحلة النظرية لتكوينه.

الفرع الثاني: طرق إختيار موضوع المذكرة.

بصفة عامة، توجد عدة طرق لإختيار موضوع المذكرة ولكن قبل ذلك لا بد على الطالب أن يدرك أن عنوان المذكرة الذي سيقترحه لابد ان يختصر بحث الطالب، والمشكلة البحثية التي يريد تسليط الضوء عليها وحلها، لذلك يشترط في العنوان ما يلي من الشروط:

– أن يكون عنوان البحث شاملا وجامعا لكافة أجزاء وعناصر، وتفاصيل موضوع البحث العلمي.

– أن يكون العنوان واضحا، مختصرا[50]، وبسيطا في صياغته اللّغوية وألا يكتنفه الغموض[51].

–أن يكون أكثر إلتصاقا بالموضوع من حيث الدلالة ،فيشمل كل عناصره المطلوبة للمعالجة في البحث.

– أن يكون دقيقا في تناوله لأفكار الموضوع.

– أن يكون متقن الصياغة والتعبير بأسلوب سلس.

– أن تكون كلماته محددة للغرض منه والتحديد اللفظي ينصب على إختيار الألفاظ الدالة على المعنى المحدد لغرض الموضوع دون طول ممل أو إيجاز مخل.

---

[50]: مراح علي، التفكير القانوني نظريا وعلميا، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص70.

[51]: عوابدي عمار، مرجع سابق، ص 117.

أما عن طرق إختيار عنوان المذكرة، فهي:

أولا: الإختيار الشخصي (الذاتي).

وهنا يتولى الطالب إختيار موضوع مذكرة التخرج بنفسه وبإرادته الحرة ،ولا يتدخل في هذا الإختيار أي أحد.

وبصفة عامة، فإن الطالب سيختار حتما موضوعا يتماشى مع قدراته الفكرية والعلمية حيث سيختار لنفسه مجموعة من المواضيع في تخصصه، ومن خلال المطالعة المكثفة لمحتويات هذه المواضيع سيتوصل في النّهاية إلى إختيار موضوع واحد من تلك المواضيع، ربما بعد إستشارة الأستاذ المشرف[52] أو بعض الاساتذة الذين درسوه أو تربطه علاقة جيدة معهم.

غير أنّه يعاب على هذه الطريقة أنّ الطالب في هذه المرحلة قد لا يملك خبرات بحثية وعلمية كافية تؤهله لاختيار موضوع موفق، فقد يختار موضوع موسع جدا أو يكون ذات الموضوع قد أشبع دراسة وتمحيصا[53]، ولن يستطيع الطالب إضافة تحيين علمي جديد له وبالتالي لا فائدة من إضافة دراسة علمية له لأنّ الطالب فيها سيكتفي بتكرار المعلومات البحثية التي قدمت من قبل في هذا الموضوع.

ثانيا: الإختيار عن طريق الأستاذ المشرف.

قد يعجز الطالب لقلة خبرته في الكثير من الأحيان عن إختيار موضوع بحث لنفسه لذلك فهو في غالب الأحيان قد يستعين بالأستاذ المشرف الذي يكون أكثر خبرة وإطلاعا على المواضيع العلمية المستجدة الواجب دراستها والتّطرق إليها لإيجاد حلول بحثية لها

---

[52]: الفضلي عبد الهادي، أصول البحث، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1992، ص31.

[53]: الشيخلي عبد القادر، قواعد البحث القانوني: الجوانب الشكلية والموضوعية لاسيما في رسائل الماجيستير والدكتوراه، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010، ص50.

من خلال مذكرة التخرج، كما أنّ تخصص الأستاذ المشرف يجعله على علم ودراية كافية بالمسائل الواجب دراستها والتطرق إليها، فيقترح على الطالب بعض المواضيع الحديثة وغير المستهلكة والتي يمكن أن تكون محل دراسة بحثية في مذكرات التخرج.

وإذا كانت هذه الطريقة لا تمس سلامة الإختيار، إلا أنّها طريقة غير مرغوب فيها لأنّ الأستاذ المشرف قد يقترح موضوعا جيدا، ولكنه يتميز بقلة المراجع والمصادر فيه، وهذا ما يسبب للطالب متاعبا كثيرة وكبيرة خاصة في الحالات التي يكون فيها الموضوع جديدا لم تسبق فيه دراسات كافية تمكن الطالب من تحديد نطاق عمله وحصره، بل أكثر من ذلك قد يكون موضوع البحث لا يتماشى إطلاقا مع رغبة الطالب النّفسية وميوله، وهذا ما يجعل مهمة إعداد البحث العلمي فيها صعبة وفيها نوع من المشقة، ولذلك تجد أن معظم الأساتذة الذين يقترحون مثل هذه المواضيع ينصحون طلبتهم بالبحث أولا عن المراجع والمصادر المتوفرة في الموضوع قبل إقتراحه على اللجنة العلمية حتى لا يتخبط الطالب في متاهة المشاكل السابق ذكرها.

ثالثا: الإختيار المفروض من قبل اللجنة العلمية.

متى عجز الطالب عن إختيار موضوع ما لمذكرة التخرج أو قدم موضوعا مستهلكا ترى اللجنة أنّه لم يعد بإمكانه أن يستوعب البحث فيه لكثرة الدراسات البحثية التي تمت بشأنه فترفض هذه الأخيرة الموضوع، وتسند للطالب موضوعا يتضمن بحثا علميا مستجدا يستحق الدراسة والتمحيص.

ونفس الأمر يحدث بالنّسبة لتعيين الأستاذ المشرف، فإذا عجز الطالب عن ذلك عينت له اللجنة الأستاذ الذي تولى مهمة الإشراف عليه، ومن سلبيات هذه الطريقة أنّه لا يمكن للطالب أن يرفض الموضوع المقترح عليه، ولا الأستاذ المشرف عليه إلا إذا قدم

أسبابا جدية ومبررة كعدم توافقه مع آراءً الأستاذ المشرف أو أنّ الموضوع المقترح عليه بعيد كل البعد عن تخصصه.

وهنا لا بد من التنويه أنّه في هذه الطرق الثلاث على الأستاذ المشرف سواءً إختاره الطالب بنفسه أو تم إقتراحه عليه من قبل اللجنة العلمية أن يلتزم عند قبوله مهمة الإشراف بمجموعة من القواعد التي نوجزها فيما يلي:

– أن ينظر إلى دوره كمشرف على أنّها مسؤولية مهمة تستحق أن يوليها الكثير من الوقت والجهد، فهي تكليف قبل أن تكون تشريفا.

– التوجيه المستمر للطالب لأنّ نصائح الأستاذ المشرف وتوجيهاته للطالب منذ الخطوات الأولى في إعداد المذكرة سيظهر حتما عند مناقشتها لاسيما إذا أخذ الطالب بهذه التوجيهات وإلتزم بها.

– يجب أن يكون الاستاذ المشرف متمكنا، ومستوعبا لموضوع المذكرة حتى يستطيع توجيه الطالب توجيها صائبا ،مع تمكنه من تصحيح الأخطاء التي قد يرتكبها الطالب بخصوص الأفكار الفقهية والنظرية حول الموضوع.

– وكثيرا ما يتبنى المشرف موقفا فقهيا أو فلسفيا بشأن البحث موضوع مذكرة التخرج وقد يزعجه ألا يتبنى الطالب موقفه من الموضوع، لذلك عليه أن يكون محايدا قدر المستطاع وأن يتقيد بالموضوعية ،وعدم الإنحياز طوال فترة توجيه الطالب الذي يجبر بدوره على أن يحترم فقه أو عقيدة أستاذه من الناحية العلمية، فلا يستفزه بحجة استقلال الشخصية العلمية أو حرية الفكر.

كما يعتبر من مستلزمات الإشراف الجامعي أن يزود الأستاذ الطالب في حالة نقص المادة الأولية المرجعية بما تزخر به مكتبته الشخصية من مراجع ومصادر بحثية في الموضوع ربما لا تكون متوفرة في مكتبة الكلية أو الجامعة أو حتى المكتبات العامة والخاصة.

– أن يلتزم الطالب بما حدده المشرف من تعليمات وتعديلات عند إطلاعه على الجزء المسلم له من قبل الطالب لتصحيحه، وأن يتأكد من أن الطالب قد ساير فعلا تلك التعليمات وأجرى التعديلات المقترحة، وألا يضيف متطلبات جديدة قد تتعارض مع ما سبق وأن نصح بها طالبه.

– أن تكون للأستاذ المشرف القدرة على توقع ما يستطيع الطالب أن يفعله أو ينجزه في بحثه لاسيما إذا كان قد درسه في السنوات السابقة سواءً في طور الليسانس أو الماستر.

– أن يقرأ ويعلق على ما قدمه له الطالب من معلومات بحثية كتبها في موضوع الرسالة في فترة زمنية معقولة يحددها الباحث ويحاول الإلتزام بها قدر المستطاع.

المطلب الثاني: مرحلة جمع الوثائق العلمية .

بعد اختيار موضوع البحث العلمي وفقا للمعايير السابقة، وقبوله من قبل الجهات العلمية تأتي مرحلة جمع الوثائق العلمية التي تتضمن جمع كافة المعلومات، المصادر والمعارف المتعلقة بموضوع البحث، وبالتالي فهي ثاني مرحلة عند إنجاز المذكرة ،وعليها يتوقف نجاح البحث العلمي من عدمه[54]، وفيها يحاول الطالب الحصول على أكبر عدد ممكن من المراجع والوثائق المختلفة ذات الصلة بموضوع البحث،ويجمع الفقه على

[54]: مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن، 2000، ص85.

تعريف هذه المرحلة بأنّه "مرحلة جمع الوثائق الأولية والثانوية التي تحتوي أو تتضمن جميع الموارد والمعلومات والحقائق والمعارف المكونة للموضوع، والتي تشكل في مجموعها طاقة للإنتاج الفكري والعقلي والإعلامي في ميدان التعليم والبحث العلمي" وسنوضح في الفروع الموالية المقصود بالوثائق العلمية، وأنواعها، وأمكنة تواجدها:

الفرع الأول: المقصود بالوثائق العلمية.

يطلق مصطلح الوثائق العلمية على جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على جميع المعلومات، والحقائق والمعارف المكونة لموضوع البحث، وتنقسم الوثائق العلمية بصفة عامة إلى قسمين هما:

أولا: المصادر المباشرة .

يفرق الفقه بين مصطلحي المصدر والمرجع، حيث يعرف المصدر بأنّه "الكتاب الذي توجد فيه المعلومات والمعارف الصحيحة التي تزيد في إثراء موضوع البحث "، فالمصدر بكل ما يحويه من معلومات صحيحة وموثوقة يمد الباحث بمعلومات ترد فيه لأول مرة دون أن تكون منقولة، وعليه يمتاز المصدر بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

- الأصالة بحيث يعتبر المصدر أول وأقدم ما عرف من معلومات عن الموضوع.

- الدقة في المعلومة.

- تناول الحقيقة العلمية في الموضوع لأول مرة في ذلك المصدر.

- إن المصدر كلما كان قديما كلما كان أصيلا ولذلك نجد أن الفقهاء القدامى قد اعتنوا بتوثيق الكتب وذلك للمحافظة على تلك المصادر الأصلية من التلف والتحريف[55]، ومن أمثلة المصادر ما يلي:

[55]: العسكري عبود عبد الله، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، الطبعة الثانية، دار النمير، سوريا، 2004، ص47.

1)- القران والسنة:

يعتبر القران والسنة من المصادر الأساسية والأصلية في جميع العلوم، لأنّ الوحي الإلهي يعد المصدر الكلي للحقيقة المعرفية، فهو يفسر كل الظواهر والأشياء بطريقة كاملة الوصف، وبعيدة كل البعد عن النّسبية والخطأ[56]، لأنّه كلام منزل من الله تعالى، أمّا السنة النبوية فهي مجموع الأقوال والأفعال المحمدية التي تشرح، وتفسر الكثير من الأمور الدينية والدنيوية المتعلقة بالأفراد والجماعات.

2)- براءات الإختراع:

هي الوثائق التي تسجل إختراع شيء جديد لم يكن معروفا من قبل ولم يتم تداوله في الأوساط العلمية المعرفية مسبقا.

3)- المذكرات اليومية وكتابات الرحالة:

تكون هذه الأخيرة دائما ملكا لشخص معين بالذات وتضم معلومات مفصلة تكون صادقة وصريحة حول ظاهرة معرفية خاصة، أمّا كتابات الرحالة فهي دائما تضم كتابات الفقهاء والعلماء المسافرين عبر الأقطار بعد أن كانوا شهودا عيانا لوقائع مادية رأوها أو سمعوها في رحلاتهم، وبعد ذلك كتبوا عنها بتفاصيل دقيقة لم يسبقهم أحد من قرنائهم فيها[57].

أمّا المرجع فقد عرفه جانب من الفقه على أنّه "مصدر ثانوي أو كتاب يساعد الباحث في إكمال معلوماته والتثبت من بعض النقاط والمعلومات التي يحتويها والتي تقبل الجدل".

---

[56]: مكي مصطفى، البحث العلمي: آدابه وقواعده ومناهجه، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص39.

[57]: العسكري عبود، مرجع سابق، ص51.

من خلال ما سبق يمكن الجزم بأن التّمييز بين المرجع والمصدر يظهر من حيث علاقتهما بموضوع البحث، فعلاقة المرجع به علاقة تفسيرية لجزئية من جزئيات البحث أمّا المصدر فيتصل بالموضوع إتصالا جوهريا ومباشرا[58]، ومن هنا لايمكن إعتبار المرجع بدرجة أصالة المصدر، لأنّ المعلومات الموجودة فيه هي محل جدال، ولا ترتقى إلى دقة وأصالة المعلومات الموجودة في المصدر لأنها غير مجادل في صحتها.

أمّا المقصود بالمصادر المباشرة فهي تلك الوثائق التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية الصحيحة المتعلقة بالموضوع، وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات، كما تعتبر من قبل المصادر المباشرة تلك التي قام الباحث بتسجيل معلوماتها مباشرة استنادا إلى الملاحظة ،التجريب أو الإحصاء أو جمع بيانات ميدانية لغرض الخروج بنتائج جديدة و حقائق غير معروفة سابقا.

أمّا بالنّسبة لميدان العلوم القانونية فيمكن حصر المصادر الأصلية فيما يلي:

- القوانين العامة والخاصة الوطنية والأجنبية والمعاهدات والإتفاقيات والمواثيق الدولية.
- محاضر ومقررات وتوصيات ومناشير هيئات المؤسسات العامة الأساسية في الدولة.
- التشريعات والقوانين والنصوص التّنظيمية المختلفة.
- العقود والإتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.
- الشهادات والمراسلات الرسمية.
- الأحكام والقرارات والإجتهادات القضائية.
- الإحصائيات الرسمية.

[58]: رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي : أساسياته النظرية وممارساته العلمية، الطبعة الأولى، دار الفكر، سوريا 2000، ص358.

ثانيا: المصادر غير المباشرة.

وهي تلك الوثائق والمراجع التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى[59]، أي أنّها تلك التي تستمد قوتها العلمية من المصادر الأصلية سواء من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة ... وهكذا، فإنّه يمكن إعتبار المصدر العلمي مرجعا من الدرجة الأولى إذا اعتمد في نقل المعلومات من المصدر مباشرة، وكمثال على ذلك أنه إذا أراد الباحث دراسة موضوع العقود المدنية واستعان بالقانون المدني فيكون قد استعمل مباشرة نصوص هذا القانون وبالتالي يعتبر القانون المدني مرجعا من الدرجة الأولى، ولكنه يعتبر مرجعا من الدرجة الثانية إذا استعمل مرجعا قد إستعان فيه المؤلف بالقانون المدني في دراسة ذات الموضوع، ومن أمثلة الوثائق غير الأصلية في المجال القانوني نذكر:

1)- الكتب القانونية:

يعدّ هذا المصدر أو المرجع الأم لسائر المصادر والمراجع الأخرى، ذلك أنّ الكتب هي التي تركز فيها المعلومات وتتبلور فيها الآراء ويتحدد فيها نطاق الموضوع، وتماسه مع بقية الموضوعات المجاورة، ويعتبر تعامل الباحث مع الكتب من قبيل الفن والإبداع والمتعة في ذات الوقت، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الموضوعات البحثية لا تنحصر في كتب بعينها، بل تتناثر في العديد من الكتب ذات المعالجات المباشرة وغير المباشرة، وإن كان الطابع العام في العقود الأخيرة في محتويات الكتب يغلب عليه المزيد من التّخصص والدّقة.

[59]: فاخر عاقل، أسس البحث العلمي، الطبعة الثانية، دار العلوم للملايين، لبنان، 1982، ص 100.

ومن ثم لابد أن يتجه كل باحث نحو الكتب التقليدية وذلك لمزيد من التأصيل أو التوثيق، خاصة وأنّ الباحث سيجد أنّ معظم دلالات البحث في الكتب التي تتصف بالتّقدم النّسبي قياسا بالمصادر الأخرى، وإن كان هذا لا ينفي أهمية الكتب في جدية ودقة المعالجة التّحليلية وبلورة الرؤى والآراء، خاصة وأنّها تكتب من علماء ومتخصصين بدقة وعناية، وتستحوذ على أفضل وأروع الإبداعات الفكرية[60].

2)- الرّسائل العلمية:

هي مجموع البحوث والدّراسات العلمية الإبتكارية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية مثال أبحاث الدّراسات العليا، والماجستير ورسائل الدكتوراه وأبحاث التّرقية الخاصة بسلك الأساتذة الجامعيين[61].

والأصل أنّ الرّسائل العلمية ثرية بالفكر والمعلومات المتخصصّة جدا، كما أنّها تحمل تميّزا منهجيا في أنّها تجنب العيوب التي يقع فيها الباحثون، كما يفترض أن تحمل الرّسائل الجامعية عنصر التّجديد في المسائل القانونية التي تعالجها، وتتطرق إلى التّفصيل في الأحكام القانونية، ممّا يعطيها ميزة التّعمق العلمي في موضوعاتها، لأنّه كثيرا ما يحرص معد الرّسالة العلمية على الرّجوع إلى أحدث وأدق المصادر والمراجع المتخصصّة، واستخدام المنهج العلمي، وكتابة الرّسالة بأسلوب متميّز، سلس، مرتب ومنظم، كما يحرص على ترابط بحثه وتوثيق مصادره ومراجعه، ووضعه في أفضل صورة شكلا وموضوعا، ممّا يعكس قدرة الباحث وإبداعه وتمكنه، خاصة وأنّ الباحث الجيد والحريص هو الذي يتطلع دائما للحصول على الدّرجة العلمية بتميّز.

---

[60]: ناجي عبد النور، المرجع السابق، ص 24.

[61]: عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 59.

3)-الدّوريات والمجلات القانونية المتخصصّة:

هي المجلات التي تصدرها كليات الحقوق ومراكز البحث القانوني والجمعيات القانونية ونقابة المحامين، وعادة ما تتضمن الدورية مجموعة البحوث أو المقالات العلمية المتخصصّة التي تتصف بالمنهجية العلمية، والتي غالبا ما تكون عبارة عن بحوث علمية منشورة ومحكمة من قبل عدّة متخصصين، بحيث يجاز النّشر فيها وفقا مستوى علمي معين، حفاظا على مكانة وجدية ومستوى الدورية[62].

وتعتبر الدوريات ميدان رحب لنشر البحوث العلمية لانتظامها وتخصصها، كما تستوعب وتنشر أحدث البحوث المتضمنة لأحدث البيانات، ومن ثم تصبح الدوريات من أخصب مصادر الباحث للإثراء العلمي، وغالبا ما ينظر إلى وفرة الأبحاث والمقالات القانونية في بحث ما كميزة له وأساس سليم يبنى عليه، بل يمكن القول بأنّ الدّراسات والأبحاث التي تخلو من هذا النّوع من المراجع هي دراسات وأبحاث معيبة بقلة الإطلاع وعدم معرفة الباحث بما هو جديد في إطار بحثه.

4)- النصوص القانونية بالنسبة للبحوث القانونية وبعض البحوث العلمية المرتبطة بها:

تمثل القواعد القانونية القسم التّشريعي من المراجع، إذ يفترض على الباحث حصر كل النّصوص القانونية السّارية والمعمول بها والمرتبطة ببحثه، كما يجب عليه أن لا يستند أبدا في بحثه إلى أي نص قانوني قد تم إلغاؤه أو تعديله، دون الإشارة إلى هذا الإلغاء أو التّعديل، لأنّ ذلك من الأخطاء الجسيمة التي قد يقع بها الباحث، كما يعتبر من بين الأخطاء الجسيمة عدم دراية ومعرفة الباحث بوجود نصوص قانونية أخرى مرتبطة بموضوعه ولها آثار مهمة على بحثه.

---

[62]- عادل ريان محمد ريان، المرجع السابق، ص 211.

أمّا إذا كانت دراسة الباحث دراسة مقارنة، فعليه إدراك العلاقة بين النّصوص المراد المقارنة بينها، ومعرفة نقاط الارتباط والاختلاف، بالإضافة إلى ضرورة الإحاطة بمختلف النّظريات التي تحكمها.

كما يجب التّنبيه إلى أنّ النّظام القانوني الذي تأثر به المشرع الجزائري هو النّظام اللاتيني القائم على أساس أن التّشريع هو مصدر أصلي للقاعدة القانونية، ومن ثمة فإنه لا يجوز إهمال التّشريعات وإلا كانت الدّراسة غير سليمة مطلقا، فيجب على الباحث أن ينظر في القواعد القانونية بحسب ترتيبها القانوني، حيث نصت المادة الأولى من القانون المدني الجزائري على أنّه: "يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو في فحواها، وإذا لم يوجد نص تشريعي، حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم يوجد فبمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة".

5)- الأحكام والقرارات القضائية:

تمثل الأحكام القضائية الجانب العملي المرتبط بالنّظري وهي في غاية الأهمية، إذ يدرك الباحث بالرّجوع إليها المدى الذي تم فيه تفعيل النّص القانوني من جهة، والنّظريات التي تأثر بها القضاء فعليا من جهة أخرى.

وهنا، يجب أن لا يغيب عن ذهن الباحث أنّ القضاء المتقدم قد يضع أصولا ونظريات جديدة ذات انعكاسات قانونية مهمة، خصوصا في بعض الدول، حيث يعتبر القضاء مصدرا أساسيا للقاعدة القانونية، إلا أنّ أغلب أحكام الأحكام قد لا تكون منشورة لسبب أو لآخر، على الرّغم من أنّها قد تكون على جانب كبير من الأهمية، لذلك يقتضي الأمر من الباحث دراسة ملفات الدّعاوى المتعلقة بموضوعه، والصادرة في مدّة لا تقل عن عشر سنوات، وذلك لغرض اكتشاف مختلف أطر السياسة القضائية في دعاوى

وطعون محدّدة ترتبط بموضوع البحث أو المذكرة، بالإضافة إلى الإطلاع على مختلف الحلول المبتكرة التي ابتدعها القضاء بمناسبة النّظر في منازعة لم ينظمها المشرع أو نظمها تنظيما ناقصا[63].

6)- الموسوعات والمعاجم المتخصصّة:

تبرز أهمية الموسوعات والمعاجم المتخصصّة للباحث في إيضاح المفاهيم والتّعريفات والتأصيل وبناء الأطر البحثية، والوقوف على تأصيل الفكر منذ نشأته وتطوره وإيضاح مختلف أبعاده، وتجنب الباحث من البداية البعد عن خطأ المفاهيم، وبالتالي تـفادي الأخطاء في البناء المعرفي، ومن ثم كانت هناك دائما ضرورة لـلرّجوع لـتلك المصادر منذ بداية البحث خاصة وأنّ هذه المصادر هي نتاج جهد مجموعة علماء ومتخصصين عبر آلاف السّنين، موضحة مختلف الآراء ،ومرسخة لـحقائق علمية كثيرة ومتنوعة.

7)- الصّحافة:

لا يعتبر ما يصدر عن الصّحافة في إطار البحث القانوني بشكل عام مرجعا ولا تتحقق فيه صفة أي قسم من الأقسام الثلاث: القواعد القانونية والفقهية والقضائية، إذ يعتبر ما يصدر عن الصّحافة مرجعا استثنائيا في علم القانون، وبشكل خاص في إطار القانون الدولي العام، لأنّ طبيعة هذا الفرع من فروع القانون قد تحتاج إلى تثبيت واقعة منة وقائع القانون الدولي العام[64].

---

[63]: عبد القادر الشيخلي، المرجع السابق، ص 58.

[64]: ربحي مصطفى، أساليب البحث العلمي، دار الصّفا للنشر والتّوزيع، عمان، 2010، ص152.

ونظرا لأنّ الغاية من المراجع هو تثبيت المعلومات بالدّرجة الأولى، فإنّ الصّحافة ذات المستوى الرّفيع هي التي يشار إليها بوصفها مرجعا يستفاد منه في هذه الحالة[65].

8)- المؤتمرات العلمية والنّدوات المتخصصّة:

تعتبر المؤتمرات العلمية والنّدوات المتخصصّة من أهم المجالات لمعالجة البحوث العلمية في إطار عقدها لبحث الموضوعات في مجالات محدّدة، حيث غالبا ما يشارك في هذه المؤتمرات والنّدوات مجموعة من الأساتذة والباحثين، والخبراء، والمفكرين الذين يكونوا أكثر دراية وتخصص في موضوع المؤتمر أو الندوة، ويقوم هؤلاء بتقديم أبحاث ،وأوراق عمل متخصصّة لتحقيق الهدف الذي يسعى المؤتمر لتحقيقه، خاصة وأنّ البحوث التي يتم المشاركة بها تتصف بالحداثة، الجدية والشفافية، وتتناسب مع تخصص المؤتمر.

وتبرز أهمية المؤتمرات والملتقيات والنّدوات واللّقاءات العلمية في تبنيها لمواضيع بحثية هامة تمس كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، كما يضطلع بها عدد كبير من المنظمات والهيئات الدولية، والمراكز البحثية المتخصصّة الهادفة إلى إيجاد حلول لمشكلات معينة من خلال خبرات وأراء الأساتذة والخبراء الذين يعرضون مداخلاتهم فيها.

9)- شبكة المعلومات الالكترونية (الأنترنت):

تمثل شبكة المعلومات الإلكترونية أحدث وأسرع مصادر المعلومات اليوم، بالإضافة إلى التّعدد والتّنوع والتّخصص الواسع الانتشار عالميا، إلا أنّه ينبغي على الباحث دائما أن يتحقق من المراجع المستخدمة في الشبكة، والإشارة في كل الأحوال إلى المرجع وصاحبه دون أن تكون محالة إلى باحث أو مرجع محدد، فهي لا تصلح للأخذ بها، لأنّها تفقد وصفها كمعلومة موثقة حسب الأصول العلمية للتوثيق.

---

[65]: ربحي مصطفى، المرجع السابق، ص 160.

الفرع الثاني: أماكن تواجد الوثائق العلمية.

لا يخفى على أي باحث أن الوثائق العلمية المنوه عنها سابقا توجد في أماكن مختلفة، كالمكتبات العامة مثل المكتبات الجامعية ومكتبات المعاهد والمكتبات التابعة لجهات علمية أو ثقافية معينة كمكتبات البلديات أو مخابر البحث، كما توجد في المكتبات الخاصة التي تبيع الكتب.

وهنا لابد من التنويه إلى أنّ البحث عن المراجع الموجودة في المكتبة يتطلب الإلمام بكيفية البحث عن المعلومات ،والتعرف على مصادر المعرفة العلمية والفهاريس الموجودة في المكتبة، فهي تعتبر المفتاح الرئيسي للحصول على المراجع التي يحتاجها الباحث، وفي العادة توجد أقسام وأنواع من الفهارس وهي كالتالي:

- فهرس خاص بعناوين الكتب.
- فهرس خاص بعناوين الموضوعات.
- فهرس خاص بأسماء المؤلفين.

وكل كتاب مصنف بالمكتبة يحمل الرقم نفسه سواءً بحث عنه الطالب أو الباحث بواسطة عنوانه أو موضوعه أو اسم المؤلف لأنّه حسب الأسس المعتمدة لتصنيف الكتب، فإنّ جميع الكتب التي تعالج موضوعا معينا توجد في مكان واحد من رفوف المكتبة وهذا حتى يتسنى للباحث أن يختار ما يناسبه وبأسرع وقت ممكن.

ولهذا، فإذا عثر الباحث على رقم أحد الكتب في الموضوع الذي يريد دراسته والبحث فيه، فبإمكانه التوجه نحو نفس الرف الذي وجد فيه الكتاب ليجد بقية الكتب في المكان نفسه، وإذا كان الباحث في مكتبات الجامعات بالمشرق العربي، فهو الذي يذهب بنفسه إلى أماكن الكتب في المكتبات لإستعارتها، أمّا في مكتبات المغرب العربي

فيوجد في معظم الأحيان موظف في المكتبة هو الذي يتولى عملية إحضار الكتب بعد طلبها.

أولا: التصنيف العام للكتب [66].

حسب تصنيف ديوي العشري[67]، فإنّ جميع أنواع المعرفة تنقسم إلى 10 أقسام رئيسية وهي مرقمة بالمئات وهي كالتالي:

العناوين الرئيسية	الرقم الرئيسي
1- المعارف العامة	000
2- الفلسفة	100
3- الدين	200
4- العلوم الإجتماعية	300
5- اللغة	400
6- العلوم البحثية	500
7- العلوم التكنولوجية	600
8- الفنون	700
9- الاداب	800
10- التاريخ والجغرافيا	900

[66]: بوحوش عمار / الذنيبات محمد محمود، مرجع سابق، ص 60.

[67]:أحمد بدر، مرجع سابق، ص150.

وعن هذه الأقسام الرئيسية تتفرع العلوم الملحقة بكل قسم، وكل قسم فرعي يحمل 10 عناوين تندرج في ذلك التخصص، فلو أخذنا مثلا العلوم الإجتماعية لوجدناها تتفرع إلى الفروع التالية:

310- الإحصاء.

320- العلوم السياسية.

330- الإقتصاد.

340- القانون.

350- الإدارة العامة.

360- الخدمات الإجتماعية.

370- التعليم.

380- التجارة.

390- العادات والتقاليد.

وكل قسم من هذه الأقسام العشرة في العلوم الإجتماعية ينقسم بدوره إلى عناوين فرعية في تخصصات مختلفة، فلو أخذنا مثلا القانون الذي يحمل رقم 340 أعلاه بإعتباره تخصصنا، فسوف نجد أنه ينقسم بدوره إلى التخصصات الاتية:

341- القانون الدولي.

342 – القانون الدستوري.

343- القانون العام.

344- القانون الإجتماعي.

345- القانون الجزائي.

346- القانون الخاص.

347- الإجراءات المدنية.

348- أنظمة ودعاوى.

أمّا بالنّسبة لطريقة البحث، فإنّه من السهل على الباحث أن يحصل على المرجع الذي يبحث عنه في الفهاريس الموجودة في المكتبة سواءً بدأ بالبحث عن لقب المؤلف وليس إسمه باستثناء مكتبات الجامعات بالشرق الأوسط حيث يتم تصنيف الكتب حسب إسم المؤلف وليس لقبه، أمّا في دول المغرب العربي فهي تتبع التصنيف الأوروبي التي تصنف الكتب دائما بالإعتماد على لقب الكاتب سواءً كان الكتاب باللغة العربية والفرنسية، كما يمكن العثور بسهولة على الكتاب الموجود في المكتبة[68]، بإلقاء نظرة على العناوين والمواضيع.

ثانيا: الفهاريس الموجودة في كل مكتبة.

مثلما يوجد فهرس في المكتبة يشتمل على أسماء المؤلفين والمواضيع، توجد أيضا فهارس أخرى يمكن الإستعانة بها للتعرف على ما كتب في الموضوع الذي يرغب الباحث في الكتابة عنه، ومن هذه الفهاريس نخص بالذكر ما يلي:

1- فهرس المؤلفين[69].

2- فهرس الناشرين.

3- فهرس العلوم الإجتماعية.

---

[68]: عمار بوحوش/محمد محمود الذنيبات ، مرجع سابق ،ص 62.

[69]: العسكري عبود عبد الله ،مرجع سابق ،ص53.

4- فهرس الأطروحات.

5- فهرس المجلات.

6- الكتب السنوية.

7- الموسوعات.

كل هذه المصادر تساعد الباحث على تنمية معلوماته والحصول على المعلومات المستجدة في موضوع بحثه لأن هذه الأخيرة يعتمد مؤلفوها عند إعدادها في معظم الأحيان على التقارير، ووسائل الإعلام والسجلات الرّسمية والبحوث السابقة في الموضوع.

أمّا بالنسبة للإتفاقيات والمعاهدات الدولية فقد يحصل الباحث عليها من خلال ولوج بعض المواقع الإلكترونية الخاصة بالهيئات المعنية بتلك الإتفاقيات والمعاهدات أو الأرشيف أو الموقع الخاص بالجريدة الرسمية، وبالنّسبة للأحكام، والقرارات والإجتهادات القضائية فيمكن الحصول عليها من مجلات المحكمة العليا أو من جهات القضاء أو مكاتب المحامين، أمّا بالنّسبة للإحصائيات الرسمية فيمكن الحصول عليها في أي مجال بعد إيداع طلب لدى الهيئات المعنية بالإحصاء كالديوان الوطني للإحصاء مثلا أو وزارة الرقمنة والإحصائيات ...إلخ.

الفرع الثالث: طرق الحصول على الوثائق العلمية.

يتحصل الباحث على الوثائق العلمية المتعلقة بموضوع البحث والدراسة بوسائل عديدة كالإعارة من المكتبات العامة والخاصة، الشراء، التصوير أو بوسائل النقل والتلخيص بأسلوبه الشخصي [70].

[70]: أحمد حسن الرفاعي، مناهج البحث العلمي، دار الوسائل للنشر، الأردن،2007، ص151.

المطلب الثالث: مرحلة القراءة والتفكير.

بعد جمع الوثائق العلمية التي لها صلة بالموضوع، تأتي المرحلة الموالية المتمثلة في قراءة ما تحتويه هذه الوثائق، وتقسيم الموضوع تبعا لذلك.

ويقصد بمرحلة القراءة والتفكير، عمليات الإطلاع والفهم لكافة الأفكار والحقائق التي تتصل بالموضوع، وتأمل هذه المعلومات والأفكار تأملا عقليا وفكريا، حتى يتولد في ذهن الباحث النّظام التحليلي الذي سيسلكه لمعالجة موضوع الدراسة، بحيث يجعل الباحث مسيطرا على الموضوع، ومستوعبا لكل حقائقه النسبية والمطلقة ومتعمقا في فهمه، قادرا على استنتاج الفرضيات والأفكار والنتائج من هذه المرحلة فقط.

الفرع الأول: شروط مرحلة القراءة والتفكير، وأهدافها.

تهدف القراءة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تساعد الباحث على استخراج الأفكار التي يراها ضرورية لإعداد بحثه، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- التعمق في فهم الموضوع، والسيطرة على كافة جوانبه.

2- اكتساب نظام تحليلي للمعلومات.

3- اكتساب الأسلوب العلمي المنهجي.

4- القدرة على إعداد خطة البحث أو المذكرة لأنّ مرحلة القراءة ستجعله قادرا على تقسيم الموضوع على أسس موضوعية وصائبة، وإلى أجزاء متوازنة ومتكاملة في بناء هيكل الموضوع[71].

5- التعرف على المصطلحات اللّغوية الفنية المتخصصة.

[71]: الرفاعي أحمد حسن، مرجع سابق، ص160.

أما عن شروط و قواعد القراءة، فنلخصها فيما يلي:

– لكي تكون قراءة الوثائق العلمية سليمة وناجحة، يجب مراعاة مجموعة من الشروط المتمثلة فيما يلي:

1)– أن تكون القراءة واسعة و شاملة لجميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.

2)– الذكاء والقدرة على تقييم الوثائق والمصادر، وهنا يجب على الباحث أن يتعرف وبطريقة سهلة على المراجع المتصلة بموضوع البحث لقراءتها، كما أنّ عليه أن يبدأ بقراءة أحدث الوثائق العلمية الرائدة في مجال التخصص، ثم ينتقل إلى الأقدم فالأقدم، في حين يرى البعض الآخر أنّه يجب أن ينتقل من الأقدم إلى الأحدث للتعرف على التطور التاريخي أو المراحل التاريخية التي تطور فيها موضوع البحث.

3)_ الإنتباه والتركيز أثناء عملية القراءة[72].

4)– يجب أن تكون القراءة مرتبة و منظمة أي ألا تكون إرتجالية وعشوائية.

5)– اختيار الأوقات والأماكن المناسبة للقراءة.

6)– ترك فترات للتأمل والراحة و التفكير ما بين القراءات المختلفة.

7)– الإبتعاد عن عملية القراءة خلا ل فترات الأزمات النفسية والإجتماعية والصحية[73].

---

[72]: الشيخلي عبد القادر، قواعد البحث العلمي، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص84.

[73]: عوابدي عمار، مرجع سابق، ص86.

الفرع الثاني: أنواع القراءة.

تكون قراءة الوثائق العلمية عادة على ثلاثة مراحل هي كالتالي:

أولا: القراءة السريعة الكاشفة(السّطحية).

وتتم بكيفية سريعة للتعرف على الموضوعات ذات الصلة بالموضوع، وذلك بأخذ نظرة كلَية خاطفة للموضوع، عن طريق تصفح فهارس الوثائق بعناوينها الأساسية والجزئية، كما تشمل القراءة السريعة الإطلاع على مقدمات الوثائق والخاتمة وقائمة المراجع المستعملة في إعدادها[74].

وبعد إطلاع الباحث على الوثائق العلمية المختلفة بالكيفية السابقة، يحدد ذات القيمة العلمية منها والأكثر فائدة لإنجاز بحثه بصورة أفضل.

ثانيا: القراءة العادية.

يتمركز هذا النوع من القراءة حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة والإستطالعية، ويقوم بها الباحث بكل عمق وهدوء، وهذا حتى يستخلص الأفكار والنتائج التي يمكن أن يطرحها للمناقشة في موضوع بحثه ويدونها بعد ذلك في البطاقات والملفات المعدة لذلك.

ويجب أن يكون هذا النوع من القراءة شاملا لكل المصادر المرتبطة بالموضوع حيث يجب على الباحث أن يتناول المراجع التي قام بجمعها مسبقا واحدا بواحد، ويقرأ مقدمة الكتاب، ويطلع على فهرسه ليطلع على النقاط التي تهمه في موضوع مذكرته، وهذا حتى لا يستنزف جهده ووقته، ويغرق في قراءة المرجع بأكمله في حين أن صفحات معدودة من ذلك المرجع هي المرتبطة فقط بموضوع مذكرته[75].

---

[74]: شروخ صلاح الدين، مرجع سابق، ص 64.

[75]: بدوي عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص 131.

وهنا يمكن للباحث أن يستخرج مجموع الأفكار والحقائق المتعلقة بموضوع بحثه ويدونها في البطاقات أو الملفات المعدة لذلك، أي أن يقوم بعمليات الإقتباس للأفكار التي يراها مرتبطة بموضوع بحثه.

ثالثا: القراءة العميقة والمركزة.

هي القراءة التحليلة والتفسيرية والتي تتركز حول بعض الوثائق دون البعض الآخر، لما لها من أهمية في الموضوع وصلة مباشرة به، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة والتكرار والتمعن والدقة والتأمل، وتتطلب صرامة والتزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات الأخرى.

ويساهم هذا النوع من القراءة في تراكم معرفة الطالب العلمية التي تؤدي إلى عملية إستنباط وتوليد لأفكار جديدة مركبة عنده كباحث، وهو ما يزيد في مهمة الإبداع الفكري التي عليه أن يلتزم بها في موضوع بحثه[76].

وبعدما ينتهي الباحث من قراءة الوثائق العلمية التي بحوزته بهذا النوع من القراءة تتكون في ذهنه فكرة عامة عن الموضوع، فيسهل عليه وضع خطة أولية لبحثه، والخطة هي تصميم البحث وهيكل البناء الذي يقوم عليه العمل العلمي أو هي المشروع الهندسي الذي يبين أجزاء البحث، فهي تهدف إلى ترتيب الأفكار والبيانات المحصلة، وذلك بصفة منتظمة ومتسلسلة ومرتبطة بعضها بالبعض، بالتمييز بين المسائل الهامة والثانوية والفرعية التي تتضمنها هذه البيانات والمعلومات، وتعتبر الخطة من أولى العلامات الدالة على إمكانيات الباحث، ومؤهلاته العلمية لمجابهة الموضوع ومدى قدرته على الخوض فيه.

---

[76]: فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص 91.

المبحث الثاني: المراحل اللاحقة في إعداد البحث العلمي.

بعد تجاوز الطالب الباحث كل المراحل السابقة كمرحلة البحث عن المراجع وجمعها وقرائتها، وإستنباط المعلومات المتصلة بالمشكلة البحثية بموضوع المذكرة، يكون قد تكون لدى الطالب رصيد معلوماتي جيد حول موضوع المذكرة، فهي أكثر مرحلة يكون فيها الطالب متشبعا بالمعلومات الأساسية المحيطة بموضوع المذكرة، ممّا يؤهله للخوض في مرحلة موالية وهي مرحلة تقسيم وتبويب المعلومات المستوحاة خلال المراحل السابقة.

المطلب الأول: مرحلة تقسيم وتبويب المعلومات.

بعد مرحلة القراءة والتأمل تكون فكرة موضوع المذكرة الاساسية وعناصرها الثانوية قد نضجت وتجمعت معالمها في ذهن الطالب الذي يحضر للمذكرة الأمر الذي يساعده في التخطيط لعملية دراسة وبحث موضوعها، وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أنّ عملية تخطيط وتقسيم موضوع البحث تشبه عملية إعداد وتصميم البناء فهي عملية حتمية وحيوية لإعداد البحث العلمي.

ومضمون هذا التقسيم هو تحديد المشكلة أو الفكرة الاساسية لموضوع البحث وإعطاؤها عنوانا رئيسيا، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة للبحث والقيام بتقسيم وترتيب الفكرة أو الموضوع الأساسي إلى موضوعات فرعية وجزئية، ثم تقسيم الموضوعات والأفكار الفرعية والجزئية إلى موضوعات أقل فرعية وهكذا ...، وذلك من أسس ومعايير منطقية وعلمية دقيقة وواضحة (فصول، مباحث، مطالب وفروع، ثم أولا، ثانيا، ثم 1،2،3 ثم أ، ب ...).

أما عن شروط وقواعد التقسيم والتبويب، فهناك مجموعة من الشروط والقواعد يجب على الطالب أن يتبعها لتحضير خطة متوازنة، وسليمة وناجحة تتناسب مع موضوع البحث نذكر من هذه الشروط ما يلي:

1- التعمق في قراءة وتأمل كافة جوانب وأجزاء وفروع ونقاط الموضوع بصورة جيدة.

2- ضرورة الإطلاع والإستفادة من خطط وتقسيمات الأبحاث العلمية الممتازة والناجحة في ميدان التخصص[77].

3- الإعتماد الكلي على المنطق والموضوعية والمنهجية في التقسيم والتبويب.

4- يجب أن يكون التقسيم تحليليا ومنطقيا، وليس تجميعا لموضوعات وعناوين فارغة، إذ لا بد أن يكون كل جزء تحليلا للجزء الذي قبله.

الفرع الأول: أساليب جمع وتخزين المعلومات.

يقصد بعملية تخزين المعلومات نقل البيانات الواردة في المرجع أو المصدر وتسجيلها كتابة والتي تشمل الجزء أو المقطع الموجود في الوثائق العلمية والذي يهم موضوع البحث، ويمكن هنا أن يستعين الطالب في هذا الشأن بطريقة التصوير عن طريق بالهاتف المحمول أو أية آلة أخرى تتقن التصوير والتي قد تغنيه عن عملية التخزين باعتبار أنّه سيجمع فقط الأفكار المهمة التي يمكن أن تشملها أحد صفحات المرجع، وهذا بخلاف التصوير الضوئي عن طريق الآلة الناسخة الذي يتناول صفحات كاملة قد لا يحتاج الباحث منها إلا لفكرة أو فكرتين واردة في فقرة صغيرة من تلك الصفحة المصورة [78].

---

[77]: شلبي أحمد، مرجع سابق، ص 41.

[78]: مراح علي، منهجية التفكير القانوني نظريا وعمليا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص20 .

وعلى كل، فإنّ المتفق عليه على أنّ هناك أسلوبان تقليديين لجمع وتخزين المعلومات المحصلة من عملية جمع الوثائق والقراءة والتفكير، وهما:

أولا: أسلوب البطاقات.

ويشترط في البطاقات أن تكون متساوية الحجم وأن يكتب الطالب فيها كافة المعلومات والأفكار المتعلقة بالمرجع أو المصدر الذي نقلت منه تلك المعلومات[79]، وهي كالتالي:

- إسم المؤلف.
- عنوان الوثيقة.
- بلد ودار الإصدار والنشر.
- رقم الطبعة وتاريخها ورقم الصفحات.
- إسم المكتبة التي يوجد بها المرجع[80].

كما يجب ترك فراغات في البطاقات لتسجيل أفكار مستجدة أخرى، وقد انتقدت هذه الطريقة في تدوين المعلومات من حيث احتمال ضياع البطاقات أو فقدانها كليا أو جزئيا وصعوبة حملها الى الأماكن التي يرتادها الباحث، كما يعتبر هذا الأسلوب صعب التطبيق موازاة بأسلوب الملفات التي سنستعرضه في الموالي.

---

[79]: شلبي أحمد، مرجع سابق، ص 75.

[80]: فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص249.

ثانيا: أسلوب الملفات.

الملف هو غلاف سميك، معد لإحتواء أوراق الأبواب والفصول، ومباحث البحث مع ترك الفراغات لإحتمالات الإضافة، وتسجيل معلومات مستجدة، ويمتاز هذا الأسلوب بالخصائص التالية:

- السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.

- ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للضياع.

- ميزة المرونة مما يسهل على الباحث تعديل أو تغيير المعلومات[81].

- ميزة سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث لما تم جمعه وتخزينه من معلومات[82].

ثالثا: طريقة التدوين عن طريق الكمبيوتر.

تعد هذه الطريقة أحدث الطرق وأسهلها في تدوين المعلومات، حيث يقوم الباحث بإعداد ملف خاص في الكمبيوتر، ويقوم بتنظيم ما بداخله وفقا لتقسيم بحثه، وقد أصبحت هذه الطريقة الأكثر تداولا بين الباحثين والطلبة في السنوات الحالية.

الفرع الثاني: قواعد وقوالب التبويب.

والمقصود بذلك هو توزيع الأطر المنهجية المعروفة للتقسيمات المختلفة التي تشملها خطة دراسة وبحث الموضوع وهي الأبواب، الفصول، المباحث، المطالب، الفروع الأجزاء ...إلخ.

---

[81]: الشليخي عبد القادر، قواعد البحث العلمي، مرجع سابق، ص 43.

[82]: عوابدي عمار، مرجع سابق، ص 7.

وبعد أن يحدد الطالب عناصر هذا التقسيم، ويحصرها عليه أن يوزع عليها عناوين تختصر مضمونها في شكل خطة متوازنة، ولكن قبل التطرق لهذا التبويب عليه أن يضع إشكالية مناسبة يسعى من خلالها لخوض موضوع البحث، وإيجاد حل للمشكلة البحثية التي يطرحها الموضوع.

تتجسد الإشكالية في الطرح الذي يتبناه الطالب لمعالجة الموضوع لأنّ أي موضوع بحث قد يحتمل عدة إشكاليات، ولكن على الطالب أن يسعى لإختيار الإشكالية المناسبة التي يسعى من خلالها إلى إيجاد حل علمي[83] أو قانوني للمشكلة القانونية التي يطرحها موضوع بحثه متى كان مثلا طالبا في كلية الحقوق.

أولا: مفهوم الإشكالية وشروط صياغتها.

تعرف الإشكالية بأنها فن علم طرح المشكلات[84]، وهي تعتبر بمثابة العمود الفقري للموضوع، وبالتالي فإن أي صياغة خاطئة لها ستنعكس على صلب الموضوع، فالإشكالية هي كل ما من شأنه أن يثير تساؤلا يتطلب الدراسة في موضوع البحث العلمي أو مذكرة التخرج.

وهناك من يرى بأن الإشكالية هي المدخل النظري الذي يحدد مسار تناول البحث المطروح للدراسة من أجل الوصول إلى نتائج تكون بمثابة أجوبة على هذه الأسئلة، كما يقرر فيها الباحث التنبيه لمعالجة المشكلة التي طرحها في سؤال الإنطلاق، وترتبط الإشكالية عادة بموجهات نظرية تمدها بالتطورات المنهجية، وتزودها بالمفاهيم والأنماط المعرفية الضرورية التي يقوم عليها بناء البحث بكامله.

---

[83]: الساعاني حسن، تصميم المنهجية – نسق منهجي جديد، دار النهضة العربية، بيروت، 1982، ص74.

[84]: مراح علي، مرجع سابق، ص80 .

والمقصود بصياغة الإشكالية تعريف المشكلة البحثية وتحديدها وضبط معالمها ووضعها في مجراها الفكري، أي طرح تساؤل حول واقع أمر يريد الباحث معرفته في إطار يسمح ببحثه علميا، ولذلك نجد أنّ هذه الصياغة يجب أن تخضع لمجموعة من الشروط والتي يعتبرها البعض مجموعة من القيود والمواصفات المنهجية التي يجب أن تتوفر في أية إشكالية بغض النظر عن تخصص موضوع البحث أو مذكرة التخرج، وهي كالتالي:

– يجب أن تكون الإشكالية واضحة لا يكتنفها غموض ولا لبس ولا تبنى على أية عموميات، لأنّه كلما كان سؤال الإنطلاق أو السؤال الرئيسي الذي تدور حوله الإشكالية دقيقا وواضحا جاءت الإجابة عليه بنفس مواصفاته.

– الدقة والإختصار قدر المستطاع في صياغة سؤال الإنطلاقة، وهذا يتطلب تحديد المفاهيم والمصطلحات التي يتكون منها السؤال.

– الملاءمة في الإشكالية لأنّه طالما أن هذه الأخيرة هي تجسيد للمشكلة أو المسألة المراد معالجتها للوصول إلى نتائج معينة ،فإن طرحها يستوجب الحياد والتجرد، فلا يجب أن يوحي السؤال الرئيسي أو باقي الأسئلة الفرعية التي تكون الإشكالية بالاتجاه أو الحكم المسبق أو تبني معايير معينة في التفسير والتحليل.

– ألا تكون غيبية أو مستحيلة المعالجة بحيث لا يمكن إخضاعها لمناهج البحث العلمي لمناقشتها وتحليلها.

– أن تكون لها علاقة مباشرة بموضوع البحث وعنوانه، فلا يصح أن يكون عنوان البحث أو مذكرة التخرج في إتجاه، وتكون الإشكالية المطروحة في اتجاه مختلف[85].

[85]: بوضياف عمار، المرجع في كتابة البحوث القانونية، الطبعة الأولى، دار الجسور للنشر، الجزائر، 2014، ص116.

– أن يتم الإجابة على الإشكالية على مدار صفحات البحث كله، وليس في جزء واحد من أجزائها فقط لأنّ ذلك يشكل خللا كبيرا في الدراسة والمعالجة.

ثانيا: وضع الخطة الملائمة.

بعد تجميع المعلومات اللازمة للموضوع وقراءتها وتحليلها بصفة معمقة وتصنيفها حسب الفكرة التي تنطوي تحتها، تبدأ مرحلة جديدة وهي تقسيم وتبويب الموضوع لأن الباحث أو الطالب يكون قد استوعب الفكرة المطروحة للبحث، بالإضافة إلى علمه بكل فرضيات الموضوع وحلولها الجزئية والعامة، وبعد انتهائه من صياغة الإشكالية وفقا للشروط السابقة وجب على الطالب أن يركز جهده في تصميم خطة للبحث تشبه المخطط الهندسي للبناء الهندسي بشكل يمكنه من عملية هيكلة الموضوع وتخطيطه وتقسيمه إلى أبواب، فصول مباحث ومطالب وفروع وأجزاء إلى أصغر جزئية في موضوع البحث أو المذكرة، لأنّ الباحث الذي يشرع في الكتابة بدون خطة واضحة ولو كانت مبدئية يشبه صاحب البيت الذي يبدأ في بناء منزل دون وضع مخطط هندسي له فتراه يفتح بابا، ثم ما يلبث أن يغلقه ليفتح بابا في جدار آخر[86].

ونظرا لأنّ الخطة هي الهيكلة المعبرة عن المنهجية التي يتبناها الباحث، فإنّ المدارس الفقهية التي تناولت شروط تقسيم هذه الخطة هي مدارس مختلفة، فمنها من يحبد الخطة الثنائية، ومنها من لا يهتم بتاتا بالتوازن الشكلي، أما في مجال العلوم القانونية فإننا نتبع المدرسة اللاتينية التي تعتمد التقسيم الثنائي[87] بوصفه أساسا لتقسيم الخطة، فلا يجوز أن يكون التقسيم أحاديا أو رباعيا، في حين أنها تقبل التقسيم الثلاثي استثناءا.

---

[86]: حلمي فودة محمد /عبد الرحمن صالح عبدالله، المرشد في كتابة الأبحاث، الطبعة الرابعة، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1983، ص154.

[87]: بوسعدية رؤوف، مرجع سابق، ص 07.

والمقصود بالتقسيم الثنائي هنا هو أن يقسم الباحث ملاحظاته الأساسية في موضوع البحث أو المذكرة إلى جزئين ويقسم كل جزء بدوره إلى قسمين، ويتبع هذا التقسيم الثنائي في كل أجزاء الخطة، أي أن ينزل من الكتاب إلى الفصل والمبحث والمطلب والفرع والجزء(أولا ،1، أ، ب،ج ...إلخ) بنفس تلك الوتيرة، ويمكن إجمال مزايا التقسيم الثنائي في[88]:

- وجود التوازن الفكري بين أجزاء البحث.
- التعبير الدقيق عن منهجية الباحث السليمة.
- إظهار عمق الأفكار وأبعادها.
- إمكانية الربط العلمي بين الموضوعات بشكل دقيق.
- سهولة إكتشاف العيوب أو التناقضات التي قد تصيب أجزاء البحث.

هذا، ويجب على الطالب أو الباحث عند تقسيم البحث، ووضع الخطة أن يلتزم بشروط التبويب التالية:

- الإلتزام بمضمون وأبعاد المشكلة البحثية المطروحة في الإشكالية، وذلك بأن يرد كل عنوان مقابل لجزئية في الخطة على مجموع الأسئلة المطروحة في بداية البحث، لأنّ في تحقق هذا الشرط ضمان للطالب أو الباحث أنّه في الطريق الصحيح الذي يضمن له عدم الخروج عن موضوع البحث أو المذكرة بحسب الحالة[89].

---

[88]: الشليخي عبد القادر، مرجع سابق، ص 52.

[89]: تومي أكلي، مناهج البحث وتفسير النصوص في القانون الوضعي والتشريع الإسلامي، برتي للنشر ،الجزائر 2016، ص63.

– أن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع وأن يكون التقسيم تحليليا دالا وليس مجرد تجميع لموضوعات وعناوين فارغة[90]، وهنا يمكن للطالب أو الباحث الإطلاع على خطط وتقسيمات الأبحاث العلمية التي لها صلة بموضوع للاستفادة منها، وإستيفاء بعض العناوين والجزئيات الهامة منها[91].

–أن يكون كل عنوان من عناوين الخطة منسجما مع الموضوع،لأنّه في حالة عدم تحقق ذلك الأمر سيكون هناك خلل كبير في منهجية الباحث.

– تجنب تقسيم الخطة إلى قسم نظري يتناول رأي الفقه القانوني مثلا في البحوث القانونية وقسم عملي تطبيقي يتناول الجانب الإجرائي لتلك الآراء الفقهية على مستوى القضاء لأن هذا الأمر يعتبر خطأ منهجيا يجب على الباحث أن يتجنبه بصياغة جيدة تتضمن الجانبين مع بعضهما البعض ليتبين للقارئ أو المناقش اثار العلاقة بين الجانب النظري والتطبيقي جنبا إلى جنب في موضوع البحث محل الدراسة.

– أن تكون كل عناصر الخطة شديدة الترابط فيما بينها[92]، بحيث أنّه لو حذفنا أحد عناصرها سيظهر الخلل بوضوح في البحث، وهذا ما يميز خطة البحث العلمي عن خطة المؤلفات الحرة التي تظهر في شكل كتب ومجلات وغيرها، لأنّ في هذه الأخيرة لا يكون الترابط كبيرا بين عناصرها لأنّها في الغالب تحتوي على موضوعات مستقلة عن بعضها ولكنها تدخل في مضمار موضوع علمي أو مقياس بيداغوجي واحد.

– تجنب تجزئة العنوان العام كما هو إلى جزأين، ومثال ذلك أن يعنون الباحث المطلب الأول ب" تعريف القاعدة القانونية وخصائصها"، فهنا لا يجب أن يكون عنوان الفرع الأول من هذا المطلب مثلا "التعريف"، والفرع الثاني "الأنواع"، لأنّ هذا يفقد البحث قوته

---

[90]: عبد العال عكاشة، دروس في المنهجية، الدار الجامعية، لبنان، 2000، ص111.

[91]: شلبي أحمد، مرجع سابق، ص44.

[92]: شميشم رشيد، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية، الجزائر، 2006، ص 48.

ومضمونه ويعبر عن ضعف قدرات الباحث العلمية بسبب عجزه عن إيجاد مصطلحات عناوين مغايرة للعناوين ولكن تعبر عن ذات المعنى في نفس الوقت.

- احترام خاصية مرونة الخطة أي أن تكون الخطة قابلة للتعديل في أي وقت لهذا من النادر أن يعتمد الباحث على خطة جامدة، وغير متغيرة طيلة مدة إعداد البحث والمرونة هنا تعطي للباحث صلاحية إدخال بعض الجزئيات المستجدة في البحث العلمي محل دراسته، والتي لم تكن متوقعة في بداية الدراسة أو حذف بعض العناصر التي تم ربما إلغائها أو تعديلها بعد وقوع تلك المستجدات بدون أن يسبب ذلك التعديل أي إخلال بتوازن الخطة وهيكلها[93].

ولا داعي للتأكيد في هذا الموضوع أنّه يجب أن تبين الخطة ثلاث عناصر أساسية يتكون منها البحث وهي:

- المقدمة.

- المتن.

- الخاتمة.

أمّا عن شروط وقواعد التقسيم والتبويب، فهناك مجموعة من الشروط والقواعد يجب على الطالب أن يتبعها لتحضير خطة متوازنة، وسليمة وناجحة تتناسب مع موضوع البحث نذكر من هذه الشروط ما يلي:

1- التعمق في قراءة وتأمل كافة جوانب وأجزاء، وفروع ونقاط الموضوع بصورة جيدة.

2- ضرورة الإطلاع والاستفادة من خطط وتقسيمات الأبحاث العلمية الممتازة والناجحة في ميدان التّخصص.

---

[93]: عوابدي عمار، مرجع سابق، ص 79.

3- الاعتماد الكلي على المنطق والموضوعية والمنهجية في التقسيم والتبويب.

4- يجب أن يكون التقسيم تحليليا وحيا ودالا، وليس تجميعا لموضوعات وعناوين فارغة، إذ لا بد أن يكون كل جزء تحليلا للجزء الذي قبله.

5- تجنب الفصل التمهيدي على اعتبار أنّ الاتجاه اللاتيني الذي نتبعه في قواعد المنهجية عند إعداد البحوث العلمية أصبح ينتقد وجود الفصل التمهيدي بعد المقدمة لأنه يظهر كأنه جزء ثالث للبحث، وقد سبقت الإشارة إلى أن التقسيم المنهجي في علم القانون في الاتجاه الحديث أصبح لا يقبل إلا بالتقسيم الثنائي.

كما أنّه في معظم الأحيان نجد أنه لا ضرورة بتاتا للفصل التمهيدي في البحث، وقد يلجأ إليه بعض الباحثين فقط من أجل الحشو وإطالة صفحات البحث العلمي، ولذلك يفضل إذا دعت الضرورة إلى وجوده في البحث العلمي، فعلى الباحث أن يحاول إدماجه في المقدمة.

6- تفادي عيوب صياغة العناوين لأنّها تعبر عن ضعف سعة الباحث العلمية في إدراك أبعاد المصطلحات العلمية، والقانونية ودلالاتها[94]، واختيار عناوين ملائمة للأقسام الأساسية والفرعية، بحيث يجب أن يعبر العنوان عن مضمونه وأن تدخل كل العناوين الجزئية في إطار العناوين الرئيسية، وإذا ظهر للباحث أن عنوان جزء فرعي لا يتناسب مع عنوان جزئه الأساسي، فلابد أن يحذفه، ويعيد البحث عن عنوان جديد يتلاءم مع العنوان الرئيسي أو يوسع عنوان الجزء الرئيسي ليشمل كل الأجزاء التي تدخل ضمنه.

7- ضرورة مراعاة التوازن الشكلي للخطة الذي سيترتب عنه توازن موضوعي في جزئيات البحث، والمقصود بالتوازن الشكلي هو أن يكون التقسيم متساويا أفقيا

---

[94]: إسماعيل محي الدين، إعداد الرسائل والأبحاث القانونية، الطبعة الثانية، مطابع مانع العالمية، مصر 2004، ص20.

وعموديا أو على الأقل متقارب كأن يتساوى عدد الفروع في كل مطلب مع المطلب الذي يليه، وعدد مطالب كل مبحث بالمطالب التي توجد في المبحث الذي يسبقه أو يليه وعدد مباحث كل فصل بالمباحث التي توجد في الفصل الأخر وهكذا دواليك ...إلخ.

8- الحرص على التوازن الموضوعي والذي سيساعد في حصوله التوازن الشكلي كما فصلناه في الفقرة السابقة، والمقصود به أن يتساوى أو على الأقل يتقارب عدد صفحات كل قالب من القوالب المستعملة في الخطة، فإذا قسم الطالب موضوع المذكرة مثلا إلى بابين وقسم كل باب إلى فصلين، فيجب أن يكون عدد صفحات كل باب متساوي أو على الأقل متقارب مع الباب الآخر، ونفس الشرط يجب أن يتوافر في الفصلين، وبالتالي على الباحث أو الطالب تدارك هذا الشرط في عملية الكتابة حتى لا يضطر إلى إعادة تجزئة المحتوى متى انتهى من الكتابة، وتبين له أنّ التوازن الموضوعي منعدم في الأقسام الأساسية لموضوع البحث أو المذكرة.

9- تحاشي التكرار والتداخل بين مضامين التقسيمات ومحتويات العناوين الأساسية والفرعية والعناصر العامة والخاصة، كأن يستخدم الباحث أو الطالب عنوانا في الباب الأول ثم يعيد استخدامه في المبحث الأول من الفصل الأول في هذا الباب، وهذا الأمر هو غير مقبول في قواعد المنهجية لأن الباحث سيعيد معالجة الأفكار الواردة في المبحث الأول بنفس الطريقة والهيئة التي قام بها في الفصل الأول، وهو ما يعبر عنه بالتداخل بين المضامين في أصول منهجية البحث العلمي، والذي يعتبر من العيوب الشكلية التي توجه للبحث العلمي أو مذكرة التخرج سواءً من قبل الأستاذ المشرف أو لجنة المناقشة ما لم يتنبه لها هذا الأخير أو رفض الطالب تصحيح هذا الخطأ بعد تنبيهه من قبل الأستاذ المشرف[95].

[95]: عكاشة عبد العال/سامي بديع منصور، دروس في المنهجية، الدار الجامعية، لبنان، 2000، ص112.

المطلب الثاني: مرحلة تحرير البحث أو المذكرة.

تعتبر مرحلة كتابة البحث العلمي أو المذكرة آخر مراحل إعدادها، فمن خلالها يصل البحث إلى صورته النهائية، بهيئة متكاملة ومتماسكة بين مختلف جوانبه، وهي تعكس مدى قدرة الباحث في تخزين المعلومات وتنظيمها، وكذا طريقته في التحليل والتفسير والتعبير والمناقشة ويمكن إيجاز أهداف كتابة البحث العلمي في النقاط التالية:

- **الإعلان والإعلام بنتائج البحث العلمي محل الدراسة:**

إنّ الهدف الأساسي والجوهري من عملية الكتابة هو إعلام القارئ بطريقة علمية منهجية ودقيقة عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث العلمي وانجازه وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث، وذلك عن طريق تمكين الغير من الإطلاع على مختلف الأفكار التي توصل إليها عبر مختلف مراحل إعداد بحثه[96].

- **الإعلان عن أفكار الباحث وآرائه الشخصية في موضوع البحث:**

تهدف الكتابة ايضا إلى إعلام القارئ بإجتهادات وآراء الباحث مدعمة بأدلة وأسانيد وحجج منطقية في كل جزئية من جزئيات البحث، وذلك بصورة منهجية ودقيقة وواضحة، تبرز شخصية الباحث، وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة[97].

- **اكتشاف النظريات والقوانين العلمية:**

وذلك عن طريق الملاحظة العلمية ووضع الفرضيات العلمية المختلفة ودراستها وتحليلها وتقييمها بهدف استخراج نظريات جديدة وقوانين علمية حول موضوع الدراسة وإعلانها للمختصين والمهتمين بموضوع الدراسة.

---

[96]: عوابدي عمار، مرجع سابق، ص 01.

[97]: فاخر عاقل، مرجع سابق، ص259.

الفرع الأول: مقومات كتابة البحث العلمي.

من أهم هذه المقومات تحديد واعتماد مناهج البحث العلمي المعروفة وتطبيقها في الدراسة واحترام قواعد الاقتباس والإسناد والتوثيق، وظهور شخصية الباحث أثناء طرح الموضوع ومناقشته واستحضار أفكار وزوايا ورؤى جديدة في تناول الموضوع.

أولا: تحديد منهج البحث والدراسة[98].

يعد هذا العامل جوهريا في كتابة البحث العلمي، ويؤدي تطبيقه بدقة إلى إضفاء الوضوح والموضوعية على عملية الصياغة والتحرير، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها، للوصول إلى النتائج العلمية المرجو الوصول إليها، وتتمثل أهم المناهج المستعملة في كتابة البحث العلمي في المنهج الإستدلالي، المنهج الوصفي، المنهج المقارن، المنهج التاريخي، المنهج التحليلي، المنهج الجدلي[99] ...إلخ.

ثانيا: احترام الأسلوب العلمي في كتابة البحث العلمي.

بما أنّ عملية الكتابة يقصد بها عرض الأفكار بصفة منتظمة، فإنّ هذا لن يتحقق إلا بالاعتماد على أسلوب علمي مفيد، وهذا ما يظهر خاصة إذا كانت اللغة سليمة، تخلو من التكرار وأن تكون الأفكار مترابطة وواضحة وهادفة، ولكي يكون أسلوب كتابة البحث العلمي واضحا يجب أن يتوفر على الشروط التالية:

- إذا كان البحث العلمي الذي يتم إعداده يتعلق بالعلوم القانونية والإدارية، وجب استعمال مصطلحات وأفكار قانونية تخلو من التعبير الأدبي.

- أن يكون التعبير في الحدود التي تبين الأفكار المقصودة، كأن يكون موجزا ودالا وهادفا.

---

[98]: عقيل حسين، فلسفة مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، مصر، 1999، ص70.

[99]: دليو فضيل، دراسات في المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص80.

- استعمال اللغة الفنية المتخصصة السليمة والقوية في دلالاتها ومعانيها وتركيزها[100].

- الدقة والتمسك والتناسق لعناصر وأجزاء وفروع الموضوع.

- تسلسل عملية الانتقال بين الكلمات والجمل والفقرات، والأفكار في الأجزاء وفروع البحث.

- البساطة والوضوح في عرض الأفكار والمعلومات والابتعاد عن التعقيد والغموض.

- الاتجاه والتركيز المباشر حول الأفكار وفرضيات الموضوع محل الدراسة بتعابير موجزة والبعد تماما عن الأسلوب الخطابي والمبالغة.

- حسن وفن تنظيم المعلومات والحقائق والأفكار، وذلك حسب أسس ومعايير منطقية وعلمية.

- تجنب المبالغة والشدة في النقد غير البناء للآخرين والمبالغة في الاعتزاز، والتفاخر بالنفس مدحا كتجنب ألفاظ وضمائر المدح مثل: أرى، أوافق، أعارض ...إلخ، وذلك لأنّ من أهم صفات الباحث هو التواضع العلمي[101].

ثالثا: احترام قواعد الاقتباس.

يعني الاقتباس استشهاد الباحث في مسألة معينة يتناولها بآراء الآخـــرين، وأفكـــارهم ذات الصلة الوثيقة بالموضوع، وهذا لتدعيم وجهة نظر أو لتأكيد فكرة معينة أو للمقارنـــة أو لمعارضة رأي معين في البحث العلمي موضوع الدراسة[102].

---

[100]: شلبي أحمد، المرجع السابق، ص95.

[101]: عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، مكتبة الشعاع، الإسكندرية، مصر، 1996، ص324.

[102]: فاخر عاقل، مرجع سابق، 286.

وتستدعي عملية الاقتباس عادة التقيد بشروط أساسية هي كالتالي:

1) – الدقة والفطنة التامة في فهم واختيار القواعد والأحكام العلمية والآراء المراد اقتباسها.

2)– عدم التسليم بأن الأحكام الواردة في المراجع هي حجج مطلقة ونهائية بخصوص مسألة من المسائل المتعلقة بالموضوع، بل يجب اعتبارها مجرد فرضيات تتطلب التحليل والنقد.

3)– أن يكون الاقتباس من المصدر أو المرجع الأصلي:

فلا يجوز الاقتباس من الاقتباس لأنه يمكن أن يكون الاقتباس الأول قد تم بكيفية غير دقيقة أو لم يكن أمينا، ولكن إذا كانت هناك حالات يتعذر على الباحث الرجوع فيها إلى أصل المصدر أو المرجع وكانت هناك ضرورة للاستشهاد، تعين على الباحث أن يشير إلى أن ما اقتبسه وارد في مرجع، مع تحديد بياناته في الهامش.

4)– الالتزام بالأمانة العلمية:

وذلك من حيث ضرورة الإشارة إلى البيانات المتعلقة بالوثيقة العلمية التي تم الاقتباس منها، وكذلك نقل الشيء المقتبس في حالة الإقتباس الحرفي بين مزدوجين دون إدخال أي تعديلات بشرط عدم التطويل والمبالغة في الإقتباس لأن الحد الأقصى المتفق عليه هو ألا يتجاوز الإقتباس الحرفي المباشر 6 أسطر حتى يكون هناك تأكيد على أهمية الجزء المقتبس في تدعيم أو نقد الفكرة التي يناقشها الباحث، ويجب في هذه الحالة الإشارة إلى مصدر النص في الهامش لأنه في حالة وجود خطأ معين في هذا النص، فإنّ

المسؤولية ستقع على صاحب المصدر، أمّا في حالة الإقتباس غير الحرفي، فيجب على الباحث الحفاظ على معنى الفكرة المقتبسة ولو كان ذلك بأسلوب مختلف[103].

5)- الموضوعية في الإقتباس:

يعني أن لا يقتصر الإقتباس والشواهد على الكتابات التي تؤيد رأي الباحث ويهمل كتابات الآخرين الذين يملكون وجهات نظر مغايرة، ممّا قد يؤدي إلى تضليل القارئ[104]، كما أن فطنة الباحث وعنايته ميزتين مطلوبتين أثناء عملية الإقتباس لأنّها ستجنبه الأخطاء والهفوات أثناء عملية نقل المعلومات وإقتباسها.

6)- أنواع الإقتباس:

قد يكون الإقتباس اقتباسا حرفيا، أي أخذ الكتابة كما وردت كلمة بكلمة[105]، وقد يكون اقتباسا غير مباشرأي غير حرفي، وفي هذه الحالة الأخيرة يكون الإقتباس بنقل الأفكار والآراء، ولكن تعاد صياغتها بأسلوب ولغة البحث، وعلى هذا الأساس يقسم الإقتباس إلى نوعين هما:

أ- الإقتباس الحرفي أو المباشر:

يعني الإقتباس الحرفي أو المباشر استعانة الباحث بفكرة لباحث آخر يثبتها في بحثه بشكل حرفي كما وردت في المصدر الأصلي دون أي تبديل أو تغيير في كلماتها ويلجأ الباحث في الغالب إلى الإقتباس الحرفي عندما يشعر بأهمية الفكرة المقتبسة وتعزيزها لفكرة أو رأي يطرحه أو لمحاولة التعليق ونقد الفكرة المقتبسة، وفي حالة الإقتباس

---

[103]: قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية عمان، الأردن، 2002، ص367.

[104]: مرجع سابق، ص 362 .

[105]: بوحوش عمار، الذنيبات محمد محمود، مرجع سابق، ص 327 .

الحرفي يتم نقل النص المقتبس ووضعه بين علامتي تنصيص كما هو بنفس علاماته، وكلماته كما طرحه المؤلف الأصلي، ولا يقوم الطالب بتغيير وضع النقاط أو الفواصل أو علامات الوقف والتعجب وغيرها.

وهناك إقتباس مباشر ولكن مع بعض التعديل أو التغيير، أي أن يقوم الطالب بحذف بعض الكلمات أو العبارات الواردة في سياق النص الأصلي المقتبس والتي لا يرغب الطالب في تضمينها في الفكرة التي اقتبسها لعدم حاجته إليها أو لطول الجزء المقتبس أو في الحالات التي يعرض فيها الطالب بعض النصوص أو الأفكار كأمثلة لتدعيم ما يكتب.

وقد يقوم الباحث في نفس المضمار بشرح معنى الكلمة أو المصطلح الذي ورد في النص الأصلي المقتبس، وهنا يقوم بوضع توضيحه بين قوسين ( )، وقد يقوم بإجراء تعديلات بسيطة على النص بدون استخدام أقواس ويتم ذلك من خلال عدة طرق ككتابة بعض الكلمات بحروف مختلفة من حيث الشكل أو حذف أو إضافة نقطة خلال النص المقتبس قبل نهاية الجملة أو العبارة المقتبسة أو تعديل زمن الفعل من صيغة المضارع إلى صيغة الماضي لكي يناسب سياق الكتابة في الرسالة أو البحث.

ب)- الإقتباس غير الحرفي وغير المباشر:

وفيه يلخص الباحث مضمون الفكرة أو الرأي الذي يريد الإستشهاد به بكيفية وجيزة ويصوغه بأسلوبه الخاص مع الإحتفاظ بجوهر الفكرة ومعناها، وذلك بكيفية متناسقة مع ما يسعى الباحث إلى تأكيده أو نفيه، لأن الإقتباس غير المباشر يتناول الفكرة دون أخذ الكلمات نفسها التي وردت في النص الأصلي، أي أن الباحث يصوغ الفكرة المقتبسة بلغته وكلماته وأسلوبه، وقد يلجأ الباحث هنا إلى أحد الأسلوبين وهما:

– تلخيص الفكرة المقتبسة وذلك بأن يقوم الطالب بإعادة كتابة النص المقتبس، ولكن يستخدم كلماته هو للتعبير عن المعنى المقصود أو وجهة النظر التي يتبناها النص الأصلي ،مع مراعاة تجنب أسلوب الكتابة الذي يتبعه صاحب النص، أي بدون استخدام الكلمات الأصلية للنص.

– إعادة صياغة صفحة أو فصل كامل أو جملة أو فقرة أصلية من النص الأصلي بلغة الباحث، وبكلمات مختلفة عن النص المقتبس منه[106] في شكل ملخص[107]، وهذا في الحالات التالية:

– عندما يرغب في تبسيط الكلمات الصعبة أو بعض الكلمات المتخصصة التي يفهمها فقط أصحاب التخصص.

– لتوضيح أو شرح بعض المفاهيم.

– عندما تتداخل فكرة النص الأصلي مع سياق ما يعرضه الطالب من أفكار.

وهنا لابد من التأكيد على أنه يجب على الباحث أو الطالب توخي الحذر حتى لا يقع فيما يسمى بانتحال صفة المؤلف الأصلي أو انتحال عباراته وكلماته ولتجنب هذه الوصف عليه أن يقرأ النص جيدا ويتعمق في فهم معانيه، ثم يبدأ في إعادة الصياغة.

ج)– الإقتباس المأخوذ من الحاشية أو الهامش:

يجب هنا أن يوضح الطالب مصدر الجزء المقتبس وخاصة إذا كان منقولا عن مصدر آخر ويحقق هذا الفعل فائدتين وهما:

– توخي الامانة في الإقتباس والنقل عن الغير.

---

[106]: قنديلجي عامر، مرجع سابق، ص ص 362 ــ 360 .

[107]: ماجد محمد الخياط، أساسيات البحث العلمي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 70.

– أنه في حالة وجود خطأ معين في هذه الحاشية ،فإن المسؤولية تقع على صاحب المصدر الذي أورد الحاشية، وفي هذه الحالة لن يذكر الطالب الباحث إسم المصدر المأخوذ منه الحاشية في قائمة المراجع إلا إذا كان مصدر الحاشية ضمن المراجع التي رجع إليها الباحث وتمكن من جمعها إلى جانب باقي المراجع.

رابعا: ظهور شخصية الباحث.

النقد البناء هو طريقة علمية وأدبية تظهر السلبيات والإيجابيات وتتطلب من الباحث أو الطالب موقفا علميا شخصيا إزاء المسألة المطروحة، مع تدعيم ذلك الموقف الشخصي بحجج وشهادات علمية وأدبية من خلال قراءات جمة حول الموضوع أو النقطة المطروحة ومن خلال التعرض لآراء النقاد والفقهاء والعلماء، وذوي الإختصاص في النقطة المطروحة [108].

ولذلك فإنّ من أهم مقومات كتابة البحث العلمي، بروز شخصية الباحث وذلك من خلال إبداء آرائه الشخصية وعدم الإعتماد الكلي على آراء غيره من الباحثين، وهذا يتضح من خلال تعليقاته وتحليلاته وانتقاداته، مما يضفي على عمله نوعا من التميز والخصوصية والأصالة.

خامسا: احترام قواعد الإسناد والتوثيق في الهامش.

تقتضي الأمانة العلمية إسناد المعلومات التي أخذها الباحث من مختلف المراجع إلى أصحابها الأصليين في الهامش، حيث يوضع عند نهاية كل اقتباس رقم تسلسلي، وبعد ذلك يشير إليه في الهامش مع ذكر كل المعلومات المتعلقة بالوثيقة العلمية[109].

---

[108]: خان محمد، منهجية البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص12.

[109]: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة، الطبعة التاسعة، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، 2005، ص136.

إنّ إيراد التوثيق في البحث إثبات لحق المؤلف والأمانة علمية تحسب للباحث، وهو دلالة على دقة البحث وأصالته وجودته، وقدرة الباحث على النقد والتحليل[110]، وهنا لابد من إثبات المصادر التي اقتبس منها الطالب أفكاره ومعلوماته لتبيان مدى تأثيرها على البحث.

وعليه وجب على الباحث أو الطالب في هذه الحالة أن يضع في نهاية الإقتباس رقما على متن الصفحة، ثم يعطي في هذا الرقم في أسفل الصفحة كافة المعلومات المتعلقة بذلك الإقتباس بدءا من لقب وإسم المؤلف، عنوان المرجع، رقم الطبعة، دار النشر، بلد النشر تاريخ النشر، ورقم الصفحة.

كما يجب أن يكون كل هامش مرتبطا بدقة بالجزء المتعلق به والموجود في المتن بحيث يوضع الرقم بين هلالين بعد الكلمة أو الجملة المقتبسة، ويظهر ذات الرقم في بداية الهامش[111]، أمّا الطريق الأيسر والأكثر فائدة فهو أن توضع أسفل كل صفحة الهوامش المتعلقة بها، وفي هذه الحالة ترقم هذه الأخيرة تباعا بدءا من الرقم 1، ولكن هذا الترقيم يتكرر في أسفل كل صفحة من صفحات المذكرة، وهنا يجب على الطالب أن يحرص على أن لا يتجاوز أحد الهوامش حدود الصفحة التي بدأ فيها، فإذا حدث وأن كان أحد الهوامش طويلا بحيث تجاوز الصفحة المعنية إلى أسفل الصفحة الموالية، فعلى الطالب وضع علامة للربط بين جزئي الهامش في الصفحتين المتتاليتين.

أمّا الطريقة الأخرى فتقتضي تجميع كل الهوامش في اخر المذكرة أو البحث العلمي محل الدراسة وترقيمها ترقيما متتاليا، وإذا كانت هذه الطريقة تمتاز بسهولتها عند الطباعة

---

[110]: إبراهيم محمد تركي، البحث العلمي– أسسه ومناهجه، دون طبعة، دار الكتب القانونية، مصر، 2010، ص75.

[111]: مروان عبد المجيد، طرق ومناهج البحث العلمي، الدار العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص52.

إلا أنها متعبة نوعا ما لأن قارئ البحث أو المذكرة سيضطر في كل مرة إلـــى الرجـــوع إلى اخر البحث للتأكد من الهامش ومحتوياته[112].

وتختلف عملية التهميش باختلاف طبيعة المراجع المستعملة، كالكتـــب والمقـــالات والرسائل الجامعية .....الخ، كما تختلف عملية التهميش كذلك باختلاف عدد الإقتباســـات من مرجع واحد.

وعلى كل فإنه يوجد ثلاث أنواع من الهوامش نوجزها فيما يلي:

1)- هوامش المرجع:

والهدف من هذه الهوامش هو ذكر مصدر المعلومات التي يوردها الباحـــث بحيـــث يتمكن القارئ من الرجوع إليها ،والتأكد من صحتها ،وتملـــص الباحـــث مـــن مســـؤولية المعلومات والأفكار التي يوردها ونسبها إلى صاحبها الحقيقي إعتبارا للأمانة العلمية[113].

2)- هوامش شارحة أو معلقة:

وهي تلك الهوامش التي يتم من خلالها شرح أو التعليق على فكـــرة أو علـــى نـــص قانوني أو قرار قضائي أو أية معلومة مأخوذة من مرجع ما[114].

3)- هوامش محيلة على البحث نفسه:

ويقصد بها تلك الهوامش التي يتم من خلالها شرح أو التعليق على فكرة أو معلومة مأخوذة من فصل أو مبحث أو مطلب أو فرع ما في المذكرة، ويشير إلى ذلك الطالب

---

[112]: علي مراح، مرجع سابق، ص114.

[113]: إبراهيم أبارس، البحث الإجتماعي: قضاياه – مناهجه – إجراءاته، منشورات كلية الحقوق، مراكش، المغرب 1994، ص221.

[114]: مروان عبد المجيد، مرجع سابق، ص60.

بقوله "وقد سبق لنا وأن تناولنا هذه المسألة القانونية في المطلب الأول من المبحث الثاني من الفصل الأول من المذكرة مثلا "[115].

سادسا: احترام قواعد ضبط الهوامش.

هناك مجموعة من القواعد التي يجب على الباحث أو الطالب احترامها حتى يحقق الهامش الهدف المنشود منه وهو تكريس الأمانة العلمية في الباحث، وإعطاء نوع من الموضوعية للبحث، فهي تختلف باختلاف نوع المراجع، وهو ما سنوجزه فيما يلي:

1)- طريقة توثيق الكتب:

إنّ الباحث البارع هو الذي يقدم للقارئ جميع المعلومات الكاملة عن الكتاب الذي يستعمله، بحيث يستطيع أي إنسان آخر أن يستعين بالكتاب المشار إليه ويتوسع في الموضوع، إذا كان ذلك يدخل في إطار اهتماماته، وقد يذكر الكتاب في الهامش لأول مرة وقد يذكر أكثر من مرة، ومن ثمة فإنّ طريق التهميش ستكون مختلفة وفقا لما يلي:

أ- الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد للمرة الأولى، فيتم فيه توثيق الكتب بالطريقة التالية ووفقا للتسلسل الآتي:

- لقب المؤلف ثم اسمه، أمّا إذا كان اسم المؤلف ثلاثي، فيجب كتابته بنفس الصيغة التي ورد فيها دون أي تغيير فيه.

- عنوان الكتاب، أمّا إذا كان للكتاب عنوانين، أي عنوان أساسي وعنوان فرعي ففي هذه الحالة نكتب العنوان الرئيسي، ثم نضع نقطتين، بعد ذلك نفتح القوس ونكتب العنوان الفرعي وفي نهايته نغلق القوس.

[115]: الناصر عبد الواحد، مفاتيح المنهجية، الرباط، المغرب، 1995، ص62.

- الجزء: هناك بعض الكتب تكون بأجزاء، ففي هذه الحالة يجب الإشارة إلى الجزء بعد العنوان مباشرة، وإا كان هذا الجزء يحتوي على عنوان، فيجب الإشارة إلى هذا العنـــوان وكمثال على ذلك: بلحاج العربي، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائـــري، الجزء الثاني: الواقعة القانونية...إلخ.

- الترجمة: إذا كان الكتاب مترجما، وجب الإشارة إلى المترجم، وهذا بعد عنوان الكتاب مباشرة أو بعد الجزء إن وجد، ويكون بين قوسين، مثل: إسعاد محنـــد، القـــانون الـــدولي الخاص، الجزء الأول: قواعد التنازع، ترجمة (فائق أنجق)، ثم نكمل باقي الهامش.

- الطبعة: تأتي الطبعة بعد عنوان الكتاب أو بعد الجزء والترجمة إن وجدوا، حيث يجب الإشارة إلى رقم الطبعة إذا طبع الكتاب للمرة الثانية فأكثر، وإذا لم نجد رقم الطبعة، فهذا يعني بصفة غير مباشرة أنها الطبعة الأولى للكتاب، ولا داعي للإشارة في الهامش أنّه ليس هناك رقما للطبعة.

- دار النشر: يأتي دار النشر بعد الطبعة إن وجدت، فالإشارة إليها إلزامية وفي حالة عدم وجودها، يجب الإشارة إلى ذلك بهذه الكيفية "دون دار نشر".

- مكان النشر: يأتي دائما بعد دار النشر، وفي حالة عدم وجوده يجب الإشارة إلى ذلك بهذه الطريقة "دون مكان نشر".

- سنة النشر: تأتي بعد مكان النشر وفي حالة عدم وجودها، يجب الإشارة إلى ذلك ب"دون سنة نشر".

- الصفحة: آخر ما يشار إليه هو ذكر رقم الصفحة.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن الفصل بين هذه البيانات يكون بالفواصل، وليس بالضرورة أن تحتوي كل الكتب على البيانات السالفة الذكر، كالجزء والترجمة مثال،

ففي حالة تخلف إحدى هذه البيانات ننتقل مباشرة إلى البيانات الموالية بكيفية متسلسلة على النحو الذي تم سابقا، ومثال ذلك:

– طيبة محمد، الجديد في قانون الجنسية الجزائرية والمركز القانوني لمتعدد الجنسيات، الطبعة الرابعة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص 30.

VIALARD Antoine, Droit civil Algérien: la responsabilité civile délictuelle, O. P.U, Alger, 1980, P 09.

ب– الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد لمرتين متتاليتين:

إذا تكرر ذكر الكتاب مرة أخرى ولم يتوسطه أي مصدر آخر، يعني أنّه ورد في الهامش لمرتين متتاليتين، يستغنى في هذه الحالة عن ذكر اسم ولقب المؤلف، ونكتفي بعبارة " المرجع نفسه"، ثم الإشارة إلى الصفحة، ومثال ذلك:

[1] : آيت منصور كمال/ طاهير رابح، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 21.

[2]: المرجع نفسه، ص 30.

وإذا كان الكتاب باللغة الأجنبية، ينبغي على الطالب أن يستعمل كلمة" Op.cit"، أو يستعمل مختصر" IBID" [116]، ثم يضع فاصلة، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها[117]، ومثال ذلك:

[1]: FERRY Claude, La validité des contrats en droit international privé, L.G.D.J, Paris, 1989, P 25.

[2]: Ibid, P 19.

[116]: علاوي محمد حسن، البحث العلمي، دار الفكر العربي، دار الفكر العربي، مصر، 2010، ص52.

[117]: آيت منصور كمال/طاهير رابح، مرجع سابق، ص 33 .

ج- الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد لمرتين غير متتاليتين:

يجب أن نميز هنا بين حالة استعمال مرجع واحد فقط لنفس المؤلف، فهنا يشترط ذكر لقب واسم المؤلف، متبوعا بعبارة مرجع سابق أو المرجع السابق، ثم رقم الصفحة، أما إذا كان للمؤلف مرجع أخر تم الإعتماد عليه، فهنا لابد من تحديد عنوان الكتاب المستعمل[118].

ومثال ذلك:

[1]: قنديلجي عامر، البحث العلمي وإستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية، عمان، 1999، ص165.

[2]: عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص15.

[3]: قنديلجي عامر، مرجع سابق، ص 20.

أمّا المثال عن الهامش باللغة الفرنسية في هذه الحالة، فسنعطي المثال التالي:

[1]: FERRY Claude, La validité des contrats en droit international privé, L.G.D.J, Paris, 1989, P 25.

[2]: TERKI Noureddine, L'arbitrage commercial international en Algérie, O.P.U, 1999, P 90.

[3]: FERRY Claude, Op, Cit, P 32.

[118]: بوسعدية رؤوف، مرجع سابق، ص 73 .

أمّا إذا تعدد المؤلفون، فكانوا إثنين، نكتب الإثنين حسب الترتيب الوارد في المرجع فإن كانون أكثر من ذلك، فنكتبهم جميعا ،ولكن في حالة إعادة الإستعانة بذات المرجع مرة ثانية، سنكتب أسم المؤلف الأول، مع عبارة "واخرون"[119]، ومثال ذلك:

[1]: محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعاقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر، عمان، 1999، ص08.

[2]: عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، سوريا، 2010.

[3]: محمد عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص20.

2- طريقة تهميش المقالات:

أ)- يتم التميز هنا بين ذكر المقال للمرة الأولى وبين استعماله لمرات متعددة، فإذا استعمل المقال لأول مرة، وجب ذكر البيانات التالية في الهامش، مع مراعاة التسلسل التالي:

1- لقب واسم صاحب المقال.

2- عنوان المقال بين مزدوجين.

3- اسم المجلة مسطر تحته بالخط العريض.

4- رقم عدد المجلة.

5- اسم الهيئة التي تصدر المجلة

6- بلد النشر.

---

[119]: مراح علي، مرجع سابق، ص116.

7- سنة النشر.

8- رقم الصفحة.

ومثال ذلك :

[1]: بلحبل عتيقة، القتل الرحيم بين الإباحة والتجريم، **مجلة المفكر**، العدد السادس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2012، ص21.

[1] :ZOUAIMIA Rachid, « Ambiva lence de l'entreprise publique en -9 Algérie», Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politiques, N° : 01, 1989, P 154.

ب)- أما في حالة ذكر المقال أكثر من مرة، كأن يذكر لمرتين متتاليتين، فكتب:

المرجع نفسه، رقم الصفحة، ومثال ذلك:

[1]: بلحبل عتيقة، القتل الرحيم بين الإباحة والتجريم، **مجلة المفكر**، العدد السادس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، 2012، ص12.

[2]: المرجع نفسه، ص14.

ج- الهامش الذي يشار فيه إلى مقال ورد لمرتين غير متتاليتين:

- إذا ذكر المقال أكثر من مرة بصورة غير متتالية نكتب: لقب واسم صاحب المقال، مرجع سابق، رقم الصفحة، ومثال ذلك:

[1]: بلحبل عتيقة، القتل الرحيم بين الإباحة والتجريم، **مجلة المفكر**، العدد السادس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، ببسكرة، الجزائر، 2012، ص12.

[2]: عراب تاني نجية، مدى مساءلة الأطباء عن قتل الرحمة، العدد الثالث، **مجلة العلوم القانونية والإدارية**، مكتب رشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص13.

[3]: بلحبل عتيقة، مرجع سابق، ص31.

- إذا كان للمؤلف أكثر من مقال استعمل في البحث نكتب: لقب واسم صاحب المقال، عنوان المقال، مرجع سابق، رقم الصفحة، ومثال ذلك.

[1]: بلحبل عتيقة، القتل الرحيم بين الإباحة والتجريم، **مجلة المفكر**، العدد السادس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، ببسكرة، الجزائر، 2012، ص12.

[2]: بلحبل عتيقة، مدى مساءلة الأطباء عن قتل الرحمة، العدد الثالث، **مجلة العلوم القانونية والإدارية**، مكتب رشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص55.

[3]: بلحبل عتيقة، مدى مساءلة الأطباء عن قتل الرحمة، مرجع سابق، ص 16.

3- طريقة تهميش الرسائل والأطروحات الجامعية:

في حالة استعمال المذكرات والرسائل الجامعية في الهامش لأول مرة، فيكتب الهامش كما يلي:

-1 لقب واسم الباحث.

-2 عنوان الرسالة أو الأطروحة.

3- تحديد طبيعة البحث (مذكرة ماستر، رسالة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

4 - إسم الكلية، أو الجامعة، أو الأكاديمية، أو المعهد الذي نوقشت أمامه الرسالة، أو الأطروحة.

5- سنة المناقشة.

6- رقم الصفحة.

ومن أمثلة ذلك:

[1]: عمر بن عبد الله بن مشاري السعدون، القتل الرحيم – دراسة تأصيلية مقارنة – رسالة لنيل شهادة الماجيستير، قسم العدالة الجنائية، تخصص التشريع الجنائي الإسلامي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2009، ص 123.

[1]: HAMIDI Lies, La privatisation en Algérie : (en jeux politiques économique, et sociaux), Thèse de doctorat en droit, université Panthéon- Sorbonne, 1999, P 18.

ويتبع نفس المنهج في حالة الإعتداد بالرسالة أو الأطروحة لمرتين متتاليتين أو غير متتاليتين، كما بيناه في الكتب والمقالات.

4- طريقة تهميش النصوص القانونية:

نتبع بهذا الشأن الخطوات التالية:

1- تحديد نوع النص القانوني إن كان نص دستوري، نص من ميثاق، معاهـــدة دوليـــة، قانون، مرسوم، أمر، نظام، ...إلخ.

2- تحديد رقم القانون.

3- تحديد تاريخ القانون.

-4 بيان مضمون القانون.

5- رقم، أو عدد الجريدة الرسمية

6 - التاريخ الذي صدرت فيه[120].

[120]: مراح علي، مرجع سابق، ص123.

ومثال ذلك:

1- الإتفاقيات الدولية:

[1]: الإتفاق المبرم بين الجزائر والمملكة الإسبانية، المتعلق بالترقية والحماية المتبادلة للإستثمارات، الموقع في مدريد بتاريخ 43 ديسمبر 9112، والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-11 المؤرخ في 40 مارس 9110، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادر بتاريخ 41 أفريل، ص.123

2- النصوص القانونية:

[1]: القانون 90-02 المؤرخ في 06|02|1990 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها، وممارسة حق الإضراب، ج.ر، العدد 07،06/02/1990، ص13.

5- طريقة تهميش الأحكام و القرارات القضائية:

لتهميش الأحكام القضائية أو الإجتهادات القضائية،لابد من إتباع الخطوات التالية:

- ذكر اسم ودرجة المحكمة أو الجهة التي أصدرت الحكم أو القرار.

- رقم الملف أو القضية.

- تاريخ صدور الحكم أو القرار.

- المصدر الذي أخذ منه الحكم أو القرار، فإذا لم يكن منشورا، نوضح ذلك بوضع عبارة غير منشور بين قوسين.

أمثلة توضيحية:

[1]: المحكمة العليا، الغرفة الإدارية، القرار رقم 41121 مؤرخ في 2004/11/23، قضية (ز.م ضد شركة الخطوط الجوية الجزائرية)، المجلة القضائية، العدد الأول، 2006، ص 402.

[2]: مجلس الدولة، القرار رقم 9340 مؤرخ في 2011/06/11، قضية (شركة أوديفال ضد البنك الوطني الجزائري)، عدد 59، 2009، ص 10.

6- طريقة تهميش المطبوعات:

يتم تهميش البيانات وفق الترتيب الاتي:

- الاسم الكامل للأستاذ المحاضر.
- عنوان المحاضرة.
- اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي.
- تحديد نوع التخصص.
- اسم الكلية أو المعهد والجامعة.
- السنة الدراسية.
- رقم الصفحة أو الصفحات.

مثال توضيحي:

[1]: صلاح نور الدين، محاضرات في قانون الضبط الإقتصادي، ملقاة على طلبة السنة الثانية ماستر، تخصص: القانون العام الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2002-2003، ص22.

7- طريقة تهميش المقابلات[121]:

عندما يلجأ الطالب لأجراء مقابلات شخصية لإنجاز مسألة متعلقة بإحدى الأمور المتعلقة بموضوع بحثه مع بعض المسؤولين أو الخبراء المتخصصين في مجال ما، وجب

[121]: آيت منصور كمال/ طاهير رابح، مرجع سابق، ص 37.

عليه الإلتزام بالأمانة العلمية، ونسب الأقوال إلى أصحابها بكل أمانة، ويتم ذلك وفقا لما يلي:

1- الإشارة في أول السطر إلى كلمة " مقابلة مع..... اسم و لقب الشخص الذي جـــرت المقابلة معه".

2- وظيفة الشخص ومنصبه.

3- الإشارة إلى المكان الذي تمت فيه المقابلة.

4- تاريخ وساعة إجراء المقابلة[122].

ومثال ذلك:

"مقابلة مع الدكتور بن عيسى فوضيل"، مدير مركز الوسائل السمعية و البصرية بالمعهد العالي للإتصالات، قسنطينة، الجزائر، 2021/03/22، على الساعة 09:00 صباحا.

7 ــ طريقة تهميش الدراسات غير المنشورة:

في بعض الأحيان يقتضي البحث أن يستعين الباحث ببعض المطبوعات، الدراسات التقارير، الجداول أو الإحصائيات المتعلقة بموضوع بحثه، ولكنها تكون غيـــر منشـــورة، ففي هذه الحالة يكتب الهامش كالتالي:

1- لقب واسم الكاتب.

2 - عنوان الموضوع بين حاضنتين " ".

3- نضع بين قوسين نوع الدراسة غير المنشورة.

4- اسم الجامعة والمعهد أو الكلية.

[122]: بوخوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، موفم للنشر، الجزائر، 2002، ص 80.

5- السنة التي كتب فيه التقرير أو الملحق ...إلخ.

6- الصفحة أو الصفحات التي يتم الإقتباس منها.

ومثال ذلك:

[1]: زوايمية رشيد، " المؤسسة العامة ذات الطابع الإقتصادي بين التبعية والإستقالية" مطبوعة غير منشورة، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة تيزي وزو، 2021/2020 ص 91.

9- طريقة تهميش الوثائق الإلكترونية[123]:

في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الحالي أصبح اللّجوء إلى المواقع والصفحات الإلكترونية أمرا محتما ،غير أن اللجوء إليها في البحث العلمي لأخذ المعلومات من تلك المواقع والصفحات وتهميشها يتطلب توافر شروط معينة وهي:

- الإسم الكامل للمؤلف.
- عنوان الموضوع.
- تاريخ النشر.
- تاريخ وساعة الإطلاع على المعلومة لأن المواقع تحين.
- العنوان الإلكتروني للموقع الإلكتروني الذي يجب أن يكون رسميا، وهذا لأن المنتديات لا تعتبر مرجعا عليما يهمش منه.

[123]: بوسعدية رؤوف، مرجع سابق، ص 70 .

ومثال ذلك:

- عماد حسن أبو طالب، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، جانفي 1999، تم الإطلاع عليه بتاريخ 2003/05/13 على الساعة 09:55 د، في الموقع التالي:

http:// www.digital_ahram.org.eg/articles.

10- طريقة تهميش الأحاديث التلفزيونية والتلفزيونية :

وتدون بشأنها البيانات التالية [124]:

- إسم المتحدث.

- عنوان الحديث.

- إسم الإذاعة أو القناة التلفزيونية.

- إسم البلد.

- التاريخ .

11- تهميش المعلومات المأخوذة من مؤتمر أوندوة[125]:

غالبا ماتنشر هذه المؤتمرات سواءً كانت وطنية أو دولية المداخلات الملقاة فيها في مسطرة إجرائية أو أية مجلة من المجلات، ويتم ترتيب المداخلات حسب محاور التدخل التي نشرها المؤتمر، وفي هذه المسطرة أو المجلة سيجد الطالب مداخلة كل باحث على حدى، فإذا أخذ من إحداها أية فكرة أو معلومة أمكن له تهميشها كالتالي:

- إسم الباحث.

- عنوان موضوع البحث.

---

[124]: عوابدي عمار، المرجع السابق، ص 162.

[125]: شحاتة حسن، المرجع في مناهج البحوث العلمية، مكتبة الدار العربية، عمان، الأردن، 2008، ص70.

- الهيئة أو الجهة التي نظمت البحث.

- إسم المؤتمر ومكان إنعقاده.

- إسم المحرر.

- عنوان مجلة المؤتمر.

ومثال ذلك:

[1]: سالمي نضال، موقف التشريعات الوضعية من القتل الرحيم، الملتقى الدولي الأول حول التصرف في جسم الإنسان بين المسؤولية الطبية والضوابط القانونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة، الجزائر، 23-24 نوفمبر 2022، مجلة البحث القانوني والسياسي، ص234.

المطلب الثالث: المواصفات النهائية لإعداد البحث القانوني.

تعتبر كتابة البحث العلمي في صورته النهائية هامة ودقيقة، يصاحبها شعور بالمتعة في ذات الوقت لدى الباحث لإحساسه بأنه يثري الفكر الإنساني والمعرفي الخاص به ويساهم ببحثه في تطوير الأفكار المعرفية والبحثية، فيتوخى الحذر والدقة والتمحيص لكل ما يكتب أمام كبر وأهمية الشعور المحقق لذاتيته والمميز لشخصيته، مما ينعكس على الصياغة واستخدام المنهج والأدوات البحثية، وسلاسة الأفكار وترابطها، مع توضيح الرؤية بعيدا عن الغموض والإبهام الفكري والمعرفي.

لذلك تعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل البحث العلمي، لأنّ الباحث يقلب المعلومات في ذهنه لتقريبها، وترتيبها في شكل تسلسلي منظم بعد أن تكون متوزعة ومتناثرة ليشكل بها جزءا بعد جزء العناوين المذكورة في الخطة بمحتوياتها، ولكن أثناء هذه العملية عليه أن يحرص كل الحرص على مجموعة من القواعد نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: الالتزام بقواعد الصياغة التحريرية.

في هذه المرحلة بالذات، يجب على الباحث أن يسترجع كل الملفات التي قام بإعدادها من قبل والتي تحتوي بالإضافة إلى البطاقات التي دون فيها الإقتباسات والمادة العلمية التي قام بجمعها، ويصنفها في ترتيب يتفق مع تسلسل عناوين الخطة، أمّا إذا كان لدى الباحث بعض المعلومات الخارجة عن نطاق موضوع البحث، فعليه أن يتخلى عنها وإلا انتقد بإنتهاج سياسة الحشو المفرط لتضخيم صفحات البحث أو المذكرة.

أمّا المعلومات التي ترتبط بالبحث مباشرة ولم يوظفها في الأجزاء الأولى من البحث فعليه الإحتفاظ بها لأنّه قد يحتاجها في صياغة أية جزئية من الأجزاء الباقية من البحث [126]، وعلى كل فإنه من بين القواعد الواجب الإلتزام بها في مرحلة الصياغة النهائية ما يلي:

أولا: تكوين جمل سهلة الفهم وسلسلة الأسلوب.

وهنا الطالب مطالب بأن يبدأ فقرات بحثه بالجمل الفعلية وأن يقارب المبتدأ مع الخبر بدون إطالة وأن يعبر بجمل قصيرة وبسيطة وسلسة لأن الجمل الطويلة تكون مملة للقارئ وقد تفقد الفكرة المعنى الذي يريد الباحث وصول القارئ إليه، كما أنّه قد ينتقد الطالب بسببها بإتباع أسلوب ممل وركيك.

كما يجب أن يركز الطالب على تكامل الأفكار وتتالي الفقرات بحيث تصاغ كل فكرة علمية في إطار جزئية بحثية لتكتب في فقرة مستقلة أو مجموعة فقرات مترابطة ومتكاملة وفق تقسيمات البحث بحيث تتضمن الصفحة الواحدة مابين أربعة إلى خمسة فقرات.

---

[126]: عادل ريان محمد، إعداد وكتابة الرسائل الجامعية، منشورات العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص178.

ثانيا: اعتماد الدقة في المفاهيم العلمية.

وذلك بالرجوع إلى التأصيل من المصادر مباشرة ،والمعاجم والموسوعات واحترام مبدأ الأمانة العلمية عند نقلها لإمكانية نسبها لأصحابها مع اعتماد قواعد المنهجية المذكورة سابقا عند تهميش تلك المعارف التي استخدمها في المتن.

وهنا على الطالب أيضا تجنب النقص في المعنى عند الإقتباس لأن ذلك يعتبر إهمالا من جانبه ،فأسوأ ما يتعرض له الباحث هو إهمال جانب مهم متعلق بالبحث أو اعتباره غير مهم بالرغم من توفر المادة العلمية بشأنه، ذلك أن القراءة بأنواعها الثلاث لاسيما القراءة المعمقة لكل الأفكار العلمية المتعلقة بالموضوع كفيلة بأن تعلم الطالب بالأجزاء الضرورية التي تتصل إتصالا دقيقا بموضوع بحثه، ومالا يتصل بجزئياته، فإذا جهل الطالب ذلك انتقد بالتقصير كالنقص المتعلق بإحدى التعديلات التشريعية الواقعة مؤخرا والمتصلة إتصالا شديدا بإحدى البحوث القانونية التي ينجزها الطالب، فإذا أهملها الطالب تحت حجة أنها حديثة، أعتبر مقصرا، ومخلا بواجب عدم مواكبة المستجدات القانونية في موضوع بحثه مثلا.

ثالثا: تفادي الغموض والتناقض الفكري.

يجب على الطالب هنا تفادي التناقض الفكري الذي يؤيد فيه فكرة في جزئية ما، ثم يأتي في جزئية اخرى ليناقض ذات الفكرة، كما أنه مطالب بتجنب كتابة الأفكار المبهمة والغامضة، والتي تقبل أكثر من تأويل أو تفسير واحد ،وتثير الكثير من الجدل والخلاف لأن الحقائق العلمية لا تقبل التأويل.

كما أن تكرار الفكرة في أكثر من جزئية مع شرحها المفصل وعدم الاكتفاء بالتنصيص على ضرورة الرجوع إلى الصفحة التي تم تفصيل شرحها فيها يدل على نية

الطالب في إنتهاج سياسية الحشو، ويضعف البحث ،ويحط من شخصية الطالب الذي يثبت افتقاره للمنهجية من جهة[127]،وضعف قدرته على التحصيل الفكري العلمي من جهة ثانية.

رابعا: تفادي الأخطاء الشكلية واللغوية.

سبق الإشارة إلى أن الباحث مطالب بتفادي الأخطاء العلمية والمنطقية كعدم تطابق عناوين الأجزاء مع مضمونها[128]، ومراعاة التوازن الهيكلي[129] وضرورة العودة إلى المصادر بدل المراجع إن توفرت هذه الأخيرة في عمليات الإقتباس، وسواءا كان هذا الأخير مباشرا أو غير مباشر فعلى الطالب أن يحاول مراجعة كل الأفكار التي كتبها ليتأكد من خلوها من الأخطاء اللغوية بما فيها النحوية والصرفية لأنّ مثل هذه الأخطاء تدل على أن الطالب لم يأخذ الوقت الكافي لمراجعة ما كتبه، واكتفى بالاهتمام بالمحتوى دون الشكل.

ويدخل في هذا الاعتبار أيضا مراعاة علامات الوقف والترقيم التي تعتبر بمثابة الرموز الإصطلاحية التي تستخدم بين الجمل أو بين الكلمات لتسهيل عملية الفهم من قبل القارئ وسنستعرض في الموالي كل هذه العلامات ومكان وضعها [130].

1)- النقطة:

تدل النقطة على الوقف التام وتوضع في اخر الجملة للدلالة على نهاية المعنى لأنّه إذا انتهى الطالب من كتابة جملة مهما كان عدد كلماتها ووضع النقطة، دل ذلك على انتهاء معنى الفكرة التي درسها أو شرحها الطالب.

---

[127]: خالد حامد، كيف تكتب بحثا جامعيا، الطبعة الأولى، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 71.

[128]: الشليخي عبد القادر، مرجع سابق، ص 71.

[129]: حجاب محمد منير، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية ،دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 1997، ص 83.

[130]: زكرياء القاضي إبراهيم أحمد إمام، تبسيط قواعد اللغة العربية للطالب والدارس والمحرر، الروضة للنشر والتوزيع القاهرة، 2007، ص ص 152-162.

2)- الفاصلة:

توضع هذه الأخيرة للتخفيف من طول الجملة، وبالتالي فهي لا تعني نهاية معنى تلك الجملة، بل بالعكس فهي تستعمل عندما يكون المعنى متصلا في الجملة الواحدة، كما تستعمل في الهوامش للفصل بين أجزائها كلقب واسم المؤلف وبين العنوان، ودار، وبلد النشر، وسنة النشر، والصفحات، أمّا في المتن فتستعمل الفاصلة لفصل الجمل الشارحة والإعتراضية، وبين المفردات المعطوفة، والكلمات المترادفة في الجملة، وبين الكلمات المفردة المرتبطة بكلمات أخرى والشبيهة بغيرها من الجمل، وغيرها من المواقع الثابتة في قواعد اللغة العربية[131].

3)-الفاصلة المنقوطة (;):

تدل على وقف متوسط، وتستعمل بين الجملتين التي تكون إحداهما سبب الأخرى وبين الجملتين المرتبطين في المعنى دون الإعراب، وبين الجمل الطويلة التي يتألف من مجموعها كلام تام الفائدة، فيكون الغرض من وضعها إمكان التنفس بين الجمل، وتجنب الخلط بينهما بسبب تباعدها.

4)- النقطتان (:):

تدلان على الوقف المتوسط وتوضع بين القول والمقولة وقبل الأمثلة التي توضح القاعدة وقبل رقم الهامش والمعلومات عن المرجع المقتبس منه، وبين الشيء، وأقسامه وأنواعه وقبل التعداد[132].

---

[131]: أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الشروق، جدة، السعودية2 008، ص ص123-128.

[132]: مرجع سابق، ص 130.

5)- النقاط الأفقية (...):

وتستخدم في مكان الجزء المحذوف من الكلام للاختصار، وبين الجملتين التي حذفت بينهما فقرة أو فقرات غير ضرورية وعند إيراد أمثلة كثيرة لا يريد الطالب إيرادها كلها فيضع تلك النقاط متبوعة برمز إلخ.

6)- علامة الاستفهام والتعجب:

تستعمل علامة الإستفهام بعد الجمل الإستفهامية، وبين القوسين للدلالة على شك في رقم أو كلمة أو خبر، أمّا علامة التعجب فتوضع في نهاية الجمل التعجبية، والجمل التي تعبر عن التحذير أو الإغراء، الفرح، الحزن أو الإستغاثة ...إلخ.

7)- الشرطة أو الخط (-):

ويوضع في أول السطر وفي أو آخر الجمل غير التامة دلالة على التردد في إنهائها وبين العدد والمعدود، وفي حالة المحاورة بين إثنين إذا فضل الطالب عدم تكرار اسميهما ...إلخ.

8)-الشرطتان أو العارضتين (-.....-):

وتوضعان لتفصلا جملة أو كلمة معترضة ،فيتصل ما بعدها بما قبلها، أمّا القوسان () فيستعملان لكي توضع بينهما معاني العبارات والجمل التي يراد توضيحها، وحول الأرقام الواردة في الجمل في النص أو في الهامش، وحول الأسماء الواردة في المتن، أمّا علامة التابعية (=) فتوضع في اخر ذيل الصفحة إذا لم يكتمل نص الحاشية في بداية الهامش في الصفحة الموالية دلالة على أنه تابع للصفحة السابقة.

9)- الإلتزام بالفراغ في بداية كل فقرة:

وهو فراغ بمقدار كلمة أو كلمتين يترك في أول سطر للدلالة على بدء الفقرة ويجدد هذا الأخير عند بداية كل فقرة في كل صفحة من صفحات المذكرة أو البحث العلمي.

الفرع الثاني: الشكل النهائي للمذكرة.

تشمل عملية إعداد البحث في صورته النهائية على جانب كبير من الأهمية لأنّ الشكل النهائي للبحث أو المذكرة هو الذي سيناقشه أعضاء المناقشة بعد إيداع المذكرة، ولذلك وجب على الطالب أن يحرص على تقديم إنتاجه الفكري والعلمي في أحسن صورة وفي شكل لائق وتناسق.

وعلى كل، فإنّ أجزاء كل مذكرات التخرج لا تكاد تخلو مما يلي:

أولا: الصفحات التمهيدية للبحث.

يشمل البحث القانوني على عدد من الأجزاء التي تتكامل فيما بينها لتكون في مجموعها البحث أو المذكرة في صورتها النهائية ،وعموما تحتوي الصفحات التمهيدية للبحث على ما يلي:

1)- صفحة العنوان:

تتكون هذه الصفحة من غلاف خارجي سميك وغلاف حماية داخلي أول[133]، وتخضع عادة هذه الصفحة لشكلية محددة وملزمة قد تشترطها اللّجنة العلمية في كلية التخرج ،ويعبر عنها عادة بعبارات دقيقة وثابتة يؤدي الخروج عنها إلى الوقوع في أخطاء شكلية يجب على الطالب تفاديها، ويشترط عادة في هذه الصفحة عدم وضع زخرفات

[133]: شروخ صلاح الدين، مرجع سابق، ص80.

أو رسومات في الورقة الأولى[134]، ووضع ما يلي من الشروط في إطار كبير يشمل كل الصفحة:

- إسم الجامعة.
- اسم الكلية أو المعهد أو الاكادينية بحسب الحالة.
- عنوان المذكرة بخط كبير الحجم.
- نوع مذكرة التخرج (مذكرة ماستر، رسالة ماجيستير، أطروحة دكتوراه ...إلخ)
- نوع التخصص.
- اسم ولقب الباحث.
- اسم ولقب المشرف.
- أسماء لجنة المناقشة ورتبهم العلمية.
- سنة المناقشة.

2)- صفحة توطئة أو استهلال:

ويكتب فيها الطالب آية قرانية أو حديث شريف أو نص له صلة بموضوع المذكرة، وهي صفحة إختيارية وليست إجبارية، والغالب أنّه يتم الاستفتاح بالآيات القرآنية تبركا بالقرآن، ولصلته بالكثير من المواضيع القانونية التي تكون محل مذكرات التخرج.

3)- صفحة الإهداء:

وفيها يهدي الطالب جهده العلمي الذي بذله في سبيل إنجاح شكل وموضوع المذكرة من الناحية الفكرية والمعرفية العلمية إلى من يستحق هذا العمل كشخص عزيز له فضل

[134]: شميشم رشيد، مرجع سابق، ص 116.

عليه أو قام بتقديم عون أو أي دعم له حتى ولو كان معنويا كوالديه مثلا، كما قد يهديه لأستاذ أو شخص ساعده كثيرا في محتوى المذكرة ومستهدفاتها العلمية[135] أو أحد أقربائه كزوجته وأولاده.

4)- صفحة الشكر والتقدير[136]:

وهي صفحة تخصص لشكر الأشخاص الذين أفادوا الطالب مباشرة في بحثه حيث يوجه الطالب فيها شكره وامتنانه إلى كل من ساعده من قريب أو بعيد في انجاز مذكرته وعادة ما يشكر الأساتذة المشرفين وأعضاء لجنة المناقشة والأشخاص الذين قدموا له مساعدات علمية، مكتبية، إدارية أو بحثية.

وبالرّغم من أنّ هذه الصفحة هي غير إلزامية كسابقتها إلا أنّنا لا نجد مذكرة تخرج تخلو منها، وكأنه أصبحت عرفا معتادا عليه في مذكرات التخرج.

5)- صفحة المختصرات:

وهي غير إلزامية أيضا وتعتبر من الأدوات البحثية الموفرة للجهد والوقت وقد تكون المختصرات باللغتين العربية والفرنسية متى اعتمد الطالب عليهما معا في بحثه، وقد تكون تلك المختصرات دولية أو وطنية متعارف عليها، وإلا التزم الباحث بتوضيحها في بداية مذكرته حتى لا يصعب على المتفحص تحديد معانيها ومدلولاتها، ومن أمثلة المختصرات ما يلي:

- ق.م: القانون المدني.

- ق.ع: قانون العقوبات.

---

[135]: نسيمة ربيعة جعفري، الدليل المنهجي للطالب في إعداد البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 113.

[136]: رافي محمد سامي، منهج البحث العلمي في المجال الإداري، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012، ص 226.

– د.ط: دون طبعة.

– د.س.ن: دون سنة نشر ...إلخ.

ثانيا: المقدمة.

وهي المدخل الرئيسي العام والشامل للمذكرة، وهي تدل عادة على كل افاق موضوع البحث، وجوانبه المختلفة بصورة مركزة ومفيدة [137]، وقيمة الموضوع العليمة[138]، ونظرا لأهميتها القصوى فيفضل كتابتها في شكلها النّهائي بعد الانتهاء من كتابة كل البحث حتى ولو كتبها الطالب مبدئيا في مسودة عند بداية بحثه لأنّه سيضطر لتعديلها وإضافة العديد من المستجدات عليها فيما بعد عنها نهاية إستيعابه للموضوع.

ويقترح أصحاب المدرسة اللاتينية أن يكون حجم المقدمة في المتوسط بنسبة عشر صفحات المذكرة على أن ذلك ليس قيدا وجوبيا، لأنه قد تستدعي طبيعة الموضوع البحثي أحيانا إلى أكثر أو أقل من ذلك.

أمّا بالنّسبة لترقيم صفحات المقدمة، فهناك من يرى ضرورة عدم استعمال الأرقام، ووضع بدلها الحروف مثل: أ، ب، ج...إلخ ، ليبدأ ترقيم صفحات المذكرة من بداية الجزء الأول سواءا كان بابا أو فصلا، وهناك من يقترح استعمال الأرقام باللغة اللاتينية القديمة ولكن الأكثرية يحبذون استعمال الترقيم العادي من 1 إلى باقي الأعداد تحت حجة عدم وجود مبرر لفصل المقدمة عن باقي أجزاء المذكرة، ولابد أن تتضمن هذه الأخيرة مجموعة من العناصر تحرص على وجودها قواعد المنهجية[139]، حتى تكون مقبولة شكلا نوجزها فيما يلي:

---

[137]: بدوي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 149.

[138]: بوضياف عمار، مرجع سابق، ص 109.

[139]: أكلي تومي، مرجع سابق، ص 234.

1- التمهيد للموضوع بالتعريف بماهيته[140].

2- أهمية الموضوع والأسباب التي دعت إلى اختياره.

3- الهدف من دراسة هذا الموضوع كمقصد ونتيجة من الناحية العلمية.

4- نطاق الموضوع:

ويتمثل هذا الأخير في مذكرات التخرج القانونية في النطاق الشخصي، أي يحدد الأشخاص الذين يسري عليهم البحث والنطاق التشريعي، أي بيان التشريعات التي لها صلة بموضوع المذكرة سواءً في النظام القانوني الوطني أو الدولي أو المقارن.

أمّا النطاق الزماني، فيقصد به التطورات التاريخية التي مر عليها الموضوع القانوني منذ بداية ظهوره في الأنظمة البشرية إلى حد الساعة[141]، وأمّا النّطاق المكاني فيقصد به تحديد الأمكنة التي قد يعتمد عليها موضوع الدراسة ويتصل بها كأن يختار الطالب دراسة نظام قانوني في تشريع دولة معينة.

5- تحديد المنهج أو المناهج التي إعتمدها الطالب في المذكرة والتي تختلف باختلاف طبيعة الموضوع ومادته الأولية.

6- تحديد إشكالية البحث.

7- عرض كافة الصعوبات والمشاكل التي عرقلت عملية إعداد المذكرة كندرة المراجع مثلا وقلة المادة العلمية في الموضوع.

---

[140]: ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 37.

[141]: الشليخي عبد القادر، مرجع سابق، ص 123.

8- عرض الخطوط الرئيسية للموضوع بدون تدوين الخطة كاملة بطريقة الفهرس بكل محتوياتها، وإنّما يكتفي الطالب ببيان محتوى الأجزاء الرئيسية كالأبواب، والفصول، كما على الطالب تبرير سبب إختيار هذا التقسيم.

ثالثا: صلب الموضوع.

وهو الجزء الأساسي في البحث لأنّه مركز البحث، وفيه يناقش الطالب جميع الأفكار المرتبطة بموضوع بحثه، بالإضافة إلى ستعراضه جميع النظريات والتطبيقات والإستدلالات المختلفة حول الأفكار البحثية التي جاء بها في المذكرة.

كما أنّ هذا الجزء هو الذي يظهر فيه نجاح المذكرة أو فشلها في حصر الموضوع لأنّه فيه يظهر فشل الطالب أو نجاحه في استعراض قدرته العلمية من خلال الإستدلالات والتفسير والتعليل الذي حلل به الجزئيات التي تشكل موضوع البحث، ومدى تحكمه في قواعد الصياغة الأسلوبية واللّغوية والمنهجية في المتن والهوامش والتي سبق التفصيل فيها مسبقا.

رابعا: خاتمة المذكرة.

تعبر هذه الأخيرة عن انتهاء الطالب من بحثه العلمي وهي تحتاج إلى مهارات علمية وشخصية حتى يستطيع الباحث الإلمام بحصيلة أو ثمرة جهده في هذا العمل البحثي، وهي لابد أن تتضمن حتما العناصر التالية:

- عرض موجز ومركز وشامل لكافة الأفكار التي ناقشها الطالب في صلب الموضوع وكافة الأعمال التي قام بها خلال عملية إعداد المذكرة وإنجازها.

-حوصلة مختصرة وموجزة للنتائج والحقائق المرتبطة بموضوع البحث التي حصلها من خلال التحري والتحقيق في المعارف العلمية التي وجدها حول الموضوع في جميع

المراجع والمصادر التي اعتمد عليها لإنجاز المذكرة[142]، ويقترح أنصار المدرسة اللاتينية أن تكون عدد صفحات الخاتمة نصف عدد صفحات المقدمة كحد أعلى.

-عرض النتائج التي توصل إليها الباحث في خاتمة بحثه التي تعد بمثابة الاثار القانونية المباشرة للمشكلة البحثية المطروحة في الإشكالية التي ضمتها المقدمة، حيث أنّه كلما أسرف الطالب في عرض نتائجه الصحيحة ،كلما دل ذلك على إدراكه لأبعاد الموضوع وجوانبه المختلفة.

- إقتراح التوصيات التي تمثل آراء لحل المشكلة محل الدراسة على ضوء النتائج المستخلصة، بشرط ان تكون واضحة ودقيقة و واقعية اي قابلة للتطبيق العملي، وللتنفيذ على أرض الواقع [143] كاقتراح تعديل نص قانوني ما أو إلغائه مع اقتراح التعديل المناسب أو النص البديل.

- قد تتضمن الخاتمة اقتراح إجراء بحوث تكميلية في الموضوع لاستكمال التعمق فيه لتوسع شعب البحث فيه، لأنّ مثل هذه المواضيع لا تكون فيها الخاتمة هي نهاية البحث، وإنما يتعين أن تبشر الخاتمة فيها عن ولادة موضوعات أخرى تستحق الدراسة والتمعن الدقيق فيها.

خامسا: ترتيب الملاحق والمراجع .

1)- ترتيب الملاحق[144]:

يعتبر الملحق جزءا من أجزاء المذكرة وهو قد يضم بيانات، مشاريع قوانين، جداول إحصائية، أحكام وقرارات قضائية، تقارير ...إلخ من المعلومات المهمة التي تدعم الحقائق التي توصل إليها الطالب.

---

[142]: غازي حسين عناية ،إعداد البحث العلمي ،مؤسسة الشباب الجامعية ،الإسكندرية ، مصر ، 2003،ص 65.

[143]: حجاب محمد منير، مرجع سابق، ص93.

[144]: عبد الهادي أحمد، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص 215-216.

كما تساهم هذه الأخيرة في زيادة التوضيح والتفسير[145]، والإستشهاد لأنها ذات قيمة علمية بالغة، وعادة ما يستشهد بنسخها الطالب بعد الخاتمة مباشرة، ويتعين عليه عندئذ كتابة وصفها في أعلى كل صفحة ،وعدم ترقيم صفحاتها، وإذا كانت كثيرة، خصص لها بعد الخاتمة مباشرة صفحة بعناوينها ترقم، وتكتب فيها بالترتيب الذي وظفها به الطالب.

2)- ترتيب المراجع:

تكتب قائمة المصادر والمراجع في آخر المذكرة وتعتبر هذه الأخيرة جزءا جوهريا وحيويا من أجزائه ومؤشرا هاما في الحكم على قيمة المذكرة، لأنّها كلما كثر عددها دلّ ذلك على كبر المجهود الذي قام به الطالب لاستحضار المادة المعرفية المتعلقة بموضوع الرسالة، لذلك على الطالب وصفها وصفا دقيقا بذكر كل المعلومات التي أوردها في الهامش أو الحاشية بإستثناء أرقام الصفحات[146] وهذا حتى يمكن للقارئ الوصول إليها بكل سهولة ويسر.

كما على الطالب أن يرتبها ترتيبا منهجيا ومنطقيا، مستعينا إمّا بالترتيب الأبجدي أو الهجائي للحروف الأولى من ألقاب المؤلفين أو أسمائهم سواءً كانت باللغة العربية أو أية لغة أجنبية، وإمّا بحسب تاريخ صدورها أو نشرها بالنّسبة للكتب، والمقالات والأحكام والقرارات القضائية[147].

وعادة ما يتم تقسيم قائمة المراجع إلى قسمين، حيث يتناول القسم الأول قائمة المراجع باللغة العربية، والقسم الثاني قائمة المراجع باللغة الأجنبية، وتصنف المراجع وفــق الترتيب التالي:

- الكتب العامة.

---

[145]: شميمشم رشيد، مرجع سابق، ص 150.

[146]: بوحوش عمار / محمد محمود الذنيبات، مرجع سابق، ص 189.

[147]: بوضياف عمار، مرجع سابق، ص 161.

- الكتب الخاصة.
- المقالات.
- الرسائل والمذكرات الجامعية.
- النصوص القانونية:

ويكون الترتيب فيها حسب درجة قوة النصوص القانونية أي تـــدرج القـــوانـــين، وفي كل حالة لا بد من مراعاة التسلسل التاريخي لصدور النصوص القانونية، وعليـــه فإنّ النصوص القانونية، ترتب بالشكل التالي:

- المعاهدات والإتفاقيات الدولية.
- الدستور.
- القوانين العضوية.
- القوانين العادية ...إلخ.
- الأوامر.
- النصوص التنظيمية:

وترتب هذه الأخيرة كالتالي:

- مراسيم رئاسية.
- مراسيم تنفيذية.
- قرارات وزارية مشتركة.
- قرارات ولائية.
- قرارات بلدية.

سادسا: الفهرس (محتويات البحث)[148].

وهو آخر جزء في المذكرة، فهو مرشد القارئ في البحث الذي يتضمن كل العناوين الأساسية والفرعية والجزئية من أبواب وفصول، ومباحث ومطالب وفروع، وأجزاء ...إلخ وفقا لتقسيمات الخطة مفصلة بعناوينها[149]، ويتبع كل منها بمجموعة من النقاط تدل على رقم صفحة تواجد المحتوى، ومثال ذلك:

المبحث الأول: ماهية الوساطة في القضايا العمالية .....ص13.

المطلب الأول : مفهوم الوساطة في القضايا العمالية .....ص18.

الفرع الأول : تعريف الوساطة في القضايا العمالية .....ص21.

سابعا: الملخص[150].

ويقوم فيه الطالب بإعداد ملخص للبحث في حوالي 10 أسطر مرفقا بأربع أو خمس كلمات مفتاحية تكون لها علاقة بموضوع البحث، وقد تم استعمالها مرات عديدة فيه، مع إرفاقه بترجمة إلى لغة ثانية كاللغة الفرنسية أو الإنجليزية بحسب اختيار الطالب.

وعادة ما يكتب هذا الملخص مع تلك الكلمات المفتاحية بترجمته في خلف الغلاف الخارجي السميك الذي يغطي نهاية المذكرة، ومثال ذلك:

الملخص:

إنّ القتل الرحيم أو القتل بدافع الشفقة هو نتيجة حتمية للتطورات الطبية والاكتشافات البيولوجية الحديثة التي غيرت المفاهيم والقواعد الأصولية المستقر عليها في عالم الطّب والقانون، ونتيجة لذلك فقد انقسمت السياسات التّشريعية الجزائية بشأنه بين مؤيد

---

[148]: فاضلي إدريس، مرجع سابق، ص 244.

[149]: عوابدي عمار، مرجع سابق، ص 138.

[150]: عبيدات محمد واخرون، مرجع سابق، ص ص193-195.

كالتّشريع الأمريكي وبعض التشريعات الجرمانية لاسيما بالنسبة للمرضى الميئوس من حالتهم الصحية، ورافض لهذا النوع من القتل كالتشريعات العربية لكونه يمس بأقدس حق من حقوق الإنسان وهو الحق في الحياة التي تحميه الشريعة الإسلامية الغراء وتدعو للحفاظ عليه، كما أنّ هناك جانبا آخر قد اختار موقفا وسطا بين تلك التشريعات بتجريم هذا النوع من القتل، ولكن في الوقت نفسه يأخذ بمبدأ تخفيف العقوبة على القاتل كبعض التشريعات الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: القتل بدافع الشفقة ؛ المرضى المحتضرين ؛ قانون الموت الطبيعي ؛ العقاقير القاتلة.

Abstract :

Euthanasia or killing out of pity is an inevitable result of medical developments and modern biological discoveries that have changed the concepts and fundamental rules that are based on the world of medicine and law. And he rejects this type of killing, such as Arab legislation, because it affects the most sacred of human rights, which is the right to life that is protected by the noble Islamic Sharia and calls for its preservation. It takes the principle of reducing the penalty for the murderer, as some European legislation.

Keywords: Pity murder ; dying patients ; law of natural death ; killer drugs.

وبهذا نكون بعون الله تعالى قد حاولنا التطرق لكافة المراحل الأساسية والهامة في إعداد أي بحث علمي لاسيما مذكرات التخرج خاصة، وأن هذه المحاضرات موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر المقبلين على تحضير مذكرات التخرج لاستكمال دراستهم على مستوى طور الماستر.

قائمة المراجع التي تم الإعتماد عليها :

- آيت منصور كمال / طاهير رابح، منهجية إعداد بحث علمي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

- أحمد حسن الرفاعي، مناهج البحث العلمي ،دار الوسائل للنشر، الأردن،2007.

- أبو سليمان عبد الوهاب إبراهيم، كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الشروق، جدة، السعودية، 2008.

- أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي، كما بوشرق، دار القصبة للنشر الجزائر، 2006.

- أحميدوش مدني، الوجيز في منهجية البحث القانوني، الطبعة الثالثة، دار المطبوعات الجامعية، المغرب، 2015.

- إبراهيم أبارس، البحث الإجتماعي: قضاياه – مناهجه – إجراءاته، منشورات كلية الحقوق، مراكش، المغرب، 1994.

- إسماعيل محي الدين، إعداد الرسائل والأبحاث القانونية، الطبعة الثانية، مطابع مانع العالمية، مصر، 2004.

- إبراهيم محمد تركي، البحث العلمي –أسسه ومناهجه، دون طبعة، دار الكتب القانونية، مصر، 2010.

- بوحوش عمار / الذنيبات محمد محمود،مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2001.

- بوحوش عمار، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، موفم للنشر، الجزائر، 2002.

- بوداوود عبد اليمين، مناهج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- بوضياف عمار، المرجع في كتابة البحوث القانونية، الطبعة الأولى، دار الجسور للنشر، الجزائر، 2014.

- البستاني سعيد يوسف،المنهجية والفضائل العلمية في الدراسات العليا والأبحاث الجامعية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2014.

- حلمي فودة محمد /عبد الرحمن صالح عبدالله، المرشد في كتابة الأبحاث، الطبعة الرابعة، دار الشروق، المملكة العربية السعودية، 1983.

- حجاب محمد منير، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 1997.

- حسين السيد بسيوني، منهجية العمل القضائي، مطابع روز اليوسف الجديدة، القاهرة 2000.

- حامد خالد، كيف تكتب بحثا جامعيا، الطبعة الأولى، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

- خالد حامد، كيف تكتب بحثا جامعيا، الطبعة الأولى، دار الريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

- خان محمد، منهجية البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

- دليو فضيل، دراسات في المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.

- رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العلمية، الطبعة الأولى، دار الفكر، سوريا 2000.

- ربحي مصطفى، أساليب البحث العلمي، دار الصّفا للنشر والتّوزيع، عمان، 2010.

- رافي محمد سامي، منهج البحث العلمي في المجال الإداري، دار التعليم الجامعي، مصر، 2012.

- زكرياء القاضي إبراهيم أحمد إمام، تبسيط قواعد اللغة العربية للطالب والدارس والمحرر الروضة للنشر والتوزيع القاهرة،2007.

-الساعاتي حسن، تصميم المنهجية - نسق منهجي جديد، دار النهضة العربية، بيروت 1982.

- ساعاتي أمين، تبسيط كتابة البحث العلمي، المركز السعودي للدراسات الإستراتيجية مصر الجديدة،1991.

- الشنوفي علي، المنهجية وأساليب البحث، منشورات كلية الآداب، مصر، 1990.

- شحاتة حسن، المرجع في مناهج البحوث العلمية، مكتبة الدار العربية، عمان، الأردن، 2008.

- الشيخلي عبد القادر، قواعد البحث القانوني: الجوانب الشكلية والموضوعية لاسيما في رسائل الماجيستير والدكتوراه، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2010.

- صلاح الدين شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر والتوزيع الجزائر، 2003.

- عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1996.

- عقيل حسين، فلسفة مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى مكتبة مدبولي، مصر، 1999.

- عكاشة عبد العال/ سامي بديع منصور، دروس في المنهجية، الدار الجامعية، لبنان 2000.

- عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، كتابة البحث العلمي: صياغة جديدة، الطبعة التاسعة، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، 2005.

- عادل ريان محمد ريان، إعداد وكتابة الرسائل الجامعية، منشورات العربية للتنمية الإدارية القاهرة، 2004.

- عبد الهادي أحمد، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن 2006.

- عدنان عوض، مناهج البحث الشركة العربية المتحدة للنشر، مصر، 2008.

- عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، دار النمير، سوريا 2010.

- علاوي محمد حسن، البحث العلمي، دار الفكر العربي، دار الفكر العربي، مصر، 2010.

- عوابدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

- عزت محمود فارس/خالد الصرايرة، البحث العلمي وفنية الكتابة العلمية الطبعة الأولى، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن،2011.

- عصام الدين متولي، كيفية إعداد البحوث القانونية، دار الوفاء للطباعة والنشر الإسكندرية مصر، 2016.

- غازي حسين عناية، إعداد البحث العلمي، مؤسسة الشباب الجامعية، الإسكندرية، مصر 2003.

- فاخر عاقل، أسس البحث العلمي، الطبعة الثانية، دار العلوم للملايين، لبنان، 1982.

- الفضلي عبد الهادي، أصول البحث، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1992.

- فاطمة عوض صابر / ميرفت علي خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

- فاضلي إدريس، مدخل إلى المنهجية وفلسفة القانون، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دار اليازوري العلمية، عمان 1999.

- كامل المغربي، أساليب البحث العلمي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

- محمد عثمان الخشت، فن كتابة البحوث العلمية وإعداد الرسائل الجامعية، مكتبة إبن سناء للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.

- محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعاقلة مبيضين، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر عمان، 1999.

- مروان عبد المجيد إبراهيم، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، الطبعة الأولى مؤسسة الوراق، الأردن، 2000.

- محي الدين إسماعيل، إعداد الرسائل والأبحاث القانونية، الطبعة الثانية، مطابع مانع العالمية، مصر، 2004.

- محسن علي عطية، البحث العلمي، دار المناهج للنشر، الأردن، 2009.

- مراح علي، التفكير القانوني نظريا وعلميا، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- ماجد محمد الخياط، أساسيات البحث العلمي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- مكي مصطفى، البحث العلمي: آدابه وقواعده ومناهجه، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- نسيمة ربيعة جعفري، الدليل المنهجي للطالب في إعداد البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

الفـــهرس:

مقدمة.....1
أولا: تعريف المنهجية.....1
ثانيا: أهمية المنهجية 3
ثالثا: المبادئ العامة للتفكير المنهجي السّليم.....4
رابعا: الهدف من تدريس مادة المنهجية في العلوم القانونية. 4
الفصل الأول: ماهية البحث العلمي 6
المبحث الأول: مفهوم البحث العلمي.....7
المطلب الأول: أهمية البحث العلمي وخصائصه. 12
الفرع الأول: أهمية البحث العلمي 12
الفرع الثاني: خصائص البحث العلمي 13
أولا: البحث العلمي بحث نظري وتفسيري. 13
ثانيا: البحث العلمي موضوعي. 13
ثالثا: البحث العلمي حركي وتجديدي. 14
رابعا: البحث العلمي بحث يتسم بالدقة والتجريد. 14
خامسا: البحث العلمي تجريبي.....15
سادسا: البحث العلمي تنبئي. 15
سابعا: البحث العلمي عام ومجرد.....15
ثامنا: البحث العلمي منظم وبسيط. 15
المطلب الثاني: أنواع البحث العلمي. 16
الفرع الأول: تقسيم البحوث العلمية حسب النطاق.....16
أولا: البحث العلمي الأساسي. 16
ثانيا: البحث العلمي العملي 17
الفرع الثاني: تقسيم البحوث العلمية بحسب الغرض.....17
أولا: البحث العلمي النظري. 17

ثانيا: البحث العلمي التجريبي (التطبيقي) 18
الفرع الثالث: تصنيف البحوث العلمية حسب التخصص 19
أولا: البحث التدريبي أو البحث الوصفي. 19
ثانيا: بحث التخرج (مذكرة التخرج)..... 19
ثالثا: بحث الماستر..... 19
رابعا: بحث الماجيستير 20
خامسا: بحث لإعداد أطروحة الدكتوراه. 20
سادسا: المقالة..... 21
المبحث الثاني: الشروط الواجب توافرها في الباحث..... 21
المطلب الأول: الشروط الشخصية للباحث..... 21
الفرع الأول: حب الاستطلاع والرغبة في البحث..... 22
الفرع الثاني: التواضع. 22
الفرع الثالث: الصدق والأمانة العلمية. 23
الفرع الرابع: القدرة على التحمل والصبر. 24
المطلب الثاني: الشروط الموضوعية 25
الفرع الأول: الموضوعية والتجرد العلمي..... 26
الفرع الثاني: الاجتهاد والبعد عن التقليد. 26
الفرع الثالث: الشك، التركيز وقوة الملاحظة..... 26
الفرع الرابع: الاعتماد على الأسلوب العلمي والأكاديمي..... 27
الفصل الثاني: مراحل إعداد مذكرة التخرج..... 29
المبحث الأول: المراحل الأولية في إعداد مذكرة التخرج. 29
المطلب الأول: مرحلة اختيار الموضوع..... 29
الفرع الأول: كيفية إختيار عنوان مذكرة التخرج 33
أولا: العوامل الشخصية..... 33
ثانيا: العوامل الموضوعية..... 37

الفرع الثاني: طرق إختيار موضوع المذكرة. 41
أولا: الإختيار الشخصي (الذاتي). 42
ثانيا: الإختيار عن طريق الأستاذ المشرف. 42
ثالثا: الإختيار المفروض من قبل اللجنة العلمية. 43
المطلب الثاني: مرحلة جمع الوثائق العلمية 45
الفرع الأول: المقصود بالوثائق العلمية 46
أولا: المصادر المباشرة 46
ثانيا: المصادر غير المباشرة. 49
الفرع الثاني: أماكن تواجد الوثائق العلمية 55
أولا: التصنيف العام للكتب 56
ثانيا: الفهاريس الموجودة في كل مكتبة 58
الفرع الثالث: طرق الحصول على الوثائق العلمية. 59
المطلب الثالث: مرحلة القراءة والتفكير 60
الفرع الأول: شروط مرحلة القراءة والتفكير، وأهدافها. 60
الفرع الثاني: أنواع القراءة. 62
أولا: القراءة السريعة الكاشفة(السّطحية) 62
ثانيا: القراءة العادية 62
ثالثا: القراءة العميقة والمركزة 63
المبحث الثاني: المراحل اللاحقة في إعداد البحث العلمي 64
المطلب الأول: مرحلة تقسيم وتبويب المعلومات. 64
الفرع الأول: أساليب جمع وتخزين المعلومات 65
أولا: أسلوب البطاقات 66
ثانيا: أسلوب الملفات. 67
الفرع الثاني: قواعد وقوالب التبويب 67
أولا: مفهوم الإشكالية وشروط صياغتها 68

ثانيا: وضع الخطة الملائمة..... 70
المطلب الثاني: مرحلة تحرير البحث أو المذكرة..... 76
الفرع الأول: مقومات كتابة البحث العلمي..... 77
أولا: تحديد منهج البحث والدراسة..... 77
ثانيا: احترام الأسلوب العلمي في كتابة البحث العلمي..... 77
ثالثا: احترام قواعد الاقتباس..... 78
رابعا: ظهور شخصية الباحث..... 83
خامسا: احترام قواعد الإسناد والتوثيق في الهامش..... 83
سادسا: احترام قواعد ضبط الهوامش..... 86
المطلب الثالث: المواصفات النهائية لإعداد البحث القانوني..... 99
الفرع الأول: الالتزام بقواعد الصياغة التحريرية. 100
أولا: تكوين جمل سهلة الفهم وسلسلة الأسلوب. 100
ثانيا: اعتماد الدقة في المفاهيم العلمية..... 101
ثالثا: تفادي الغموض والتناقض الفكري. 101
رابعا: تفادي الأخطاء الشكلية واللغوية. 102
الفرع الثاني: الشكل النهائي للمذكرة..... 105
أولا: الصفحات التمهيدية للبحث..... 105
ثانيا: المقدمة..... 108
ثالثا: صلب الموضوع..... 110
رابعا: خاتمة المذكرة..... 110
خامسا: ترتيب الملاحق والمراجع 111
سادسا: الفهرس (محتويات البحث) 114
سابعا: الملخص 114
الفـــهرس 122